

تاریخ تحویل به کتابخانه ۷۲،۷۲۴

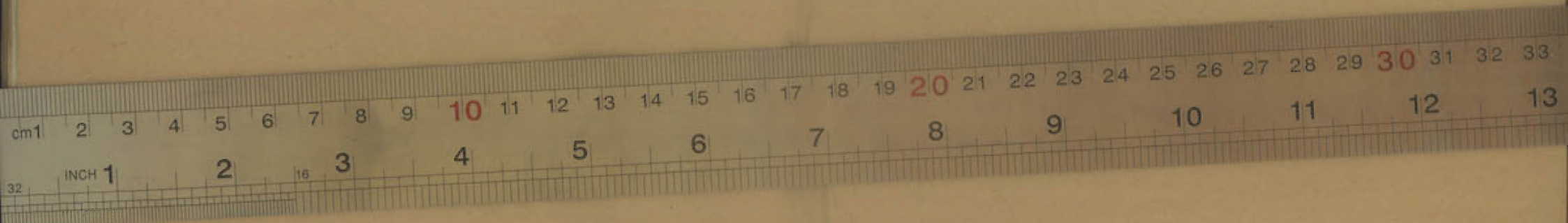
تاریخ ثبت ۷۲،۹۱۵

باز شد  
۱۳۸۲

ن ۷۷۳۶

کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
شماره ثبت کتاب ۳۸۰۲

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب: اللع فی اصول الفقه	
مؤلف: فیروز اکبر دی	
موضوع: فقه	
شماره قفسه: ۴۴۲۷	
شماره ثبت کتاب: ۷۸-۵۳	
۸۸۳۴	



کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
شماره ثبت کتاب: ۲۴۲۷



تاریخ تحویل ۱۳۸۲/۷/۲۲

تاریخ ثبت ۷۲۹/۱۵

باز شد  
۱۳۸۲

۷۷۳۶

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: البع فی اصول الفقه

مؤلف: فیروز آبادی

موضوع:

شماره ثبت کتاب: ۷۸-۵۳

شماره قفسه: ۸۵۳۲

۳۸۰۲

ملکی و فهرست شده  
۲۲۲۷



بازرسی شد

۳۶ ۳۷



# کتاب المجمع

فی اصول الفقه  
تألیف الشیخ ابی اسحاق

ابرهیم بن علی بن یوسف

۳۳۲۷  
۷۸۵۳

الفی وذا بادی المعروف

بالشیرازی رحمه الله  
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ

وَسَلَّمَ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْ آلِهِ  
وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ

کتابخانه  
مجلس شورای ملی  
تاریخ ثبت  
۱۳۱۶



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ تَسْتَعِين  
قَالَ الشَّيْخُ الْأَمَامُ الْأَوْجَدُ أَبُو اسْحَقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيٍّ  
بْنِ يُونُسَ الْفَيْرُوزِيَّابَادِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ كَمَا هُوَ  
وَصَلَوَاتُهُ عَلَى مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَسَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ وَعَلَى آلِهِ  
وَاصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ سَأَلَنِي بَعْضُ اخْوَانِي أَنْ أَصْنِفَ لَهُ  
مُخْتَصَرًا فِي الْمَذْهَبِ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ لِيَكُونَ ذَلِكَ مُضَافًا  
إِلَى مَا عَمِلْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ فِي الْخِلَافِ فَأَجَبْتُهُ إِلَى  
ذَلِكَ إِيحَاءًا لِمَسْئَلَتِهِ وَقَضَاءً لِحَاجَتِهِ وَاشْتِرَافِيهِ  
إِلَى ذِكْرِ الْخِلَافِ وَمَا لَا يَدَّ مِنْهُ مِنَ الدَّلِيلِ فَرَّبْتُ مَا  
وَقَعَ ذَلِكَ إِلَيَّ مِنْ لَيْسَ عِنْدَهُ مَا عَمِلْتُ مِنَ الْخِلَافِ  
وَالِإِلَهَ تَعَالَى أَرَاغِبُ أَنْ يُوَفِّقَنِي لِلصَّوَابِ وَيَجْزِلَهُ  
لِي فِي الْآخِرَةِ وَالثَّوَابُ إِنَّهُ كَرِيمٌ وَهَابٌ وَلَمَّا كَانَتْ

أَنَّهُ لَيْسَ بِوَارِثٍ وَلَيْسَ بِرَأْسٍ وَمِنْ النَّاسِ مَنْ  
قَالَ لَا جُوزَانُ بِجَعْلِ التَّغْيِ عِلَّةً وَالِدَّلِيلُ عَلَى مَا قُلْنَا  
أَنَّ مَا جَازَانُ بِعِلَلٍ لَهُ نَصًّا جَازَانُ بِعِلَلٍ بِسَبَبَاتٍ  
كَالْإِثْبَاتِ **فَصَلَّى** جُوزَانُ بِكَوْنِ الْعِلَّةِ ذَا  
وَصِفٍ وَوَصْفَيْنِ وَكَثْرٍ وَلَيْسَ لَهَا عَدَدٌ مُحْصُورٌ  
وَحِكْمِي عَنْ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ أَنَّهُ قَالَ لَا تَزَادُ عَلَى خَمْسَةِ  
أَوْصَافٍ وَهَذَا لِأَوْجُهٍ لَانَّ الْعِلَلَ شَرْعِيَّةٌ فَإِذَا  
جَازَانُ بِعِلَقِ الْحُكْمِ فِي الشَّيْءِ عَلَى خَمْسَةِ أَوْصَافٍ  
جَازَانُ بِعِلَقِ عَلَى مَا فَوْقَهَا **فَصَلَّى** جُوزَانُ بِكَوْنِ  
الْعِلَّةِ وَاقِفَةً كَعِلَّةِ أَصْحَابِنَا فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ  
وَجُوزَانُ بِكَوْنِ مُتَعَدِّيَةٍ وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا <sup>حَنِيفَةً</sup> بِي  
رَحْمَةِ اللَّهِ لَا جُوزَانُ بِكَوْنِ الْوَاقِفَةِ عِلَّةً وَهَذَا لَيْسَ  
بِصَحِيحٍ لَمَّا بَيَّنَّا أَنَّ الْعِلَلَ أَمَارَاتٌ شَرْعِيَّةٌ فَيَجُوزُ







١١١  
نجاسة فوجب ان يكون للصوم فيه تأثيرا <sup>المضمضة</sup>  
فهذا صحيح لان للصوم تأثيرا في المضمضة وهو  
منع المبالغة كما ان للصوم تأثيرا في السواك وهو  
المنع منه بعد الزوال وان كان تأثيرها مختلفا  
فاختلافهما في كيفية التأثير لا يمنع صحة الجمع لان  
العرضيات تأثير الصوم في كل واحد منهما وقد  
استويا في التأثير فلا ضرورة لاختلافهما في التفصيل  
**باب بيان دليل على صحة**  
**العلة** وجملته ان العلة لا بد من الدلالة على  
صحتها لان العلة شرعية كما ان الحكم شرعي فكما  
لا بد من الدلالة على الحكم فكذلك لا بد من  
الدلالة على العلة **فصل** في الذي يدل على صحة  
العلة شيان اصل واستنباط فاما الاصل  
فهو قول الله تعالى وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم

وافعاله

وافعاله واجماع الامة فاما قول الله تعالى وقوله  
رسوله صلى الله عليه وسلم فذلك لهما من وجهين  
احدهما من جهة النطق والاخر من جهة الفحوى  
المفهوم فاما دلالتهما من جهة النطق فمن وجوه  
بعضها اجلي من بعض فاجلاها ما صرح فيه  
بلفظ التعليل كقوله تعالى من احل ذلك كتبنا على  
بنى اسرائيل وكقوله صلى الله عليه وسلم انما نهيتكم  
من اجل الدابة وقوله انما جعل الاستيذان من  
اجل النظر وقوله صلى الله عليه وسلم انتقص الرطب  
اذا يبس فقول نعم فقال فلا اذا اي من اجله فهذا  
صرح في التعليل ولبه في البيان والوضوح ان ذلك  
صفة لا نفي ذكرها غير التعليل كقوله تعالى في الحجر  
انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء



في الخمر والميسر وبصد كره عن ذكر الله وعن  
الصلوة فهل انتم متبهون وكقوله صلى الله عليه وسلم  
في دم الاستحاضة انه دم عرق وكقوله صلى الله عليه  
وسلم في الهرة انها من الطوائف عليكم والطوائف  
وقوله حين قيل له ان في دار فلان هرة فقال  
الهرّة سبع وفي بعضها الهرة ليست بنجسة فهذه  
الصفات وان لم يصرح فيها بلفظ التعليل الا انها  
خارجة مخرج التعليل اذ لا فائدة في ذكرها سوى  
التعليل ويلي في البيان ان يعلق الحكم على عين صورة  
بصفة فالظاهر ان تلك الصفة علة وقد يكون هذا  
بلفظ الشرط كقوله تعالى وان كن اولاد حمل  
فانفقوا عليهم وكقوله صلى الله عليه وسلم من باع  
مخللاً بعد ان يوفى ثمنها للبائع الا ان يشترطها  
المبتاع فالظاهر ان الحمل علة لوجوب النفقة و

التأخير

والتأخير علة لكون الثمرة للبائع وقد يكون بخير  
لفظ الشرط كقوله تعالى والسارق والسارقة  
فاقطعوا ايديهما وكقوله صلى الله عليه وسلم  
لا يبيعوا الطعام بالطعام الا مثلاً بمثل فالظاهر  
ان السنة علة لوجوب القطع والطعم علة لتحريم  
التفاضل واما دالاهما من جهة الفحوى والمفهوم  
فبعضها ايضا اجلي من بعض فاجلاها ما دل عليه  
التبني كقوله تعالى فلا تقل لها اُف وكهيه صلى الله  
عليه وسلم عن الضحية بالعوداء فدل بالتبني  
عند سماعه ان الضرب اولى بالمنع وان العيا اولى  
بالمنع ويلي في البيان ان يذكر الصفة في فهم من ذكرها  
المعنى الذي تضمنه تلك الصفة من غير جهة التبني  
كقوله صلى الله عليه وسلم لا يمضي القاضى وهو غاضب



وكقوله صلى الله عليه وسلم في الفارة تقع في السمن  
 ان كان جامدا فالقوها وما حولها وان كان ما يباع  
 فاريقوه فنفهم بضرب من الفكرة انما منع  
 الغضب ان من القضاء لا شتغال قلبه وان  
 الجايح والعطشان مثله وانه انما امر بالقاء  
 ما حول الفارة من السمن ان كان جامدا او اراقته  
 ان كان ما يباع لكونه جامدا او ما يباع وان الشرح  
 والزيت مثله **فصل** في امتداد لالة افعاله  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو ان يفعل شيئا  
 عند وقوع معنى من جهة او من جهة غيرة فنعلم  
 انه لم يفعل ذلك الا ما ظهر من المعنى فيصير ذلك  
 علته فيه وذلك مثل ما روى انه سئى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فسجد فعلم ان السهو علة

للسجود وان اعربيا جامع في شهر رمضان  
 فاجب عليه عتقه رقبته فيعلم ان الجماع علة لا يجاب  
 الكفار **فصل** في امتداد لالة الاجماع فهو  
 ان يجمع الامة على التعليل به كما روى عن عمر رضي  
 عنه انه قال في قسمة السواد لو قسمت بينكم لصار  
 دولتين اغنياكم ولم يخالفوه وكما قال على عليه  
 السلام في ثارب الحرانة اذا شرب سكر واذا سكر  
 هذى واذا هذى افترى وارى ان يحد حله  
 المفترى فلم يخالفه احد في هذا التعليل **فصل**  
 ولما الضرب الثاني من الدليل على صحة العلة فهو  
 الاستنباط وذلك من وجهين احدهما التأثير  
 والثاني شهادة الاصول فاما التأثير فهو ان  
 لوجود الحكم لوجود المعنى فيغلب على الظن انه لاجله

امراة



ثبت الحكم وعرف ذلك من وجهين أحدهما بالسلب  
والوجود وهو ان يوجد الحكم بوجوده ونزول بزواله  
وذلك كقولنا في الخمر انه شراب فيه شدة مطربة فانه  
قبل حدوث الشدة كان حلالا ثم حدثت الشدة  
المطربة فحرم ثم زالت الشدة فحل فعلم انه هو العلة  
والثاني بالتقسيم وهو ان يبطل كل قسم في الاصل  
الا واحدا فعلم انه هو العلة وذلك مثل ان يقول  
في الخمر انه يحرم فيه الربا فلا يخلو اما ان يكون للكيل  
او للطعم او للوزن فبطل ان يكون للوزن والكيل  
فعلم انه للطعم **فصل** وما شهادة الاصول  
فمختص بقياس الدلالة وهو ان يدل على صحة العلة  
بشهادة الاصول وذلك مثل ان تقول في الفقهية  
ان ما لا ينقض الوضوء خارج الصلوة لم ينقضه

داخل الصلوة كالكلام فدل عليه بان الاصول  
تشهد له بالتسوية بين داخل الصلوة وخارجها  
الا ترى ان ما ينقض الوضوء داخل الصلوة ينقض  
خارجها كالاحداث كلها وما لا ينقض خارج الصلوة  
لا ينقض داخل الصلوة فوجب ان تكون الفقهية  
مثله **فصل** واما ما سوى هذه الطرق فلا  
يدل على صحة العلة وقال بعض الفقهاء اذ لم  
ما عارضها ولا يفسدها دل على صحتها وقال  
ابو بكر الصيرفي طردها يدل على صحتها فاما الدليل  
على من قال ان عدم ما يفسدها دليل على صحتها  
فهو انه لو جاز ان يجعل هذا دليلا على صحتها لوجب  
اذا استدلل بخبر لا يعرف صحة فقال عدم ما عارضه  
وما يفسده يدل على صحة وهذا لا بقوله احد



وامّا الدليل على الصير في فهو ان الطرد فعل التقا<sup>يس</sup>  
 وفعل القاييس ليس بحجة في الشرع ولا ن قوله انها  
 مطردة معناه ليس ههنا بعض يفسدها وقد  
 دللنا ان عدم ما يفسدها لا يدل على الصحة  
**باب بيان فساد العلة**  
 قال الشيخ الامام رحمه الله قد ذكرت في  
 المختصر في الجدل فيما يفسد العلة خمسة عشر  
 نوعا وانا اذكر ههنا ما يليق بهذا الكتاب ان  
 شاء الله تعالى وبه التوفيق نقول ان الذي يفسد العلة  
 عشرة اشياء احدها ان لا يكون على صحتها دليل  
 فدل ذلك على فسادها لاني قد ثبت في الباب قبله  
 ان العلة شرعية فاذا لم يكن على صحتها دليل من  
 جهة الشرع دل على انها ليست بعلة فوجب الحكم

روية الثقة

بفسادها

بفسادها **فصل** والثاني ان يكون العلة  
 منصوبة لما لا يثبت بالقياس كالقل الحيض واكثره  
 واثبات الاسماء واللغات على قول من لا يحيز اثباتها  
 بالقياس وغير ذلك من الاحكام التي لا مدخل للقياس  
 فيها على ما تقدم شرحها فدل ذلك على فسادها  
**فصل** الثالث ان يكون العلة منتزعة من  
 اصل لا يجوز انتزاع العلة منه مثل ان يفسر على  
 اصل غير ثابت كاصل منسوخ او اصل لم يثبت الحكم  
 فيه لان الفرع لا يثبت الا باصل فاذا لم يثبت الاصل  
 لم يجز اثبات الفرع من جهته وهكذا لو كان الاصل  
 قد ورد الشرع بتخصيصه ومنع القياس عليه مثل  
 قياس اصحاب ابي حنيفة رضي الله عنه عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم على الرسول صلى الله عليه وسلم في جواز



النكاح بلفظ الهبة وقد ورد الشرع تخصيصه  
 بذلك فهذا ايضا لا يجوز القياس عليه لان القياس  
 انما يجوز على ما لم يرد الشرع بالمنع منه فاما اذا  
 ورد الشرع بالمنع منه فلا يجوز ولهذا لا يجوز القياس  
 اذا منع منه نص او اجماع **فصل** الرابع ان  
 يكون الوصف الذي جعل علة لا يجوز التعليل به  
 مثل ان يجعل العلة اسم لقب او بمعنى صفة على قول  
 من يقول لا يجوز ذلك او شبهها على قول من لا يحبر  
 قياس الشبه او وصفا لم يثبت وجوده في الاصل  
 او في الفرع فدل على فسادها لان الحكم مانع للعلة  
 فاذا كانت العلة لا يفيد الحكم او لم يثبت لم يجز اثبات  
 الحكم من جهة **فصل** الخامس ان لا يكون العلة  
 مؤثرة في الحكم فدل ذلك على فسادها ومن اصحابنا

من قال ان ذلك لا موجب فسادها وهو طريقة  
 من قال ان طردها يدل على صحتها وقد دللت  
 على فسادها ومن اصحابنا من قال ان دفعه للمقصود  
 تأثير صحيح وهذا خطأ لان المؤثر ما تعلو الحكم به  
 في الشرع ودفع النقص عن مذهب المعلل ليس دليل  
 على تعلق الحكم به في الشرع وانما يدل على تعلق الحكم به  
 عنده وليس المطلوب علة المعلل وانما المطلوب  
 علة الشرع فسقط هذا القول وفي اي موضع يعتبر  
 تأثير العلة فيه وجهان من اصحابنا من قال يعتبر  
 تأثيرها في الاصل لان العلة ينتزع من الاصل فيجب  
 ان يثبت اولاً في الاصل ثم يقاس الفرع عليها فاذا  
 لم تؤثر في الاصل لم يثبت العلة فيه فكان رد الفرع



٨٥  
الى الاصل بغير علة الاصل ومنهم من قال يكفي  
ان يؤثر في موضع من الاصول وهو اختيار شيخنا  
القاضي ابي الطيب رحمه الله عليه قال الشيخ الامام  
وهو الصحيح عندي لانها اذا انزلت في موضع من  
الاصول دل على صحتها واذا صحت في موضع وجب  
تعليق الحكم عليها حيث وجدت **فصل** والسادة  
ان تكون مستقضة وهوان توجد ولا حكم معها  
وقال اصحاب ابي حنيفة وجود العلة من غير حكم  
ليس بنقص لها بل هو تخصيص لها وليس بنقص  
والدليل على فساد ذلك هوانها علة مستنبطة فاذا  
وجدت من غير حكم حكم بفسادها دليله العلة  
العقلية ولما وجد معنى العلة ولا حكم وهو الذي  
يسميه المصنف الكسر والنقص من طريق المعنى و

هو ان يبطل العلة او بعض اوصافها بما هو  
في معناه ثم يوجد ذلك من غير حكم فهذا نظريه فان  
كان الوصف الذي بدله غير مؤثر في الحكم دل على  
فساد العلة لانه اذا لم يكن مؤثرا وجب اسقاطه  
واذا اسقط فاما ان لا يفي شي فاسقط الدليل او  
سقى شي فينتقض فيكون الفساد راجعا الى عدم الثابت  
او النقص وقد بيناها وان كان الوصف الذي بدله  
مؤثرا في الحكم لم يفسد العلة لان المؤثر في الحكم لا يجوز  
اسقاطه فلا توجه على العلة من جهة فسادها  
وجود الحكم من غير علة فنظريه فان كانت العلة  
لحسن الحكم فهو نقض وذلك مثل ان يقول العلة في  
وجوب النفقة التمكن من الاستمتاع فاي موضع



وجبت النفقة من غير تمكين فهو نقض وإي موضع  
 وجد التمكين من الاستمتاع من غير نفقة فهو نقض  
 لأنه زعم أن التمكين علة هذا الحكم أجمع لا علة له  
 سواه فكانه قال أي موضع وجد وجبت وإي موضع  
 فقد سقطت وإذا وجد ولم يجب أو عُد ولم يسقط  
 فقد انتقض التعليل وإن كانت العلة للحكم في أعيان  
 لا لجنس الحكم لم يكن ذلك نقضا لأنه يجوز أن يكون  
 في الموضع الذي وجدت العلة ثبت الحكم لوجود هذه  
 العلة وفي الموضع الذي عُدت ثبتت لعلته أخرى  
 كقولنا في الحيض محرم وطبها الحيض ثم عُد الحيض  
 في المحرمة والمعتدة وثبت التحريم لعلته أخرى  
**فصل** في السابغ أن يمكن قلت العلة وهو أن يعلق  
 عليها نقيض ذلك الحكم وينتسب على الأصل فهذا قد كو

بحكم مصرح به وقد يكون حكم منهم فاما المصرح به  
 فهو أن نقول عضو من أعضاء الوضوء فلا يتقدر  
 قرينه بالربع كالوجه فنقول المخالف عضو من أعضاء  
 الوضوء فلا يجري منه ما يقع عليه الاسم كالوجه  
 فهذا يفسد العلة ومن أصحابنا من قال إن ذلك  
 العلة ولا يقدح فيها لأنه فرض مسألة على المعلق  
 منهن من قال إن ذلك كالمعارضة بعلته أخرى  
 فهما إلى الترجيح والتصحيح أنه بوجوب الفساد والدليل  
 على أنه لا يقدح أنه عارضة بما لا يمكن الجمع بينه وبين  
 فصار كما لو عارضه بعلته مبتدأة والدليل على أنه  
 بوجوب الفساد أنه لا يمكن أن يعلق عليها حكمان  
 متنافيان فوجب الحكم بالفساد وأما القلب بحكم  
 مبهمة فهو قلب التسوية وذلك مثل أن يقول الخنفي



٨٧  
طهاره بما يع فلم يقتصر الى النية كازالة النجاسة  
فقلت الشافعي فقول طهاره بما يع فكان ما يعها كجامدا  
في وجوب النية كازالة النجاسة فمن اصحابنا من قال  
ان ذلك لا يصح لانه يريد التسوية بين المايع والجامد  
في الاصل في اسقاط النية وفي الفرع في انجاب النية و  
منهم من قال ان ذلك يصح وهو اصح لان التسوية  
بين المايع والجامد ما في علة المستدل في اسقاط النية  
فصار كالحكم المصريح به **فصل** في الشا من ان لا  
يوجب العلة حكمها في الفرع حكمها في الاصل وذلك  
على ضربين احدهما ان يفيد الحكم في الفرع بزيادة او نقصان  
غير ما يفيد في الاصل فدل على فسادها وذلك مثل  
ان تقول الحنفى في اسقاط تعيين النية في صوم رمضان

لانه

لانه مستحق العين فلا يقتصر الى تعيين كرد الودعة  
فهذا لا يصح لانه يفيد في الفرع غير حكم الاصل  
لانه يفيد في الاصل اسقاط التعيين مع النية راسا و  
في الفرع يفيد اسقاط التعيين لا غير ومن حكم العلة  
ان ثبت الحكم في الاصل ثم تعدى الى الفرع فسقط  
حكم الاصل اليه فاذا لم ينقل ذلك الحكم دل على بطلانها  
والثاني ان لا يفيد الحكم في نظايره على الوجه الذي  
افادته في الاصل وذلك مثل ان يقول الحنفى في اسقاط  
الزكاة في مال الصبي انه عمر معتق للابايمان فلم يجب  
الزكاة في ماله كالكا فر فان هذا فاسد لانها لا تجب  
الحكم في النظاير على الوجه الذي يوجب في الاصل  
الا ترى انها لا يوجب اسقاط العشرة في زرع ولا  
زكاة الفطر في ماله كما يوجب في الاصل فدل على فسادها



لأنها لو كانت توجب الحكم في نظايره على الوجه الذي  
 أوجبت في الفرع لا وجبت الحكم في الأصل **فصل**  
 والتاسع أن يعتبر حكما بحكم مع اختلافهما في الوضع و  
 هو الذي سمي المتفق عليه فساد الاعتبار ويعرف  
 ذلك من وجهين <sup>طريقين</sup> من جهة النطق بأن يرد الشئ <sup>التفنية</sup>  
 بينهما فدل ذلك على بطلان الجمع بينهما مثل أن يعتبر  
 الطلاق بالعدة في أن الاعتبار في رفق المرأة <sup>حريتها</sup>  
 وهذا فاسد لأن النبي صلى الله عليه وسلم فرق بينهما  
 في ذلك فقال الطلاق بالرجال والعدة بالنساء  
 فكون الجمع باطلا بالنص ويعرف بالأصول وهو  
 أن يعتبر ما بني على التخفيف بما بني على التغليظ في  
 إيجاب التغليظ كاعتبار السهو بالعدا وما بني على  
 التغليظ بما بني على التخفيف في إيجاب التخفيف

كاعتبار

كاعتبار العمد بالسهو والضمان بالحد أو ما بني  
 على التأكيد في الاستقاط بما بني على التأكيد في الإجماع  
 كاعتبار الرق بالحرية والحد بالضمان فيدل ذلك  
 على فسادها لأن اختلافهما في الوضع يدل على  
 اختلاف عليهما وقد قيل إن ذلك لا يدل على الفساد  
 إذا دلت الدلالة على صحة العلة **فصل**  
 والعاشرون أن يعارضها ما هو أقوى منها من نص  
 كتاب أو سنة أو إجماع فدل ذلك على فسادها  
 لأن هذه الأدلة مقطوعة بصحتها فلا يثبت القياس  
 معها **باب القول في تعارض**  
**العلتين** إذا تعارضت علتان لم تخل إحداهما  
 أن تكونا من أصل واحد ومن أصليين فإن كانتا



من اصلين وذلك مثل علتنا في ايجاب النية في الوضوء  
 بالقياس على التيمم وعلتهم في اسقاط النية بالقياس  
 على ازالة النجاسة وجب اسقاط احدها بما ذكرناه  
 من وجوه الانسداد وترجيح احدها على الاخرى بما ذكره  
 ان شاء الله وبه الثقة وان كانتا من اصل واحد  
 لم يخل ما اما ان يكون احدها داخلة في الاخرى او  
 احدها تتعدى الى ما لا تتعدى اليه الاخرى فان كانت  
 احدها داخلة في الاخرى نظرت فان اجمعا على انه  
 ليس له علة واحدة وذلك مثل ان يعلل الشافعي في البر  
 انه مطعوم حسن والمالكي يقول معات حسن لم يحجز  
 القول بالعلتين بل بصار الى ابطال الترجيح وان  
 لم يجمعوا على انه له علة واحدة مثل ان يعلل الشافعي في  
 مسئلة ظهار الذمي بانه صح طلاقه فصحة ظهاره

بابا المسلم

كالمسلم

كالمسلم وعلل الخنفي في المسلم بانه صح بكفيره  
 بالصيام فقد اختلف اصحابنا فيه على وجهين فمنهم  
 من قال اقول بالعلتين لانهما لا يتنافيان بل هما متفقان  
 على اثبات حكم واحد ومنهم من قال لا نقول بهما بل  
 بصار الى الترجيح والاولى صح لانه يجوز ان يكون للحكم  
 علتان وملت وبعضها تتعدى وبعضها لا تتعدى  
 وان كانت كل واحدة منهما تتعدى الى فروع لا تتعدى  
 اليها الاخرى مثل ان يعلل الشافعي في البرانة مطعوم  
 جنس وعلله الخنفي بانه مكيل جنس فهاتان مختلفتان  
 في فروعهما فلا يمكن القول بهما فكون حكمهما حكم  
 العلتين من اصلين فاما ان يفسد احدها واما  
 ان يترجح احدها على الاخرى **باب القول**  
**في ترجيح احدي العلتين على**



٩  
الْأُخْرَى اعْلَمْ أَنَّ التَّرْجِيحَ لَا تَقَعُ بَيْنَ دَلِيلَيْنِ  
مُوجِبِينَ لِلْعِلْمِ وَلَا يَبِينُ عَلَيْهِنِ مَوْجِبَتَيْنِ لِلْعِلْمِ لِأَنَّ الْعِلْمَ  
لَا يَتَزَايَدُ وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُ أَقْوَى مِنْ بَعْضٍ وَكَذَلِكَ  
لَا تَقَعُ التَّرْجِيحُ بَيْنَ دَلِيلٍ مُوجِبٍ لِلْعِلْمِ وَعِلَّةٍ مُوجِبَةٍ  
لِلْعِلْمِ وَبَيْنَ دَلِيلٍ وَعِلَّةٍ مُوجِبَتَيْنِ لِلظَّنِّ لِمَا ذَكَرْنَاهُ وَ  
لِأَنَّ الْمُقْتَضَى لِلظَّنِّ لَا يَسْلُغُ رِسْمَ الْمَوْجِبِ لِلْعِلْمِ وَلَوْ  
رَجَّحَ بِنَايِجَ لَكَانَ الْمَوْجِبُ لِلْعِلْمِ مُقَدِّمًا عَلَيْهِ فَلَا  
لِلتَّرْجِيحِ **فَصْلٌ** فِي تَعَارُضِ عِلَّتَيْنِ وَاجْتِماعِ  
فِيهِمَا إِلَى التَّرْجِيحِ رَجَّحْتَ أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ بِوُجُوبِ  
وُجُوهِ التَّرْجِيحِ وَذَلِكَ مِنْ وَجُوهِ أَحَدِهِمَا أَنْ يَكُونَ  
أَحَدَهُمَا مُنْتَزِعَةً مِنْ أَصْلٍ مُقْطُوعٍ بِهِ وَالْآخَرُ مِنْ  
أَصْلٍ غَيْرِ مُقْطُوعٍ بِهِ فَالْمُنْتَزِعَةُ مِنَ الْمَقْطُوعِ بِهِ أَوْلَى  
لِأَنَّ أَصْلَهَا أَقْوَى وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ أَصْلُ أَحَدِهِمَا

مَعَ الْأَجْمَاعِ عَلَيْهِ قَدْ عُرِفَ دَلِيلُهُ عَلَى الْفَصِيلِ  
فَكُنْ أَقْوَى مِمَّا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ وَلَمْ يُعْرَفْ دَلِيلُهُ  
عَلَى الْفَصِيلِ لِأَنَّ مَا عُرِفَ دَلِيلُهُ عَلَى الْفَصِيلِ  
مُمْكِنُ النَّظَرِ فِي مَعْنَاهُ وَتَرْجِيحُهُ عَلَى غَيْرِهِ وَالثَّلَاثُ  
أَنْ يَكُونَ أَصْلُ أَحَدِهِمَا قَدْ عُرِفَ بِطَرَفٍ وَأَصْلُ  
الْآخَرِ بِمَفْهُومٍ أَوْ اسْتِنْبَاطٍ فَاعْرِفَ بِالنَّظَرِ أَقْوَى  
وَالْمُنْتَزِعَةُ مِنْهُ أَوْلَى وَالرَّابِعُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُ أَحَدِهِمَا  
عُمُومًا لَمْ يَحْصُ وَأَصْلُ الْآخَرِ عُمُومًا دَخَلَ التَّخْصِصُ  
فَالْمُنْتَزِعَةُ مِمَّا لَمْ يَدْخُلْهُ التَّخْصِصُ أَوْلَى لِأَنَّ مَا دَخَلَ  
التَّخْصِصَ ضَعْفٌ لِأَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ قَالَ  
قَدْ صَارَ مَجَازًا لِدُخُولِ التَّخْصِصِ فِيهِ وَالْخَامِسُ  
أَنْ يَكُونَ أَصْلُ أَحَدِهِمَا قَدْ نَصَّ عَلَى الْقِيَاسِ عَلَيْهِ  
وَأَصْلُ الْآخَرِ لَمْ يَنْصُصْ عَلَى الْقِيَاسِ عَلَيْهِ فَأُورِدَ



٩١  
النص بالقياس عليه اقوى والسادس ان يكون اصل  
احداها من جنس الفرع فقياسه عليه اولى من قياسه  
على ما ليس من جنسه والتابع ان يكون احداها مردود  
الى اصل والاخرى الى اصول فمادت الى اصول اولى  
ومن اصحابنا من قال هما سوا الاول اظهر لان  
ما كثرت اصوله اقوى والثامن ان يكون احدي العلتين  
صفة ذاتية والاخرى صفة حكمية فالحكمة اولى  
من اصحابنا من قال الذاتية اولى لانها اقوى  
والاولى الصريح لان الحكم بالحكم اشبه فهو بالدلالة  
عليه اولى والتاسع ان يكون احداها منصوبا  
عليها والاخرى غير منصوب عليها فالعلة المنصوب  
عليها اولى لان النص اقوى من الاستنباط والعاشر  
ان يكون احداها اثباتا والاخرى نفيا فالاثبات اولى

لان النفي مختلف في كونه علة او يكون احداها  
صفة والاخرى اسما فالصفة اولى لان من الناس  
من قال الاسم لا يجوز ان يكون علة والحادى عشر ان  
يكون احداها اقل واصفا والاخرى اكثر واصفا  
فمن اصحابنا من قال لقليلة الاوصاف اولى  
لانها اسلم ومنهم من قال ما كثرت اوصافها  
اولى لانها اكثر مشابهة للاصل والثاني عشر  
ان يكون احداها اكثر فروعاً من الاخرى فمن اصحابنا  
من قال ما كثرت فروعها اولى لانها اكثر فائدة ومنهم  
من قال هما سوا الثالث عشر ان يكون احداها  
متعدية والاخرى واقفة فالمتعدية اولى لانها تجمع  
على صحتها والواقفة مختلفة في صحتها والرابع



عشران كون احداها طرد ونعكس والاخرى  
 طرد ولا نعكس فالتى يطرد ونعكس اولى لان  
 العكس دليل على الصحة بلا خلاف والطرد ليس  
 بدليل على قول الاكثر والخامس عشران كون احداها  
 يقتضى احتياطاً في فرض والاخرى لا تقتضى الاحتياط  
 فالتى تقتضى الاحتياط اولى لانها اسلم في الموجب  
 والسادس عشران كون احداها يقتضى الخطر  
 والاخرى تقتضى الاباحة فمن اصحابنا من قال  
 هما سواء ومنهم من قال التى تقتضى الخطر اولى  
 لانها احوط والسابع عشران كون احداها يقتضى  
 النقل عن الاصل الى الشرع والاخرى تقتضى البقاء  
 على الاصل فالناقلة اولى ومن اصحابنا من قال  
 اولى والاوّل صحيح لان الناقله تفيد حكماً شرعياً

والثامن عشر

والثامن عشران كون احداها موجب جداً  
 والاخرى بسقطه واحداها موجب العتق والاخرى  
 تسقطه فمن الناس من قال ان ذلك مرجح به لان  
 الحد مبنى على الدء والاسقاط والعتق على الايقاع  
 والتكامل ومنهم من قال انه لا مرجح به لان ايجاب  
 الحد واسقاطه والرق والعتق في حكم الشئ سواء  
 والتاسع عشران كون احداها نوافقهما عموم  
 والاخرى لا نوافقهما فيها نوافقهما العموم اولى  
 ومن الناس من قال ان التى توجب التخصيص اولى  
 والاوّل صحيح لان العموم دليل نفسه فاذا انضم  
 اليه القياس قواه والعشرون ان كون احداها  
 قول صحابي فهو اولى لان قول الصحابي في قول بعض العلماء



حجة فاذا انضم الى القياس قواه **باب**  
**القول في الاستحسان**  
 المحكي عن أبي حنيفة رحمه الله هو الحكم بما استحسنته  
 من غير دليل واختلف المتأخرون من اصحابه في معناه  
 فقال بعضهم هو تخصيص العلة بمعنى موجب التخصيص  
 وقال بعضهم هو تخصيص بعض الجملة من الجملة بدليل  
 يخصها وقال بعضهم هو القول باقوى الدليلين وقد  
 كون هذا الدليل اجماعا وقد يكون نصا وقد يكون  
 قياسا وقد يكون استدلالا فالنص مثل قولهم  
 القياس ان لا يثبت الخيار في البيع لانه عربي ولكن  
 استحسانه للخير والاجماع مثل قولهم القياس  
 ان لا يجوز دخول الحمام الا باحراه معلومه لانه  
 انتفاع بمكان ولا الجلوس فيه الا قدرا معلوما

ولكن

استحسانه للاجماع والقياس مثل قولهم نهي  
 حلف ان لا يصلي ان القياس ان يحث بالدخول  
 في الصلوة لاستي مصليا ولكن استحسانا ان  
 لا يحث الا ان ياتي باكثر الركعة لان ما دون اكثر  
 الركعة لا يعتد به فهو بمنزلة ما لو لم يكبر ولا استدلال  
 مثل قولهم ان القياس ان من قال ان فعلت كذا  
 فاما يهودي او نصراني انه لا يكون حائلا لانه لم  
 حلف بالله تعالى ولكن استحسانا ان يحضر  
 من الاستدلال وهو ان الهاتك للحرمه بهذا  
 القول بمنزلة الهاتك للحرمه بقوله والله وهذا ايضا  
 قياسا لاهم رعمون ان هذا استدلال وبفروق  
 بين القياس والاستدلال فان كان الاستحسان هو



الحكم بما يفتش في نفسه ويستحسنه من غير دليل  
فهذا ظاهر الفساد لان ذلك حكم بالهوى واتباع  
الشهوة والاحكام موجودة من ادلة الشئ كما  
يقع في النفس وان كان الاستحسان ما يقوله اصحاب  
من انه مخصص العلة فقد مضى القول في ذلك و  
دلنا على فساد ما وان كان مخصص بعض الجملة من  
الجملة بدليل يخصها او الحكم باقوى الدليلين فهذا مما  
لا نكره احد فنسقط الخلاف في المسئلة وحصل  
الخلاف في اعيان الادلة التي يزعمون انها ادلة  
خصوا بها بعض الجملة او دليل قوي من دليل  
**باب القول في بيان الاشياء**  
**فيل الشئ وتبين ان الشئ صحيح**  
**الحاوي القول باقلا قيل فيه**

واجاب

**واجاب الدليل على النافي**  
اختلف اصحابنا في الاعيان المستغ بها قبل ورود  
الشئ فمنهم من قال انها على الوقف لا نقضا فيها  
يحظر ولا اباحة وهو قول ابى على الطري وهو مذهب  
الاشعرية ومن اصحابنا من قال هي على الاباحة وهو  
قول مذهب ابى العباس وابى اسحق فاذا راى شيئا جاز  
له تملكه وتناوله وهو مذهب المعتزلة البصريين  
ومنهم من قال هي على الحظر فلا يحل الانتفاع بها  
ولا التصرف فيها وهو قول ابى على بن ابي هريرة  
وهو مذهب المعتزلة البغداديين والاول هو الصحيح  
لانه لو كان العمل بوجوب في هذه الاعيان حكما  
من حظر او اباحة لما ورد الشئ فيها بخلاف



ذلك فلما جاز ورد الشرع فالأباحة مرة وبالحظر  
 أخرى دل على أن العقل لا يوجب في ذلك حظ ولا أباحة  
**فصل** ما استصحاب الحال فضرر بان استصحاب  
 حال العقل واستصحاب حال الإجماع فاما استصحاب  
 حال العقل فهو الرجوع الى براءة الذمة في الأصل وذلك  
 طريق يفرغ اليه المجتهد عند عدم أدلة الشرع ولا يستقل  
 عنها إلا بدليل شرعي تنقل عنه فان وجد دليل من  
 أدلة الشرع انتقل عنه سواء كان ذلك الدليل نطقا أو  
 مفهوما نصا أو ظاهرا لأن هذه الحال إنما استصحابها  
 لعدم دليل شرعي فأي دليل ظهر من جهة الشرع جزم  
 عليه استصحاب الحال بعد **فصل** والضرب  
 الثاني استصحاب حال الإجماع وذلك مثل أن يقول  
 الشافعي رحمه الله في الميتة إذا رأى الماء في أمنا الصلوة

انه مضي فيها لأنهم اجمعوا قبل رؤية الماء على  
 انعقاد صلوة فوجب أن يستصحب هذه الحال  
 بعد رؤية الماء حتى يقوم دليل ينقل عنه فهذا  
 اختلف أصحابنا فيه فذهب من قال أن ذلك دليل  
 وهو قول أبي بكر الصديق في من أصحابنا ومنهم من قال  
 أن ذلك ليس بدليل وهو الصحيح لأن الدليل هو الإجماع  
 والإجماع إنما حصل قبل رؤية الماء فإذا رأى الماء  
 فقد زال الإجماع فلا يجوز أن يستصحب حكم الإجماع  
 في موضع الخلاف من غير علة يجمع بينهما  
**فصل** ما القول باقل ما قل فهو أن  
 الناس في حادثة على قولين أو ثلاثة بمعنى بعضهم  
 فيها بقدر وبعضهم فيها باقل من ذلك لقله  
 وذلك مثل اختلافهم في دية اليهودي والنصراني



٩٦  
فمنهم من قال يجب فيه دية مسلم ومنهم من قال يجب  
فيه نصف دية مسلم ومنهم من قال يجب فيه ثلث دية  
مسلم فهذا يقع الاستدلال فيه من وجهين أحدهما من  
جهة استحباب الحال في براءة الذمة في الأصل وهو أن  
يقول الأصل براءة الذمة إلا فيما دل عليه الدليل من جهة  
الشع وقد دل الدليل على اشتغال ذمته بثلاث الدية  
وهو الإجماع وما زاد عليه باق على براءة الذمة فلا  
يجوز إيجابه إلا بدليل فهذا الاستدلال صحيح لأنه  
استصحاب حال العقل في براءة الذمة والثاني أن  
نقول هذا القدر متيقن وما زاد مشكوك فيه فلا يجوز  
إيجابه بالشك فهذا لا يصح لأنه كما لا يجوز إيجاب الزيادة  
بالشك فلا يجوز أيضا إسقاط الزيادة بالشك **فصل**  
وأما الثاني للحكم فهو كما ثبت في وجوب الدليل عليه

ومن أصحابنا من قال لنا في الدليل عليه ومن لنا  
من قال إن كان ذلك في العقليات فعليه الدليل  
وإن كان في الشرعيات لم يكن عليه دليل والدليل  
على ما قلناه هو أن القطع بالنفي لا يعلم إلا عن دليل  
كما أن القطع بالإثبات لا يعلم إلا من دليل فكما لا يقبل  
الإثبات إلا بدليل كذلك النفي **باب القول**  
**في بيان ترتيب الأدلة في استعملها**  
اعلم أنه إذا رليت بالعالم نازلة وجب عليه طلبها  
في النصوص والظواهر في منطوقها ومفهومها و  
في أفعال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقرانه و  
في إجماع علماء الأعصار فان وجد في شيء من ذلك  
ما يدل عليه قضى به وإن لم يجد طلبه وبدأ في الطلب  
بالأصول والقياس عليها وبدأ في طلب العلة بالنظر فان



٩٧  
 وان وجد التعليل مخصوصاً عليه عمل به وان  
 لم يجد المنصوص عليه <sup>سليم</sup> يستلزم اليه غيره من  
 الاوصاف التي دل الدليل عليها فان لم يجد في  
 النص عدل الى المفهوم فان لم يجد نظراً في الاوصاف  
 المؤثرة في الاحوال في ذلك الحكم واختيرها منفردة  
 ومجتمعة وان لم يجد عللاً بالاشباه الدالة على الحكم  
 على ما قدمناه فان لم يجد عللاً بالاشباه ان كان  
 ممن يرى مجرد الشبه وان لم يستلزم له في الاصل  
 علته علم ان الحكم مقصور على الاصل لا يتعداه  
 فان لم يجد في الحادثة دليلاً بدله عليها من  
 جهة الشبه لا نصاً ولا استنباطاً بقاءه على حكم  
 الاصل في العقل على ما قدمناه **القول في**  
**التقليد باب بيان فائدة يسوع**

فيه

فيه التقليد **وقال لا يسوع**  
**وقم يسوع** **لما التقليد**  
**لا يسوع**  
 المجتهدين في معرفة الحكم ونفى الحكم الكلام في بيان  
 ما يرجع اليه العام في العمل وهو التقليد وجملته  
 ان التقليد بقول القول من غير دليل والاحكام على  
 ضربين عقلي وشرعي فاما العقلي فلا يجوز فيه  
 التقليد كمعرفة الصانع جل وعزه وصناته ومعرفة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وغير ذلك من  
 الاحكام العقلية وحكي عن عبيد الله بن الحسن  
 العنبري انه قال يجوز التقليد في اصول الدين  
 وهذا خطأ لقوله تعالى انا وجدنا اباؤنا على امية  
 وانا على اثارهم مقتدون قدم قوماً اتبعوا اباؤهم



٩٨  
في الدين فدل على ان ذلك لا يجوز ولا طريق هذه  
الاحكام العقل والناس كلهم يشتركون في العقل  
فلا معنى للتقليد فيه **فصل** في امثا الشرعي  
فضر بان ضرب يعلم ضرورة من دين رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كالصلوات الخمس والزكوات  
وصوم شهر رمضان والحج وتحريم الزنا وشرب الخمر  
وما اشبه ذلك فهذا لا يجوز التقليد فيه لان الناس  
كلهم يشتركون في ادراكه والعلم به فلا معنى للتقليد  
وضرب لا يعلم الا بالنظر والاستدلال كفروع  
العبادات والمعاملات والمناكحات وغير ذلك  
من الاحكام فهذا يسوغ فيه التقليد وحكي عن  
ابي علي الجبائي انه قال ان كان ذلك مما يسوغ فيه  
الاجتهاد جاز وان كان مما لا يسوغ فيه الاجتهاد

لم يحجز والدليل على ما قلناه قوله تعالى فاسئلوا  
اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون ولانا لومنعنا  
التقليد فيه لا يحتاج كل واحد ان تعلم ذلك و  
في اجاب ذلك قطع عن المعاش وهذا كالحث  
والزرع فوجب ان يسقط **فصل** في امثا من  
يسوغ له التقليد فهو العاقي وهو الذي لا يعرف  
طرق الاحكام الشرعية فيجوز ان يقلد عالما و  
يعمل بقوله وقال بعض الناس لا يجوز حتى يعرف  
علة الحكم والدليل على ما قلناه هو اننا لو الزمناه  
معرفة العلة ادى الى ما ذكرنا من الانقطاع عن  
المعيشة وفي ذلك خراب الدنيا فوجب ان لا يجب  
**فصل** في امثا العالم فنظر فيه فان كان الوقت



٨٢ واسعاً عليه يمكنه الاجتهاد لزمه طلب الحكم بالاجتهاد  
ومن الناس من قال يجوز له تقليد العالم وهو قول  
احمد واسحق وسفيان الثوري رحمهم الله وقال  
محمد بن الحسن يجوز له تقليد من هو اعلم منه ولا يجوز  
له تقليد مثله ومن الناس من قال ان كان هذا  
في حادثة نزلت بعينه لم يجز ان يتقلد الحكم به او يفتي به  
والدليل على ما قلناه هو ان معه الله يتوصل بها  
الى الحكم المطلوب فلا يجوز له تقليد غيره كما قلنا  
في العقلات **فصل** وان كان قد ضايق عليه  
الوقت وحشي فوت العبادة ان اشتغل بالاجتهاد  
ففيه وجهان احدهما لا يجوز وهو قول ابي اسحق  
والثاني يجوز وهو قول ابي العباس والاول اصح لان  
معه الله يتوصل بها الى الاجتهاد فاشبه اذا كان

الوقت واسعاً **باب** صفة الملقى  
المستفتي وينبغي ان يكون المفتي عارفاً  
بطرق الاحكام وهي الكتاب والذي يجب ان يعرف  
من ذلك ما يتعلق بذكر الاحكام من الحلال والحرام  
دون ما فيه من القصص والامثال والواعظ وال  
الاخبار ويحيط بالسنة المروية عن رسول الله صلى  
عليه وسلم في بيان الاحكام ويعرف الطرق التي  
يعرف بها ما يحتاج اليه من الكتاب والسنة  
من احكام الخطاب وموارد الكلام ومصادرة  
من الحقيقة والمجاز والعلم والخاص والمجمل والمفصل  
والمطلق والمقيد والمنطوق والمفهوم ويعرف من  
اللغة والنحو ما يعرف به مراد الله عز وجل ومراد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في خطابهما ويعرف



احكام افعال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يقتضيه  
 ويعرف الناس من ذلك والمنسوخ واحكام النسخ  
 وما يتعلق به ويعرف اجماع السلف ربحهم الله وخلاتهم  
 ويعرف ما يعتد به من ذلك وما لا يعتد به ويعرف  
 القياس والاجتهاد والاصول التي يجوز تعليلها  
 وما لا يجوز والاوصاف التي يجوز ان يعلل بها  
 ما لا يجوز وكيفية انتزاع العلل ويعرف ترتيب الأدلة  
 بعضها على بعض وتقديم الاولى منها ووجوه الترجيح  
 ويجب ان يكون ثقة ما مؤثلا لسا اهل في امر الدين  
**فصل** في وجب عليه ان يفتي من استفتاه  
 ويعلم من طلب منه التعليم فان لم يكن في الاقليم الذي  
 هو فيه غيره تعيين عليه التعليم والفتيا فان كان هناك  
 غيره لم يتعين عليه بل كان ذلك من فروض الكفاية اذا

قام به بعضهم عن البعض ويجب ان سأل الجواب  
 فان كان الذي نزلت به النازلة حاضرا وعرف  
 منه النازلة على جهتها جاز له ان يجيب على  
 ما علم من حال المسئلة وان لم يكن حاضرا او اتملت  
 تفصيلا فصل الجواب وبين وان لم يعرف المستفتي  
 لسان المفتي قبل فيه ترجمة عدل وان اجتهد في  
 حادثة مره فاجاب فيها ثم نزلت تلك الحادثة مرة  
 اخرى فهل يجب عليه اعاده الاجتهاد فيه وجهان  
 من اصحابنا من قال يفتي بالاجتهاد الاول ومنهم  
 من قال يحتاج الى جدد الاجتهاد والاول اصح  
**فصل** في امنا المستفتي فلا يجوز ان يستفتي  
 من شاء على الاطلاق لانه ربما استفتي من لا يعرف  
 الفقه بل يجب ان يعرف حال الفقيه في الفقه والامانة



وكفيه في معرفة ذلك خبر العدل الواحد فاذا  
عرف انه فقيه نظر فان كان وحده فله وان كان  
هناك غيره فهل يجب عليه الاجتهاد فيه وجهان  
من اصحابنا من قال يقلد من شاء منهم وقال  
ابو العباس والفقهاء يلزمه الاجتهاد في اعيان  
المفتين ويقلد ائمتهم واورعهم والاول اصح  
لان الذي يجب عليه ان يرجع الى قول عالم ثقة  
وقد فعل ذلك فوجب ان كفيه **فصل** فان  
استفتى رجلين نظرت فان اتفقتا في الجواب  
عمل بما قالوا وان اختلفا فافتياه احدهما باحفظ  
والاخر بالاباحة فقد اختلف اصحابنا فيه على  
ثلاثة اوجه منهم من قال باحدهما شاء منهما و  
منهم من قال يجتهد فممن احد بقوله منهما ومنهم

من اهل العراق يكفي في القياس لشبيه الفرع  
بالاصل بما يغلب على الظن انه مثله فان كان  
المراد بهذا انه لا يحتاج الى علة موجبة للحكم  
بقطع بصحهما كالعلل العقلية فلا خلاف  
في هذا وان ارادوا انه يجوز بضرب من الشبه  
على ما يقول القائلون بقباس الشبه فقد بينا  
ذلك في اقسام القياس وان ارادوا انه ليس ههنا  
معنى مطلوب بوجوب الحاق الفرع بالاصل فهذا  
خطا لانه لو كان الامر على هذا لما احتج الى الاجتهاد  
بل كان يجوز رد الفرع الى كل اصل من غير فكر وهذا  
مما لا يقول احد فبطل القول به **فصل** والعلة  
التي يجمع بها بين الفرع والاصل ضربان منصوص  
عليها ومستنبطة فالمنصوص عليها مثل ان يقول



١٠٥  
حرمت الخمر للشدة المطرية فهذه يجوز ان يجعل علة  
والنصر عليها يعني عن طلب الدليل على صحتها من جهة  
الاستنباط والتأثير ومن الناس من قال لا يجوز  
ان يجعل المنصوص عليها علة فهو قول بعض نفاه القياس  
ومن الناس من قال هو علة في العين المنصوص عليها  
ولا يكون علة في غيرها الا بامر ثان والدليل على انه علة  
هو انه اذا جاز ان يعرف بالاستنباط ان الشدة المطرية  
علة للتخريم في الخمر وقياس عليها غيرها جاز بالنص  
وبيقاس عليها غيرها واما الدليل على من قال انه علة  
في العين التي وجد فيها دون غيرها هو انه اذا لم  
علة في غيرها الا بالنص عليها سقط النظر والاحتياط  
لانه اذا نص على انه علة فيها وفي غيرها استغنينا  
بالنصر عن الطلب والاجتهاد **فصل** في اوقات  
فهو كالشدة المطرية في الخمر فانها عرفت بالاستنباط

هذا

فهذا يجوز ان يكون علة ومن الناس من قال لا يجوز  
ان يكون العلة الا بما ثبت بالنص والاجماع وهذا  
خطا لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال  
لمعاذ رحم الله بهم تحكروا قال بكتاب الله عز وجل  
قال فان لم تجدوا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
سلكوا فان تجدوا قال اجتهدوا رأيي فلو كان لا يجوز  
التعليل الا بما ثبت بالنص لم يبق بعد الكتاب والسنة  
ما يجتهد فيه **فصل** وقد تكون العلة معنى مؤثرا  
في الحكم بوجوب الحكم بوجوده ونزول بزواله كالشدة  
المطرية في تحريم الخمر والاحرام بالصلوة في تحريم  
الكلام وقد يكون دليلا ولا يكون نفس العلة كقولنا  
في ابطال النكاح الموقوف انه نكاح لا يملك الزوج  
المكلف ايقاع الطلاق فيه وفي ظهار الذي انه يصح  
طلاقه فصح ظهاره كالمسلم وهل يجوز ان يكون شبهها



لا نزول الحكم بزواله ولا بدل على الحكم كقولنا في الترتيب  
 في الوضوء انه عبارة بطلها النوم فوجب فيها الترتيب  
 كالصلوة على ما ذكرناه من الوجهين في قياس الشبه  
**فصل** وقد يكون وصف العلة بمعنى عرف وجه  
 الحكمة في تعلق الحكم به كالشدة المطرية في الخبز وقد يكون  
 معنى لا يعرف وجه الحكمة في تعلق الحكم به كالظلم في  
 البر **فصل** وقد يكون وصف العلة كقولنا في  
 البرانة مطعوم وقد يكون اسما كقولنا مراب وماء  
 وقد يكون حكما شرعيا كقولنا صم وضوءه ويصح صلوة  
 ومن الناس من قال لا يجوز ان يكون الاسم علة وهذا  
 خطأ لان كل معنى جازان تعلق عليه من جهة النقيض  
 جازان يستبذ من الاصل ويعلق الحكم عليه كالضمان  
 والاحكام **فصل** ويجوز ان يكون الوصف  
 نفيًا وإثباتًا فالاثبات كقولنا انه وارث والنفي

كقولنا

الجهل

النق

وغير ذلك مما نعلم بالنظر والاستدلال والجهل بصور  
 المعلوم على خلاف ما هو به **فصل** والظن تجوز امرين  
 احدهما اظهر من الآخر كاعتقاد الانسان فيما يخبر به  
 الثقة انه على ما اخبر به وان جاز ان يكون بخلافه فظن الا  
 في الغيم المشف الخمين انه يحج منه المطر وان جاز ان ينقشع  
 عن غير مطر واعتقاد المجتهدين فيما يفتون به من مسائل الخلا  
 وان جاز ان يكون الامر بخلاف ذلك وغير ذلك مما لا يقطع  
**فصل** في الشك تجوز امرين لا مزية لاحدهما على الآخر  
 كشك الانسان في الغيم غير المسف انه يكون منه مطر ام لا وشك  
 المجتهد فيما لا يقطع به من الاقوال وغير ذلك من الامور التي  
 لا يغلب فيها احد التجوزين على الآخر **باب** بيان  
 النظر والدليل والنظر هو الفكر في حال المنظور فيه وهو طريق  
 الى معرفة الاحكام اذا وجد بشرطه ومن الناس من انكر  
 النظر وهذا خطأ لان العلم بالحكم يحصل عند وجوده فدل



على أنه طريق له **فصل** وأما شروطه فاشياء أحدها  
 ان يكون الناظر كاسل الالة على ما ذكره في باب المفتي ان شاء الله  
 والثاني ان يكون نظره في دليل لا في شبهة والثالث ان يستوفى  
 شروط الدليل وبره على حقيقة فتقدم ما يجب تقديمه ويحذف  
 ما يجب تأخير **فصل** وأما الدليل فهو المرشد الى  
 المطلوب ولا فرق في ذلك بين ما يقطع به من الاحكام  
 وبين ما لا يقطع به وقال اكثر المتكلمين لا يستعمل لفظ الدليل  
 الا فيما يودى الى العلم فاما ما يودى الى الظن فلا يقال دليل  
 وانما يقال امانة وهذا خطأ لان العرب لا يفرق في التسمية  
 بين ما يودى الى العلم والظن فلم يكن لهذا الفرق وجه وأما  
 الدال فهو الناصب للدليل وهو الله تعالى وقيل هو والدليل <sup>الحد</sup>  
 كالعالم والعليم وان كان احدهما بلغ من الآخرة والمستدل  
 هو الطالب للدليل ونفع ذلك على السائل لانه يطلب الدليل  
 من المسئول ونفع على المسئول لانه يطلب الدليل من الاصول

والمستدل عليه هو الحكم الذي هو التحليل والتحريم لان  
 الدليل يطلب له والمستدل له يقع على الحكم لان الدليل يطلب  
 له ويقع على السائل لان الدليل يطلب له ولا استدلال هو  
 طلب الدليل وقد يكون ذلك من السائل للمسئول وقد يكون من  
 المسئول في الاصول **باب** بيان الفقه واصول  
 الفقه والفقه معرفة الاحكام الشرعية التي طريقها <sup>الاجتهاد</sup> الاجتهاد  
 والاحكام الشرعية هي الواجب والنذ والمباح والمحظور  
 والمكروه والصحيح والباطل فالواجب ما تعلق العقاب <sup>العقاب</sup>  
 بتركه كالصلوات الخمس والزكوات ورد الودائع ورد  
 وغير ذلك والنذ ما تعلق الثواب بفعله ولا يتعلق  
 العقاب بتركه كصلوات النفل وصدقات التطوع وغير  
 ذلك من القرب المستحبة والمباح ما لا ثواب في فعله و  
 لا عقاب في تركه كالكل الطيب لبس الناعم والنوم المشي  
 وغير ذلك من المباحات والمحظورات ما تعلق العقاب بفعله



كأنه أو اللواط والغصب والسرقة وغير ذلك من المعاصي  
والمنكرات ما تركه أفضل من فعله كالصلوة مع الاعتناء  
ومع مدافعة الآخرين وكالصلوة في إعطان الأهل والشمال  
الصما وغير ذلك مما نهى عنه على وجه التنزيه والصحيح ما تعلق  
بما لا يتفرد ولا يحصل به المقصود كالصلوة بغية طهارة و  
بيع ما لا يملك وغير ذلك مما لا يعقد به من الأمور الفاسدة  
**فصل** وأما أصول الفقه فهي الأدلة التي يبنى عليها الفقه  
وما يتوصل به إلى الأدلة على سبيل الإجمال والأدلة هاهنا  
خطاب الله تعالى وخطاب رسول صلعم وأفعاله وأقواله  
وأجماع الأئمة والقياس والبقاء على حكم الأصل عند عدم  
هذه الأدلة وفيه العالم في حق العامة وأما ما يتوصل به إلى  
الأدلة فهو الكلام على تنصيل هذه الأدلة ووجوهها وترتيب  
بعضها على بعض وأقل ما يبدأ به الكلام في خطاب الله تعالى  
وخطاب رسول صلعم لأنهما أصل المسوئاهما من الأدلة

التي يبنى عليها الفقه  
وما يتوصل به إلى الأدلة  
على سبيل الإجمال والأدلة  
هاهنا خطاب الله تعالى  
وخطاب رسول صلعم وأفعاله  
وأقواله وأجماع الأئمة  
والقياس والبقاء على حكم  
الأصل عند عدم هذه الأدلة  
وفيه العالم في حق العامة  
وأما ما يتوصل به إلى الأدلة  
فهو الكلام على تنصيل هذه  
الأدلة ووجوهها وترتيب  
بعضها على بعض وأقل ما  
يبدأ به الكلام في خطاب  
الله تعالى وخطاب رسول  
صلعم لأنهما أصل المسوئاهما  
من الأدلة

وبدخل في ذلك أقسام الكلام من الحقيقة والمجاز والامتناع  
والنهي والعموم والخصوص والمجمل والمبين والمطلق والقياس  
المقيد والتاسيع والمنسوخ ثم الكلام في الأخبار لا نهى  
طريق إلى معرفة ما ذكرناه من الأقوال والأفعال ثم الكلام  
في الإجماع لأنه ثبت كونه دليلاً بخطاب الله عز وجل و  
خطاب رسول صلعم عليه السلام وعنهما يعتقد ثم الكلام  
في القياس لأنه ثبت كونه دليلاً بما ذكرناه من الأدلة و  
إليها يستند وعنهما يعتقد ثم نذكر حكم الأشياء في الأصل  
لأن المجتهدين إنما يفرع إليه عند عدم هذه الأدلة ثم نذكر  
قضايا العالم في حق العامة وصفة المفتي والمستفتي لأنه  
إنما يصيب طريقاً إلى الحكم بعد العلم بما ذكرناه ثم نذكر الأحكام  
وما يتعلق به إن شاء الله **باب** أقسام الكلام  
جميع الكلام الذي تلتفظ به ضريان مهمل ومستعمل والمهمل



ما لم يوضع للإفادة والمستعمل ما وضع للإفادة وذلك  
ضربان أحدهما ما لا يفيد معنى فيما وضع له وذلك كشيء  
اسم وفعل وحرف على ما قسم أهل النحو فالاسم كل كلمة دلت  
على معنى في نفسها مجردة عن زمان مخصوص كالرجل والفرس  
الحمار وغير ذلك والفعل كل كلمة دلت على معنى في نفسها  
بزمان مخصوص كقولك قام ويقوم وما أشبه ذلك والحرف  
ما لا يدل على معنى في نفسه ودل على معنى في غيره مثل من وإلى  
وعلى ومثاله وأقل الكلام المفيد ما بنى من اسمين كقولك زيد قائم  
وعمر وأخوك أو من ما بنى من اسم وفعل كقولك خرج زيد و  
يقوم عمرو وما بنى من فعلين أو من حرفين أو من حرف  
واسم أو من حرف وفعل فلا يفيد إلا أن يفيد رتبة شيئا  
ذكرناه كقولك يا زيد فان معناه ادعُ زيد يا أبا القول  
في الحقيقة والمجاز والكلام المفيد ينقسم إلى حقيقة ومجاز  
وقد وردت اللغة بالجميع ونزل به القرآن ومن الناس

والكلام  
الذي لا يفيد  
معنى في نفسه  
ولا يدل على  
معنى في غيره  
وهو ما لا يفيد  
معنى في نفسه  
ولا يدل على  
معنى في غيره

من أنكر المجاز في اللغة وقال ابن داود ليس في القرآن  
وهذا خطأ لقوله تعالى جداراً يريد أن ينقض فأقامه  
ونحن نعلم ضرورة أنه لا إرادة للجدار وقوله تعالى واسئل  
القرية ونحن نعلم ضرورة أن القرية لا يخاطب فدل على أنه  
مجاز فاما الحقيقة فهي الأصل في اللغة وحدها كل لفظ  
استعمل فيما وضع له من غير نقل وقيل ما استعمل فيما  
اصطلح على التخاطب به وقد يكون للحقيقة مجاز كالبحر حقيقة  
في الماء المجتمع الكثرة ومجاز في الفرس الجواد والرجل العالم إذا  
ورد اللفظ حمل على الحقيقة باطلاقة ولا يحمل على المجاز إلا  
بدليل وقد لا يكون له مجاز وهو أكثر اللغات فيحمل على ما وضع  
وأما المجاز فخذ ما نقل عما وضع له وقيل ما استعمل في غير  
ما يقع به التخاطب وقد يكون ذلك بزيادة ونقصان وتقديم  
وتأخير واستعارة فالزيادة كقوله تعالى ليس مثله شيء  
أي ليس مثله شيء فالكاف زائدة والنقصان كقوله عز وجل



واسئل القرية والمراد به اهل القرية فحذف المضان  
 واقام المضاف اليه مقامه والتقديم والتأخير كقوله  
 تعالى والذي اخرج المرعى فجعله غثاء اخوي والمراد به  
 الذي اخرج المرعى اخوي فجعله غثاء فتقدم واخرو  
 الاستعارة كقوله تعالى جدارا يريد ان ينقض فاستعا  
 فيه لفظ الارادة وما من مجاز الا وله حقيقة قد نقل عنها  
 لاننا قد بينا ان المجاز ما نقل عما وضع له وما وضع له  
 هو الحقيقة **فصل** ويعرف المجاز من الحقيقة بحجوه  
 منها ان يصرحوا بانه مجاز وقد بينا اهل اللغة ذلك  
 منها ان يستعمل اللفظ فيما لا تسبق الى الفهم عند سماعه  
 كقولهم في الرجل البليد حمار وفي الابل تيس ومنها  
 ان يوصف الشيء او يسمى باستحييل وجوده كقوله تعالى  
 واسئل القرية ومنها ان لا يجري ولا يطرده كقولهم  
 في الرجل الثقيل جيل ثم لا يقال ذلك في غيره وفي الطويل

نحلة

نخلة ثم لا يقال ذلك في غير الاديان ومنها ان لا  
 فيها استعمال فيه تصرفه فيما وضع له حقيقة كالا  
 في معنى الفعل لا يقول فيه امر يا مر كما يقول في الامر  
 القول **باب** بيان الوجوه التي تؤخذ منها الاسماء  
 واللغات اعلم ان الاسماء واللغات تؤخذ من اربع  
 جهات من جهة اللغة والعرف والشرع والقياس  
 فاما اللغة فهي ما تخاطب به العرب من اللغات وهي  
 على ضربين فمنه ما يفيد معنى واحدا فيحمل على ما وضع  
 له اللفظ كالرجل والفرس والحمار والتمر والبر وغير ذلك  
 ومنه ما يفيد معاني وهو على ضربين احدهما ما يفيد معاني  
 متفقة كاللون يتناول السواد والابيض وسائر الالوان  
 والمشير يتناول اليهودي والنصاري فيحمل على جميع ما يتناول  
 اما على سبيل الجمع ان كان اللفظ يقضي الجمع او على واحد  
 منه على سبيل البدل ان لم يقضي اللفظ الجمع الا ان يدل اللفظ



على ان المراد به شئ بعينه فيحمل على ما دل عليه الدليل  
والثاني ما يعيد معاني مختلفة كالبيضه تقع على الخوذة  
وبيض الدجاج والنعام والقره تقع على الحيض والظفر  
فان دل الدليل على ان المراد به احدها بعينه حمل عليه  
وان دل الدليل على ان المراد به احدها ولم يعين لم يحل  
على واحد منهما الا بدليل اذ ليس احدهما باوحد من الاخر  
فان لم يدل الدليل على واحد منهما حمل عليهما عند  
اصحابنا وقال بعض اصحاب ابى حنيفة وبعض المعتزلة  
لا يجوز حمل اللفظ الواحد على معنيين مختلفين والدليل  
على جواز ذلك انه لا نافي بين المعين واللفظ محتملها  
فوجب الحمل عليهما كما قلنا في القسم الذي قبله  
**فصل** واما العرف فهو ما غلب الاستعمال  
منه على ما وضع له في اللغة بحيث اذا اطلق سبق الى

الفهم ما غلب عليه دون ما وضع له كالذاتية وضع  
في الاصل لكل مادته ثم غلب عليه الاستعمال في الفرس  
والغايط وضع في الاصل للموضع المطمئن من الارض  
ثم غلب عليه الاستعمال فيما يخرج من الانسان فيصير  
حقيقة فيما غلب عليه فاذا اطلق حمل على ما ثبت له  
من العرف **فصل** واما الشرع فهو ما غلب الشرع  
فيه على ما وضع له اللفظ في اللغة بحيث اذا اطلق  
لم يفهم منه الا ما غلب عليه الشرع كالصلوة اسم  
للدعاء في اللغة ثم جعل في الشرع اسما لهذه الافعال  
المعروفة والحج اسم للقصد ثم نقل في الشرع الى هذه  
الافعال فصارت حقيقة فيما غلب عليه الشرع فاذا  
اطلق حمل على ما ثبت له من عرف الشرع ومن اصحابنا  
من قال ليس في الاسماء شئ منقول الى الشرع بل كلها



مبناه على موضوعها في اللغة فالصلوة اسم للدعاء  
 وإنما الركوع والسجود زيادات اضيفت الى الصلوة  
 وليست من الصلوة كما اضيفت اليهما الطهارة و  
 ليست منها وكذلك الحج اسم للتصد والطواف والسعي  
 زيادات اضيفت الى الحج وليست من الحج فاذا اطلق  
 اسم الصلوة حمل على الدعاء واذا اطلق اسم الحج حمل على التصد  
 وهو قول الاشعرية والاول اصح والدليل عليه هو ان  
 هذه الاسماء اذا اطلقت في الشرع لم تعقل منها المعاني  
 التي وضعت لها في اللغة فدل على انها منقولة  
**فصل** اذا ورد لفظ قد وضع في اللغة لمعنى وفي  
 العرف لمعنى حمل على ما ثبت له في العرف لان العرف  
 طار على اللغة فكان اولى فان كان قد وضع في اللغة لمعنى  
 وفي الشرع لمعنى حمل على عرف الشرع لانه طار على اللغة

ولان القصد بيان حكم الشرع فالحمل عليه اولى  
**فصل** في ما القياس هو مثل سميته  
 اللواطين اقياساً على وطى النساء سميته التبيذ  
 خمر اقياساً على عصير العنب وقد اختلف اصحابنا  
 فيه فمنهم من قال يجوز اثبات الاسماء واللغات  
 بالقياس وهو قول ابي لعباس وابي علي بن ابي هريرة  
 ومنهم من قال لا يجوز ذلك والاول اصح لان العرب  
 سميت ما كان في زمانها من الاعيان باسماء ثم انقضوا  
 وانقضت تلك الاعيان التي سموها فاجمع الناس  
 على سميته امثالها بتلك الاسماء فدل على انهم قاسوها  
 على الاعيان التي سموها **باب الكلام في**  
**الامر والنهي باب القول في بيان**



## الامر وصيغته اعلم ان الامر قوله

لستدعي بفعل مهم من هودونه ومن اصحابنا من  
ناد فيه على سبيل الوجوب واما الافعال التي ليست  
بقول فانما سمي امر على سبيل المجاز ومن اصحابنا  
من قال ليس بمجاز وقد بصرت ذلك في البصرة و  
الاول اصح لانه لو كان حقيقة في الفعل كما هو حقيقة  
في القول لصرف في الفعل كما يتصرف في القول فيقال  
امري امر كما يقال ذلك اذا اريد به القول **فصل**  
وكذلك ما ليس فيه استدعاء كالتهديد مثل قوله تعالى  
اعملوا ما شئتم والتعجيز كقوله تعالى فانوا بعث  
سور مثله والاباحة مثل قوله تعالى واذا حللتم  
فاضطادوا فذلك كله ليس بامر قال الشافعي من  
المعتزلة الاباحة امر وهذا خطأ لان الاباحة

هي الاذن وذلك لا يستحق امر الا ترى ان العبد اذا  
استاد من مولاه في الاستباحة وترك الخدمة فادن له  
في ذلك لا يقال له امره بذلك **فصل** وكذلك ما  
من النظر للنظر ومن الادنى للاعلى فليس بامر وان  
كان صيغة صيغة الامر وذلك كقول العبد لربه  
اغفر لي وارحمي فان ذلك مسلة ورغبة **فصل**  
**واما الاستدعاء** على وجه الندب فليس بامر  
حقيقة ومن اصحابنا من قال هو امر حقيقة والدليل  
على انه ليس بامر قوله عليه السلام لولا ان استق على  
استق لا امرتهم باليتواك عند كل صلوة ومعلوم ان  
اليتواك عند كل صلوة مندوب اليه وقد اصر انه  
لم يامر به فدل على ان المندوب اليه غير ما يورد به  
**فصل** الامر صيغة موصوعة في اللغة يقتضي



الفعل وهو قوله افعل وقالت الاشعرية ليس الامر  
 صيغة والدليل على انه له صيغة ان اهل اللسان قسموا  
 الكلام اقساماً فقالوا في جملتها امر ونهي وخبر واستحباب  
 فالامر قولك افعل والنهي قولك لا تفعل والخبر قولك  
 زيد في الدار والامر استحباباً زيد في الدار فعملوا قوله  
 افعل بمجرده امر فدل على ان له صيغة **باب**  
**ما يقتضي الامر من الاجاب اذا انحرفت**  
 صيغة الامر اقتضت الوجوب في قول اكثر اصحابنا ثم  
 اختلف هؤلاء فمنهم من قال يقتضي الوجوب بوضع  
 اللغة ومنهم من قال يقتضي الوجوب بالشئ ومن  
 اصحابنا من قال يقتضي الندب وقال بعض الاشعرية  
 لا يقتضي الوجوب ولا غيره الا بدليل وقالت المعتزلة  
 الامر يقتضي ارادة الفعل فان كان ذلك من حكم مقتضى  
 الندب وان كان من غيره لم يقتض اكثر من الارادة

والدليل

والدليل على انها يقتضي الوجوب قوله صلعم لولا  
 ان اشق على امتي لامرهم باليتواك عند كل صلوة  
 فدل على انه لو امر به لوجب ولو شق ولان السيد  
 من العرب اذا قال لعبده اسقني ماء فلم يبقه  
 استحق الذم والتوبيخ فلو لم يقتض الوجوب  
 لما استحق الذم والتوبيخ عليه **فصل**  
 ولدت هذه الصيغة ابتداء او وردت بعد الحظر  
 فانها تقتضي الوجوب وقال بعض اصحابنا اذا وردت  
 بعد الحظر اقتضت الاباحة والدليل على انها تقتضي  
 الوجوب ان كل لفظ اقتضى الوجوب اذا لم تقدمه  
 حظر اقتضى الاجاب وان تقدمه حظر كقوله اوجبت و  
**فصل** اذا دل الدليل على انه لم يرد بالامر  
 الوجوب لم يحز الاحتجاج به في الجواز ومن اصحابنا



من قال يجوز واول اظهر لان الامر لم يوضع  
للجواز وانما وضع للايجاب والجواز يدخل فيه على  
سبيل التبعية فاذا سقط الوجوب سقط ما دخل فيه  
على سبيل التبعية **باب الكلام في ان**  
الامر يقتضي الفعل مرة واحدة او التكرار اذا ورد  
صيغة الامر لا يجاب فعل وجب العزم على الفعل  
وتجب تكرار ذلك كلما ذكر الامر لانه اذا ذكر الامر  
ولم يعزم على الفعل صار مضرا على العناد وهذا  
لا يجوز واما الفعل المأمور به فان كان في اللفظ  
ما يدل على تكراره وجب تكراره وان كان مطلقا فيه  
وجهان من اصحابنا من قال يجب تكراره على حسب  
الطاقة ومنهم من قال لا يجب اكثر من مرة واحدة  
الا بدليل يدل على التكرار وهو الصحيح والدليل عليه

ان اطلاق الفعل يقتضي ما يقع عليه الاسم لا ترى  
انه لو حلف لفعل بمرّة واحدة فدل على ان  
الاطلاق لا يقتضي اكثر من ذلك **فصل**  
اذا علق الامر بشرط بان يقول اذا زالت الشمس فصل  
فهل يقتضي التكرار ان قلنا ان مطلق الامر يقتضي  
التكرار فالمعلق بالشرط مثله وان قلنا ان مطلقة  
لا تقتضي التكرار ففي المعلق بالشرط وجهان من اصحابنا  
من قال يقتضي التكرار كلما تكرّر الشرط ومنهم من قال  
لا يقتضي وهو الصحيح لان كل ما لا يقتضي التكرار اذا  
كان مطلقا لم يقتض التكرار اذا كان معلقا بشرط كالاطلاق  
لا فرق بين ان يقول انت طالق وبين ان يقول اذا زالت  
الشمس فانت طالق **فصل** فاما اذا تكرّر  
الامر بالفعل الواحد بان قال صل ثم صل فان قلنا ان  
مطلق الامر يقتضي التكرار فتكرار الامر يقتضي التوكيد



وَلَا نَقُلْنَا أَنَّهُ يَقْضَى الْفَعْلُ مَرَّةً وَاحِدَةً لِتَكْرَارِ رَجَائِهِ  
أَحَدَهَا أَنَّهُ تَأْكِيدٌ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ بَكْرٍ الصَّيْرِي وَالْثَانِي  
أَنَّهُ اسْتِيفَانٌ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَالِدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّ كُلَّ  
وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ يَقْضَى إِيجَادَ الْفَعْلِ عِنْدَ الْإِجْرَاءِ  
فَإِذَا اجْتَمَعَا اِجْتِمَاعَ التَّكْرَارِ كَالْوُكَاثِنِ بِفَعْلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ  
**بَابُ فِي أَنَّ الْأَمْرَ هَلْ يَقْضَى الْفَعْلُ عَلَى الْفَوْرِ**  
أَمَّا إِذَا أُورِدَ الْأَمْرُ بِالْفَعْلِ مُطْلَقًا وَجَبَ الْغَرَمُ عَلَى  
الْفَعْلِ عَلَى الْفَوْرِ لِمَا مَضَى فِي الْبَابِ قَبْلَهُ وَهَلْ يَقْضَى  
الْفَعْلُ عَلَى الْفَوْرِ أَمْ لَا سَاعًا عَلَى التَّكْرَارِ فَإِنْ قُلْنَا أَنَّ الْأَمْرَ  
يَقْضَى لِتَكْرَارِهِ عَلَى حَسَبِ الْإِسْتِطَاعَةِ وَجَبَ الْفَعْلُ  
عَلَى الْفَوْرِ لِأَنَّ الْحَالَةَ الْأُولَى دَاخِلَةٌ فِي الْإِسْتِطَاعَةِ  
فَلَا يَجُوزُ اخْلَاؤُهَا مِنَ الْفَعْلِ وَإِنْ قُلْنَا أَنَّ الْأَمْرَ  
يَقْضَى مَرَّةً وَاحِدَةً فَهَلْ يَقْضَى ذَلِكَ عَلَى الْفَوْرِ أَمْ لَا فِيهِ

وَجَبَّاهُ أَحَدَهَا أَنَّهُ لَا يَقْضَى الْفَعْلُ عَلَى الْفَوْرِ وَمِنْ  
أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ يَقْضَى ذَلِكَ عَلَى الْفَوْرِ وَهُوَ قَوْلُ  
الصَّيْرِي وَالْقَاضِي ابْنِ حَامِدٍ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ لِأَنَّ قَوْلَهُ  
إِنَّمَا يَقْضَى إِيجَادَ الْفَعْلِ مِنْ غَيْرِ تَخْصُصٍ بِالزَّمَانِ  
الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي فَإِذَا صَارَ مِمَثْلًا بِالْفَعْلِ  
فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ وَجَبَّاهُ بَصِيرَةً مِمَثْلًا بِالْفَعْلِ  
فِي الزَّمَانِ الثَّانِي **فصل** قَالُوا إِذَا أُورِدَ الْأَمْرُ  
مُقَيَّدًا بِزَمَانٍ طَرِئَ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الزَّمَانُ سِتْرَةً الْعِبَادَةِ  
كَالصَّوْمِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ لَزِمَ فَعْلُهَا عَلَى الْفَوْرِ عِنْدَ  
دُخُولِ الْوَقْتِ وَإِنْ كَانَ الزَّمَانُ أَوْسَعَ مِنْ قَدَرِ  
الْعِبَادَةِ كَصَلَاةِ الظُّهْرِ مَا بَيْنَ الزَّوَالِ إِلَى أَنْ يَصِيرَ  
ظُلٌّ كُلُّ شَيْءٍ مِثْلَهُ وَجَبَ الْفَعْلُ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ وَجَوَابًا  
مَوْسَعَاتِهِمْ اِخْتَلَفُوا هَلْ يَجِبُ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ الْغَرَمُ بَدَلًا



عن الصلوة فمنهم من لم يوجب ومنهم وجب الغرم  
بدلاً عن الفعل في قول الوقت وقال ابو الحسن الكرخي  
تعلق الوجوب باحد شيئين اما بالنقل او بان  
الوقت وقال اكثر اصحاب ابو حنيفة يتعلق الوجوب  
بآخر الوقت واختلف هؤلاء في من صلى في قول الوقت  
فمنهم من قال ان ذلك نفل فان جاء آخر الوقت وليس  
هو من اهل الجوف فلا كلام في ان ما فعله نفل وان كان  
من اهل الوجوب منع ذلك النفل الذي فعله من توجه الفرض  
عليه في آخر الوقت ومنهم من قال فعله في قول الوقت  
مراعى فان جاء آخر الوقت وهو من اهل الوجوب  
علمنا انه فعل واجب وان لم يكن من اهل الوجوب  
علمنا انه فعل نفل والدليل على ما قلناه ان المقصود  
للو جوب هو الامر وقد تناول ذلك اول الوقت

بقوله

بقوله اقم الصلوة للدلالة الشمس فوجب ان  
يجب في قوله **فصل** فان فات الوقت الذي  
تعلق عليه العبادة ولم يفعل فهل يجب عليه القضاء  
ام لا فيه وجهان من اصحابنا من قال يجب ومنهم  
من قال لا يجب الا بامرين اثنين وهو الصحيح لان  
ما بعد الوقت لم يتناول له الامر فلا يجب الفعل فيه كما  
قبل الوقت **فصل** اذا امر بفعل عبادة في وقت  
معين ففعلها في ذلك الوقت سبى اداء على سبيل  
الحقيقة ولا يسمى قضاء الا مجازاً كما قال الله تعالى  
فاذا قضيت مناسككم وكما قال تعالى فاذا  
قضيت الصلوة فانتشروا في الارض فاما اذا دخل  
فيها فافسدها او نسي شرطاً من شروطها فاعادها



والوقت باق سمي عادة واداء وان فات الوقت  
ففعليها بعد فوات الوقت سمي قضاء **باب الامر**  
باشياء على وجه التحير والترتيب اذا خير الله تعالى  
بين اشياء مثل كفارة اليمين خيرة فيها بين العتق  
والاطعام والكسوة فالواجب منها واحد غير معين  
فايها فعل فقد فعل الواجب فان فعل الجميع سقط الفرض  
عنه بواحد منها والنا في تطوع وقالت المعتزلة  
الثلاثة كلها واجبة فان ارادوا بوجوب الجميع  
الجميع في الخطاب فهو وفاق وانما يحصل الخلاف  
في اعبارة دون المعنى وان ارادوا بوجوب الجميع انه  
مخاطب بفعل الجميع فالدليل على فساد انه اذا ترك  
الجميع لم يعاقب الا على واحد منها ولو كان الجميع واجبا

لعوقب عليها فلما لم يعاقب الا على واحد دل على انه  
هو الواجب **فصل** في اقامتها اذا امر باشياء  
على وجه الترتيب كما لم يظهر امر يعتق رقبة عند حجة  
وبالصيام عند عدوها وبالاطعام عند العجز عن  
الجميع فالواجب من ذلك واحد معين على حسب  
حاله فان كان موبتيا ففرضه العتق وان كان  
معتبرا ففرضه الصيام وان كان عاجزا ففرضه  
الاطعام فان جمع من فرضه العتق بين الجميع  
الفرض عنه بالعتق وما عداه تطوع وان جمع من  
فرضه الاطعام بين الجميع ففرضه واحد من الثلاثة  
كالكفارة المحيرة **باب استحباب ما لا يتم**  
الاما موبتيا لا بد اذا امر بفعل ولم يتم ذلك  
الفعل الا بغية نظرت فان كان ذلك الامر مستويا



بذلك الغير كالاستطاعة في الحج والمال في الزكاة لم يكن  
 الامر بالحج والزكاة امرا بتحصيل ذلك لان الامر بالحج  
 لم يتناول من لا استطاعة له وفي الزكاة من لا مال  
 له فلو الزمانه يحصل ذلك ليدخل في الامر لا سقطنا  
 شرط الامر وهذا لا يجوز وان كان الامر مطلقا  
 غير مشروط كان الامر بالفعل امرا به وبما لا يتم به  
 وذلك كالطهارة للصلوة الامر بالصلوة امر  
 بالطهارة وغسل شيء من الرأس لاستيفاء الفرض  
 في الوجه الامر به امر بالغسل لانه مؤثر بالصلوة و  
 يغسل الوجه فلو لم نلزمه ما يتم به الفعل المأمور به  
 لا سقطنا الوجوب في المأمور به راسا كما قلنا  
 فيمن نسي صلوة من صلوات اليوم والليله ولم يعرف  
 عيها فانه يجب عليه قضاء خمس صلوات لم تدخل

المنسية



المنسية فيها **فصل** وأما اذا أمر بصفة عبادة  
 فان كانت الصفة واجبة كالطهارة في الركوع  
 دل على وجوب الركوع لانه لا يمكنه ان يأتي بالصفة  
 الواجبة الا بفعل الموصوف وان كانت الصفة  
 ندبا كرفع الصوت بالتلبية لم يدل ذلك على وجوب  
 التلبية ومن الناس من قال يدل على وجوب التلبية  
 وهذا خطأ لانه قد سدد الى صفة ما هو واجب وما  
 هو ندب فلم يكن في الندب دليل على وجوب الاصل  
**فصل** فاما اذا أمر بشئ كان ذلك نهيا عن ضده  
 من طريق المعنى فان كان ذلك الامر واجبا كان النهي  
 عن ضده على سبيل الوجوب وان كان ندبا كان النهي  
 عن ضده على سبيل الندب ومن اصحابنا من قال  
 ليس بنهي عن ضده وهو قول المعتزلة والدليل على ما



قلناه انه لا يتوصل الى فعل المأمورية الا بترك البضئتك  
 الامر به نهيا عن ضده فهو كالطهارة في الصلوة  
 فاما اذا امر باجتنب شي ولم يمكن الاجتناب الا  
 باجتنب غيره فهذا على ضربين احدهما ان يكون في  
 اجتناب الجميع مشقة فسقط حكم المحرم فيه وسقط  
 عنه فرض الاجتناب وهو اذا وقع في الماء الكثير نجاسة  
 او اختلطت اخته بنساء بلد فلا يمنع من الوضوء بالماء  
 ولا من نكاح نساء ذلك البلد والثاني ان لا يكون  
 في اجتناب الجميع مشقة وهو على ضربين احدهما ان  
 يكون المحرم مختلطاً بالمباح كالنجاسة في الماء القليل  
 والجارية المشتركة بين الرحلين فيجب اجتناب الجميع  
 والثاني ان يكون غير مختلط الا انه لا يعرف  
 المباح بعينه فهذا على ضربين ضرب بجوزية التحريم

وهو

وهو كالماء الطاهر اذا اشتبه بالماء النجس فتجوز  
 فيه وضرب لا يجوز فيه التحريم وهو الاخت  
 اذا اختلطت باجنبة والماء اذا اشتبه بالبول  
 فيجب اجتناب الجميع **باب في ان الامر**  
 يدل على اجزاء المأمورية اعلم انه اذا امر الله تعالى  
 بفعل لم يحل المأمورات ان بفعل المأمورية على الوجه  
 الذي تناول الامر او يزيد على ما تناول الامر او ينقص  
 فان فعل على الوجه الذي تناول الامر اجزاء ذلك كتحريم  
 الامر وقال بعض المعتزلة الامر لا يدل على الاجزاء بل  
 يحتاج الاجزاء الى دليل آخر وهذا خطأ لانه قد فعل المأمورية  
 على الوجه الذي تناول الامر فوجب ان يعود الى ما كان قبل  
 الامر **فصل** فاما اذا زاد على المأمورية بان يامره  
 بالركوع فيزيد على ما يقع عليه الاسم سقط الفرض عنه

الركعة



بادني ما يقع عليه الاسم والزيادة على ذلك تطوع لا تدخل  
في الامر وقال بعض الناس جميع واجب داخل في الامر  
وهذا باطل لان ما زاد على ما يقع عليه الاسم يجوز له تركه على  
الاطلاق فاذا فعله لم يكن واجبا كسائر النوافل  
**فصل** فاما اذا انقص عن المأمور به نظرت فان نقص  
ما هو شرط في صحته كالصلاة بغية قراءة لم يجزه ولم يدخل  
في الامر لانه لم يأت بالمأمور به على الوجه الذي أمر به وان  
نقص منه ما ليس بشرط كالقسمة في الطهارة اجزاء عن  
المأمور به وهل يدخل ذلك في الامر الظاهر من قول اصحابنا  
انه لا يدخل في الامر وقال اصحابنا في حيفه يدخل في الامر  
وهذا غير صحيح لان المكروه منهي عنه فلا يجوز ان يدخل  
في لفظ الامر كما يحرم **باب من يدخل في الامر**  
**ومن لا يدخل فيه اعلم** ان السامع لا يجوز ان يدخل  
في الامر وانتهى لان القصد الى التقرب بالفعل والترك

تضمن العلم به حتى يصح القصد اليه وهذا يستحيل  
في حق السامع الا يرى انه لو قيل له لا تكلم في صلواتك  
وانت ساه لوجب ان يقصد الى ترك ما علم انه ساه  
عنه وعلمه بان ساه منع كونه ساهيا فمطل خطابه  
على هذه الصفة **فصل** ولكن لك لا يجوز خطاب  
النائم ولا المجنون ولا السكران لانه لو جاز خطاب  
مع زوال العقل لجاز خطاب البهيمة والطفل في  
المهد وهذا لا نقوله **فصل** في أمم المكروه  
فيصح دخوله في الخطاب والتكليف ويدل على دخوله  
تحت التكليف انه اذا اكره على القتل فقتل ثم فسق  
وقالت المعتزلة لا يصح دخوله تحت التكليف وهذا  
خطأ لانه لو لم يصح تكليفه لما كلف ترك القتل مع اكره  
ولانه عالم قاصد الى ما يفعله فهو كغير المكروه **فصل**



فَأَمَّا التَّصَبُّيُّ فَلَا يَدْخُلُ فِي خُطَابِ التَّكْلِيفِ فَإِنَّ  
الشَّعْرَ قَدْ مَدَّ بِاسْقَاطِ التَّكْلِيفِ عَنْهُ وَأَمَّا إِجْبَابُ  
الْحَقُوقِ فِي مَالِهِ فَيَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ كَالزُّكُورِ وَالْمُتَّقَاتِ  
فَإِنَّ التَّكْلِيفَ وَالْخُطَابَ فِي ذَلِكَ عَلَى وَلِيَّةٍ دُونِهِ  
**فَصْلٌ** فَأَمَّا الْعَبِيدُ فَإِنَّهُمْ يَدْخُلُونَ فِي الْخُطَابِ  
وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ لَا يَدْخُلُونَ فِي خُطَابِ الشَّعْرِ  
الْأَبْدِيلِ وَهَذَا خَطَأٌ لِأَنَّ الْخُطَابَ يَصِلُ لَهُمْ كَمَا يَصِلُ  
لِلْأَحْرَارِ **فَصْلٌ** وَأَمَّا الْكُفَّارُ فَإِنَّهُمْ يَدْخُلُونَ فِي الْخُطَابِ  
أَيْضًا وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ لَا يَدْخُلُونَ فِي الشَّرْعِيَّاتِ  
وَمِنْ النَّاسِ مَنْ قَالَ يَدْخُلُونَ فِي الْمُنْهَيَّاتِ دُونَ الْمَأْمُورِ  
وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُمْ يَدْخُلُونَ فِي الْجَمِيعِ قَوْلُهُ تَعَالَى مَا سَأَلَكُمْ  
فِي سَبْقَرٍ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَلَوْ لَمْ يَكُنُوا مِنْ مُخَاطَبِينَ  
بِالصَّلَاةِ لَمَّا عَاقَبَهُمْ عَلَيْهَا وَلَئِنْ صَلَّحَ الْخُطَابُ لَهُمْ

كَصَلَاةِ الْمُسْلِمِينَ فَمَا دَخَلَ الْمُسْلِمُونَ وَجَبَ أَنْ يَدْخُلَ  
الْكُفَّارُ **فَصْلٌ** وَأَمَّا النِّسَاءُ فَإِنَّهُنَّ لَا يَدْخُلْنَ  
فِي خُطَابِ الرِّجَالِ وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ دَاوُدُ وَأَصْحَابُ ابْنِ  
حَنِيفَةَ يَدْخُلْنَ وَهَذَا خَطَأٌ لِأَنَّ النِّسَاءَ لَفْظًا مُخْصًوًا  
كَأَنَّ الرِّجَالَ لَفْظًا مُخْصًوًا فَكَمَا لَا يَدْخُلُ الرِّجَالُ فِي  
خُطَابِ النِّسَاءِ لَمْ يَدْخُلِ النِّسَاءُ فِي خُطَابِ الرِّجَالِ  
**فَصْلٌ** وَأَمَّا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
فَإِنَّهُ يَدْخُلُ فِي كُلِّ خُطَابٍ خُوطِبَ بِهِ الْأُمَّةُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى  
يَا أَيُّهَا النَّاسُ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا وَغَيْرَ ذَلِكَ لِأَنَّ  
صَلَاةَ الْلَفْظِ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَصَلَاةِ كُلِّ  
وَاحِدٍ مِنَ الْأُمَّةِ فَمَا دَخَلَ الْأُمَّةُ دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **فَصْلٌ** فَأَمَّا إِذَا خُوطِبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَخَصَّ لَمْ يَدْخُلْ غَيْرُهُ مَعَهُ إِلَّا يَدْخُلُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى



يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَكُمْ زَوَاجُكُمْ وَقَوْلُهُ تَعَالَى يَا أَيُّهَا الْمَرْءَاتُ أَفَلَا تَدْرِينَ  
 اللَّيْلَ وَمِنْ النَّاسِ مَن قَال مَابَت أَنَّهُ شَرَعَ لَهُ دَخَلَ غَيْرَهُ  
 مَعَهُ فِيهِ وَهَذَا خَطَأٌ لِأَنَّ الْخُطَابَ مَقْصُورٌ عَلَيْهِ فَمَنْ لَمْ يَنْعَمْ  
 أَنْ غَيْرَهُ يَدْخُلُ فِيهِ فَقَدْ خَالَفَ مَقْصِدَ الْخُطَابِ **فصل**  
 وَأَمَّا إِذَا أَمَرَ الشَّيْءُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُمَّتَهُ بِشَيْءٍ  
 لَمْ يَدْخُلْ هُوَ فِيهِ وَمَنْ أَصْحَابُنَا مَن قَالَ يَدْخُلُ هُوَ فِيهَا  
 يَا مَرْءَ الْأُمَّةِ وَهَذَا خَطَأٌ لِأَنَّ مَا يَخُاطَبُ بِهِ الْأُمَّةُ  
 مِنَ الْخُطَابِ لَا يَصِلُ لَهُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ  
**فصل** وَأَمَّا مَا خُاطَبَ اللَّهُ بِهِ الْخَلْقَ خُطَابَ الْمَوَاجَهَةِ  
 كَقَوْلِهِ تَعَالَى يَا أَيُّهَا النَّاسُ وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّهُ  
 لَا يَدْخُلُ فِيهِ سَائِرٌ مِمَّنْ لَمْ يَخْلُقْ مِنْ جِهَةِ الصِّغَرَةِ وَاللَّغْظِ  
 لِأَنَّ هَذَا الْخُطَابَ لَا يَصِلُ إِلَّا مَنْ هُوَ مَوْجُودٌ عَلَى الصِّفَةِ  
 الَّتِي ذَكَرَهَا فَامَّا مَنْ لَمْ يَخْلُقْ فَلَا يَصِلُ لَهُ هَذَا الْخُطَابُ

وكذلك

وكذلك إذا خاطب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 رجلا من اصحابه بخطاب لم يدخل غيره فيه من جهة  
 اللَّغْظِ لِأَنَّ الَّذِي خُاطِبُهُ بِهِ لَمْ يَتَنَاوَلَ غَيْرَهُ وَأَمَّا يَدْخُلُ  
 الْغَيْرُ فِي حُكْمِ ذَلِكَ الْخُطَابِ بِدَلِيلٍ وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 حُكْمِي فِي الْوَاحِدِ حُكْمِي فِي الْجَمَاعَةِ وَبِالْقِيَاسِ وَهُوَ أَنَّ الْوَاحِدَ  
 الْمَعْنَى الَّذِي حُكْمُ بِهِ فِيمَنْ حُكْمٌ فِي غَيْرِهِ فَيُقَاسُ عَلَيْهِ **فصل**  
 إِذَا أَمَرَ الْخُطَابُ بِلَفْظِ الْعُومِ دَخَلَ فِيهِ كُلُّ مَنْ صُلِحَ لَهُ  
 الْخُطَابُ وَلَا يَسْقُطُ ذَلِكَ الْفِعْلُ عَنْ بَعْضِهِمْ بِفِعْلِ  
 الْبَعْضِ لِأَنَّهُمَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِهِ وَقَرَّرَهُ أَنَّهُ فَرْضٌ كُنَائِي  
 كَالْجِهَادِ وَتَكْفِينِ الْمَيِّتِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَدَفْنِهِ فَإِنَّهُ  
 إِذَا قَامَ بِهِ مَنْ نَفَعَ بِهِ الْكُنَايَةَ سَقَطَ عَنِ الْبَاقِينَ  
**بابُ بَيَانِ الْفَرْضِ وَالْوَجوبِ وَالسُّنَنِ**  
**وَالْمُنْدُوبِ وَالْمَوْجِبِ وَالْفَرْضِ وَالْمَكْتُوبِ وَوَاحِدٌ**



وهو ما تعلق العقاب بتركه وقال أصحاب أبي حنيفة  
الواجب ما ثبت وجوبه بدليل مجتهد فيه كالوتر والاحتية  
عندهم والفرض ما ثبت وجوبه بدليل مقطوع به كالصلوات  
الخمس والزكوات المفروضة وما اشبهها وهذا خطأ  
لأن طريق الاسماء الشرع واللغة والاستعمال وليس  
في شيء من ذلك فرق بين ما ثبت بطريق مقطوع به أو بطريق  
مجتهد فيه **فصل** وأما السنة فما رسم ليحتمل  
على سبيل الاستحباب وهي والتدب والنفل بمعنى واحد  
ومن الناس من قال السنة ما رتب كالسنن الرابطة مع  
الفرائض والنفل والتدب ما زاد على ذلك وهذا لا يصح  
لأن كل ما دد الشرع باستحبابه فهو سنة سواء كان  
رأياً أو غير رأياً فلا معنى لهذا الفرق **فصل** إذا  
قال الصحابي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا

وجب

وجب قبوله ويصير كما لو قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أمرت بكذا وقال داود لا يقبل حتى ينقل لفظه  
والدليل على ما قلناه هو أن الراوي مصدق فيما روى  
وهو عارف بالاسم والنهي لأنه لغة فوجب أن يقبل كسائر  
ما روى **فصل** وأما إذا قال أمير فلان بكذا أو أمرنا  
بكذا أو نهينا ولم يسم الأمر حمل ذلك على الرسول صلعم  
وكذلك إذا قال من السنة كذا حمل على سنة رسول الله صلعم  
وقال أصحاب أبي حنيفة لا يحمل على ذلك إلا بدليل وهو  
قول أبي بكر الصديق وهذا غير صحيح لأن الذي يحجج  
بأمره ونهيه وسنته هو الرسول صلى الله عليه وسلم  
فإذا أطلق الصحابي وجب أن يحمل عليه **باب**  
**القول في النهي** الفهم تقارب الأمر في الأكثر  
ما ذكرناه ألا أني أشير إليه على جهة الاختصار وأبين



ما يخالف الامر فيه ان شاء الله تعالى وبه الثقة فاما  
 حقيقة فهو القول الذي يستدعي به ترك الفعل من هو ذو  
 ومن اصحابنا من زاد فيه على سبيل الوجوب كما ذكرناه  
 في الامر **فصل** وله صيغة تدل عليه في اللغة وهو  
 قوله لا تفعل وقالت الاشعرية ليس له صيغة و  
 قد مضى الدليل عليه في الامر **فصل** واذا تجردت  
 صيغة النهي اقتضت التحريم وقالت الاشعرية لا يقتضيه  
 التحريم ولا غيره الا بدليل والدليل على ما قلناه ان  
 السيد من العرب اذا قال لعبد لا تفعل كذا ففعل  
 استحق المذم والتوبيخ فدل على انه يقتضي التحريم  
**فصل** اذا تجردت صيغته اقتضت الترك على  
 الدوام وعلى الغور بخلاف الامر وذلك ان الامر يقتضي  
 ايجاد الفعل فاذا فعل مرة في اي زمان فقد سمي مستمرا

وفي النهي لا يسمى مستمرا الا اذا سارع الى الترك  
 على الدوام **فصل** واذا نهى عن شيء فان كان  
 له ضد واحد فهو امر بذلك الضد كالصوم في العيدين  
 وان كان له اضداد كالزنا فهو امر بضدين اضداده  
 لانه لا يتوصل الى ترك النهي عنه الا بما ذكرناه **فصل**  
 واذا نهى عن احد شيئين كان ذلك نهيا عن الجمع بينهما  
 ويجوز له فعل احدهما وقالت المعتزلة يكون هذا  
 نهيا عنهما ولا يجوز فعل واحد منهما والدليل على  
 ما قلناه هو ان النهي امر بالترك كما ان الامر امر  
 بالفعل ثم ان الامر بفعل احدهما لا يقتضي وجوبها  
 فكذلك الامر بترك احدهما لا يقتضي وجوب تركها  
**فصل** والنهي يدل على فساد النهي عنه في قول اكثر  
 اصحابنا كما دل الامر على اجزاء المأمور به ثم اختلفوا



فمنهم من قال يقتضي الفساد من جهة الوضع في اللغة  
ومنهم من قال يقتضي الفساد من جهة الشرع ومن  
اصحابنا من قال النهي لا يدل على فساد المنهي عنه وحكي  
عن الشافعي رحمه الله ما يدل عليه وهو قول طائفة من  
من اصحاب ابى حنيفة واكثر المتكلمين واختلف القائلون  
بذلك في الفصلين ما يفيد وما لا يفيد فقال بعضهم  
ان كان في فعل المنهي عنه اخلا ل بشرط في صحته ان  
كان عبادة او في نفوذة ان كان عقدا وجب القضاء  
بفساده وان لم يكن فيه اخلا ل بشرط لم يجب القضاء  
وقال بعضهم ان كان النهي يخص الفعل المنهي عنه  
كالصلوة في المكان النجس يقتضي الفساد وان لم يخص  
المنهي عنه كالصلوة في الدار المعصوبة لم يقتض الفساد  
والدليل على ان النهي يقتضي الفساد على الاطلاق انه

اذا امر بفعل عبادة محرمة عن النهي ففعل على الوجه  
المنهي عنه فان لم يات بالماورية على الوجه الذي اقتضا  
الا من وجوب ان يعي العبادة عليه كما كانت **باب**  
**القول في العموم والخصوص** ذكر  
حقيقة العموم وبيان الفاظه العموم كل لفظ اعم شيئين  
نصاعدا وقد يكون متنا ولا شيئين كقولك عجمت  
زيدا وعمروا بالعطاء وقد يتناول جميع الجنس كقولك  
عجمت الناس بالعطاء وقل ما يتناول شيئا وكثير  
ما يستغرق الجنس **فصل** في الفاظه اربعة انواع  
احدها اسم الجمع اذا عرف بالالف واللام كالمسلمين  
والمشركين والكفار والنجار وما اشبه ذلك واما  
المنكر منه مسلمون ومشركون وكفار ونجار فلا يقتضي  
العموم ومن اصحابنا من قال هو العموم وهو قول ابى علي

القول في العموم والخصوص  
ذكر حقيقة العموم والخصوص  
بيان الفاظه العموم والخصوص



الجبانى والدليل على فساد ذلك انه نكرة فلم يقص الجنب  
 كقولك رجل ومسلم **فصل** والثاني اسم الجنس  
 اذا عرفت بالالف واللام كالرجل والمسلم ومن اصحابنا  
 من قال هو للعهد دون الجنس والدليل على انه للجنس  
 قوله تعالى والعصيان الا انسان لفي خسر والمراد به  
 الجنس لا ترى انه استثنى منه الجمع فقال الا الذين امنوا  
 ويقول العرب اهلك الناس الديار والدرهم ويردون  
 به الجنس **فصل** والثالث الاسماء المبهمة وذلك  
 من فيمن يعقل وما فيما لا يعقل في الاستفهام والشرط  
 والجزاء تقول في الاستفهام من عندك وما عندك  
 وفي الشرط والجزاء تقول من اكرمته ومن جاني  
 رفعته وأي فيمن يعقل وفيما لا يعقل في الاستفهام  
 والشرط والجزاء تقول في الاستفهام أي شيء عندك

وفي الشرط والجزاء أي رجل اكرمته وأي حيث  
 في المكان ومتى في الزمان تقول اذهب اين شئت  
 وحيث شئت واطلسي متى شئت **فصل**  
**الرابع** النفي في النكرات تقول ما عندى شيء و  
 لا رجل في الدار **فصل** اقل الجمع ثلاثة فاذا ورد  
 لفظ الجمع كقولك سلمون ورجال حمل على ثلاثة ومن  
 اصحابنا من قال هو اثنان وهو قول مالك وابن داود  
 ونظوية النحوي وطائفة من المتكلمين والدليل على ما  
 قلناه ان ابن عباس رضي الله عنه في حب الام  
 بالاخوين فقال ليس الاخوان اخوة في لسان قومك  
 فقال عثمان لا استطيع ان انقص امر اكان فلي  
 وتوارثه الناس ومضى في الامصار واعي ابن  
 عباس ان الاخوان ليسا باخوة فاقه عثمان على



ذلك وإنما اعتذر عنه بالاجماع ولا يتم فرقوا بين  
 الواحد والاثنين والجمع فقالوا رجل ورجلان و  
 رجال فلو كان الاثنان جمعا كالثلثة لما خالفوا بينهما  
 في اللفظ **باب** اثبات صيغة العموم  
**وبيان مقتضاها** اذا تجردت اللفاظ العموم  
 التي ذكرناها اقتضت العموم واستغراق الجنس  
 والطبقة وقالت الاشعرية ليس للعموم صيغة  
 موضوعة وهذه اللفاظ محتمل للعموم والخصوص  
 فاذا وردت وجب التوقف فيها حتى يدل الدليل  
 على ما زاد بها من العموم او الخصوص ومن الناس  
 من قال لا يحمل على العموم في الاخبار ويحمل عليه  
 في الامر والنهي ومن الناس من قال يحمل على اقل  
 الجمع ويتوقف فيما زاد والدليل على ما ذكرناه ان

العرب فرق بين الواحد والاثنين والثلثة  
 فقالوا رجل ورجلان ورجال كما فرق بين  
 الاعيان في الاسماء فقالوا رجل ورجل ورجال  
 كان احتمال لفظ الجمع للواحد والاثنين كاحتماله  
 لما زاد لم يكن لهذا التفرق معنى ولان العموم  
 مما يدعوا الحاجة الى العبارة عنده في مخاطبتهم فلا بد  
 ان يكونوا قد وضعوا له لفظا يدل عليه كما وضعوا  
 لكل ما يحتاجون اليه من الاعيان واما من قال  
 انه يحمل على الثلثة ويتوقف فيما زاد فالدليل عليه  
 ان تناول اللفظ للثلثة ولما زاد عليه واحدا فاذا  
 وجب الحمل على الثلثة وجب الحمل على ما زاد عليه  
**فصل** ولا فرق في اللفاظ العموم بين ما قصد  
 بها المدح او الذم او ما قصد بها الحكم في الحمل على



٤٥ العموم ومن اصحابنا من قال ان قصد بها المدح  
 كقوله تعالى والذين هم لفر وجههم حافظون اولئك  
 كقوله تعالى والذين يكتزون الذهب والفضة  
 ولا ينفقونها في سبيل الله الآية لم يحمل على العموم وهذا  
 خطأ لان ذكر المدح والذم وكذا في البحث عليه والترك  
 عنه فلا يجوز ان يكون مانعا من العموم **فصل**  
 اذا وردت الفاظ العموم فهل يجب اعتقاد عمومها  
 والعمل بموجبها من البحث عما خصها باختلاف  
 اصحابنا فيه فقال ابو بكر الصيرفي يجب العمل  
 بموجبها واعتقاد عمومها ما لم يعلم ما خصها به  
 ذهب عامة اصحابنا ابو العباس وابو سعيد  
 الاصطخري وابو اسحق المرعوزي الى انه لا يجب  
 اعتقاد عمومها حتى يبحث عن الدليل فاذا بحث و

لم يجد

لم يجد ما خصها اعتقد حينئذ عمومها وهو  
 الصحيح والدليل عليه ان مقتضى للعموم هو  
 الصيغة المجردة ولا يعلم التجرد الا بعد النظر  
 والبحث فلا يجوز اعتقاد العموم قبله **باب**  
**بأن ما يصح دعوى العموم فيرد**  
**فالا يصح** وحملته ان العموم يصح دعواه في  
 نطق ظاهر مستغرق الجنس بلفظه كالا لفاظ  
 التي ذكرناها في الباب الاول فاما الانفعال  
 فلا يصح فيها دعوى العموم لانها يقع على صفة  
 واحدة فان عرفت تلك الصفة اختص الحكم بها  
 وان لم تعرف صار محملا لما عرف صفة مثل  
 ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه جمع بين  
 الصلاتين في السفر فهذا مقصور على ما ورد فيه وهو



٤٤  
السفر فلا يحمل على العموم فيما لم يرد فيه وما لم يعرف  
مثل ما روى انه جمع بين الصلوتين في السفر ولا يعلم  
انه كان السفر طويلا او قصيرا الا انه لم يكن الا سفر  
واحد فاذا لم يعلم ذلك بعينه وجب التوقف فيه  
حتى يعرف ولا يدعى فيه العموم **فصل** في ذلك  
القضايا في الاعيان لا يجوز دعوى العموم فيها وذلك  
مثل ما روى انه صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة  
للجار وقضى بالكفارة في الاقطار وما اشبه ذلك  
فلا يجوز دعوى العموم فيه بل يجب التوقف فيه لانه  
يجوز ان يكون قضى بالشفعة للجار بصفة تختص  
بها وقضى بالكفارة في الاقطار في جماع او غيره مما  
يختص به المحكوم له وعليه فلا يجوز ان يحمل على غيره  
الا ان يكون في الخبر لفظ يدل على العموم ومن الناس

من قال ان كان قد روى انه قضى بالكفارة في الاقطار  
وبالشفعة للجار لم يدع فيه العموم وان كان قد روى  
انه قضى بان الكفارة في الاقطار وبان الشفعة  
للجار تعلق الحكم بعمومه لان ذلك حكاية قول فانه  
قال الكفارة في الاقطار والشفعة للجار وقال بعضهم  
ان روى انه كان بعضى يعلق بعمومه لان ذلك للدوام  
الا ترى انه يقال فلان كان يفرى الصيف وضع  
المعروف قال الله تعالى وكان يامر اهله بالصلوة  
والزكاة واداء التكرار والصحيح انه لا فرق بين ان  
يكون بالمعصية او غيره لانه قد تروى لفظه ان في  
القضا بمعنى الحكم في القضية المعصية فيها فلا  
الحكم في غيرها ولا فرق ايضا بين ان تقول كان بين  
غيره لانه وان اقضى التكرار الا انه يجوز ان يكون التكرار



٧٧  
على صفة مخصوصة لا يشتركها فيها سائر الصنات  
**فصل** وكذلك المجمل من القول المفتقر الى اضمار  
لا يدعى في اضماره العموم وذلك مثل قوله تعالى الحج  
اشهر معلومات فانه يفتقر الى اضمار بعضهم بضمير  
وقت احرام الحج اشهر معلومات وبعضهم بضمير وقت  
افعال الحج اشهر معلومات والحمل عليها مما لا يجوز بل  
يحمل على ما يدل الدليل انه مراد به لان العموم من صفات  
النطق فلا يجوز دعواه في المعاني وعلى هذا من جعل  
قوله صلوا لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد ولا نكاح  
الا نكاح ولا احل المسجد لجنب ولا طهائض ودفع القلم  
عن ثلثة وما اشبهها مجمولا يمنع من دعوى العموم فيه لانه  
محصل المراد معنى غير مذكور وتجوز ان يريد شيئا دون  
شيء فلا يجوز دعوى العموم فيه ومن الناس الفقهاء من

قال

قال يحمل مثل هذا على العموم في كل ما يحتمله لانه اعم  
فايلة ومنهم من قال يحمل على الحكيم المختلف فيه لان  
ما سواه معلوم بالاجماع وهذا كله خطأ لما بيناه من  
ان الحمل على الجميع لا يجوز وليس هناك لفظ يقتضي  
العموم ولا يجوز حمله على موضع الخلاف لان احتماله  
لموضع الخلاف ولغيره واحد فلا يجوز تخصيصه لموضع  
الخلاف **باب القول في الخصوص**  
التخصيص مبرز بعض الجملة حكيم ولهذا القول خص  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا وخص المعنى  
بكذا واما تخصيص العموم فهو بيان ما لم يرد باللفظ  
العام **فصل** ويجوز دخول التخصيص في جميع  
الفاظ العموم من الامر والنهي والخبر ومن الناس من  
قال لا يجوز دخول التخصيص في الخبر كما لا يجوز النسخ



٧٨  
وهذا خطأ لأننا قد بينا أن التخصيص بيان ما لم يرد  
باللفظ العام وهذا يصح في الخبر كما يصح في الأمر انتهى  
**فصل** في مجوز التخصيص في أسماء المجموع إلى أن سمي  
واحد وقال أبو بكر القفال من أصحابنا يجوز التخصيص  
في أسماء المجموع إلى أن سمي ثلاثة ولا يجوز أقل منه والدليل  
على جواز ذلك هو أنه لفظ من الناطق العموم فجاء تخصيصه  
إلى أن سمي واحد دليله الأسماء المبهمة كمن وما **فصل**  
وإذا خص من العموم شيء لم يصر اللفظ مجازاً فيما سمي وقال  
المعتزلة يصر مجازاً فيما سمي وقال الكرخي إن خص لفظ  
متصل بالاستثناء والشرط لم يصر مجازاً وإن خص لفظ  
منفصل صار مجازاً وهو قول القاضي أبي بكر الأشعري  
والدليل على المعتزلة خاصة هو أن الأصل في الاستعمال  
الحقيقة وقد وجدنا الاستثناء والشرط في الاستعمال غيرها

من أنواع الكلام فدل على أن ذلك حقيقة والدليل على  
الجميع أن اللفظ شامل لكل واحد من الجنس فإذا خرج  
بعضه بدليل يعي لما في على ما اقتضاه اللفظ ويتأوله  
فكان حقيقة فيه **باب** ذكرها يجوز تخصيص  
وما لا يجوز وحملته أنه يجوز تخصيص الناطق العموم  
فأما تخصيص ما عرف فحوى الخطاب كتخصيص  
ما عرف من قوله عز وجل فلا تقل لها أف ولا تنهرها  
فلا يجوز تخصيصه لأن التخصيص إنما يلحق القول  
وهذا معنى القول ولأن تخصيصه بعض للمعنى الذي  
تعلق المنع به لا ترى أنه لو قال فلا تقل لها أف ولكن  
إصرها كان ذلك مناقضه فصارت تخصيص القياس  
**فصل** وأما تخصيص دليل الخطاب فيجوز لأنه كان لفظ  
فجاز تخصيصه فإذا قال في سائمة الغنم زكوة دل على



٧٩  
انه لا زكوة في المعلومة فجاز ان يخص فقوله لا زكوة في المعلومة  
وتحمل على معلوف دون معلومة **فصل** وانما النص  
فلا يجوز تخصيصه لقوله تعالى صلح لاني برز تحريك ولا  
يحرى احدا بعدك لان التخصيص ان يخرج بعض ما تاول  
وهذا لا يصح في النص على شيء بعينه **فصل** وكذلك  
ما وقع من الافعال لا يجوز تخصيصه لما يتناء فيما تقدم  
من ان الفعل لا يجوز ان يقع على صفتين يخرج احدهما بالليل  
فان دل الدليل على انه لم يقع الا على صفة من الصفتين  
لم يكن ذلك تخصيصا **باب بيان الادلة**  
**التي تجوز التخصيص بها وما لا تجوز**  
والادلة التي وجب التخصيص ضربان متصل ومنفصل  
فاما المتصل فهو الاستثناء والشرط والقييد بالصفة  
ولها ابواب باقى انشا الله وبه الثقة واما المنفصل

نضربان من جهة العقل ومن جهة الشرع فاما الذي  
من جهة العقل فنضربان احدهما ما يجوز ورود الشرع  
بخلافه وذلك ما يقتضيه العقل من براءة الذمة فهذا  
لا يجوز التخصيص به لان ذلك انما يستدل به لعدم الشرع  
فاذا ورد الشرع بخلافه سقط الاستدلال به وصار  
الحكم للشرع والثاني ما لا يجوز ورود الشرع بخلافه وذلك  
مثل ما دل عليه العقل من نفى الخلق عن صفاته فيجوز التخصيص  
به ولهذا خصصنا قوله تعالى خالق كل شيء في الصفات قلنا  
المراد به ما خلا الصفات لان العقل قد دل على انه لا يجوز  
ان يخلق صفاته فخصصنا العموم به **فصل** وانما  
الذي من جهة الشرع فوجوه نطق الكتاب والسنة  
ومعناها وانما رسول الله صلى الله عليه وسلم واقرانه  
واجماع الامة والقياس فاما الكتاب فيجوز تخصيص



٨٠  
الكتاب به كقوله تعالى والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب  
من قبلكم خص به قوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن  
وجوز تخصيص السنة به ومن الناس من قال لا يجوز والدليل  
على جوازه هو ان الكتاب مقطوع بصحة طريقته والسنة غير مقطوع  
بصحة طريقها فاذا جاز تخصيص الكتاب به فتخصيص السنة به  
اولى **فصل** واما السنة فجوز تخصيص الكتاب بها وذلك  
كقوله تعالى صلى الله عليه وسلم لا يرت القاتل خص به قوله تعالى  
يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وقال بعض  
المستكلمين لا يجوز تخصيص الكتاب بخبر الواحد وقال عيسى بن  
ابان ان دخله التخصيص بدليل جاز تخصيصه بخبر الواحد  
وان لم يدخله التخصيص لم يحجز والدليل على جواز ذلك انهما  
دليلان احدهما خاص والاخر عام فتضى بالخاص منها على  
العام كالمكانا من الكتاب والدليل على من فرق بين ان يكون

قد

قد خص بغيره او لم يخص هو انه انما خص به اذا دخله  
التخصيص لانه يتناول الحكم بلفظ غير محتمل والعموم يتناول  
لفظ محتمل وهذا المعنى موجود وان لم يدخله التخصيص  
**فصل** ويجوز تخصيص السنة بالسنة وذلك مثل قوله  
صلى الله عليه وسلم هلا اخذتم اهابها قد بعتموها فاتقوا  
به خص به قوله صلى الله عليه وسلم لا تسفحوا من الميتة  
بشيء ومن الناس من قال لا يجوز من جهة ان السنة  
جعلت بياناً فلا يجوز ان نفقر البيان الى العميان قال  
بعض اهل الظاهر معارض الخاص والعام وهو قول  
القاضي ابي بكر الاشعري رحمه الله والدليل على ما قلناه  
بحجتي ان شاء الله **فصل** واما المفهوم فضرابان  
فحوى الخطاب ودليل الخطاب فاما فحوى الخطاب فهو  
التبني فجوز التخصيص بكقوله تعالى فلا تقل لها ان فان

الكتاب



٤٥  
هذا في قول الشافعي رحمه الله عليه يدل على الحكم بمعناه الآتية  
مبنى جلي وعلى قول غيره يدل على الحكم بلفظه فهو كالنقص  
وآتاد ليل الخطاب الذي هو تقيض النطق بجزء تخصيص  
العموم به وقال أبو العباس بن سريج لا يجوز التخصيص به  
وهو قول أهل العراق لأن عندهم أنه ليس بدليل والكلام مهم  
بحجج أن شاء الله تعالى وعندنا هو الدليل كالنطق في أحد  
الوجهين وكالقياس في الوجه الآخر وإيهما كان جاز التخصيص  
به **فصل في تعارض اللفظين** وإذا تعارض لفظان فلا  
يخلو إما أن يكونا خاصين أو عامين أو أحدهما خاصا و  
الآخر عاما أو كل واحد منهما عاما من وجه خاصا من وجه  
آخر فإن كانا خاصين مثل أن نقول لا تقتلوا المرتدة و  
اقتلوا المرتدة وصلوا ما لا سبب لها عند طلوع الشمس  
ولا تصلوا ما لا سبب لها عند طلوع الشمس فهذا لا يجوز

أن يرد الآتي وقتين فيكون أحدهما نسخا للآخر فإن عرفت  
التاريخ نسخ الأول بالثاني فإن لم يعرف وجب التوقف  
فيه وإن كانا عامين مثل أن نقول من بدل دينه فاقتلوه  
ومن بدل دينه فلا تقتلوه وصلوا عند طلوع الشمس ولا  
تصلوا عند طلوع الشمس فهذا إن أمكن استعمالها في حالين  
استعمالا كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من شهد قبل أن يستشهد  
وقال شر الشهود من شهد ولم يستشهد قال أصحابنا الأول  
محمول عليه إذا شهد وصاحب الحق لا يعلم أن له شاهدا  
فإن الأولى أن شهد له وإن لم يستشهد ليصل المشهود له  
إلى حقه والثاني محمول عليه إذا علم من له الحق أن له شاهدا  
فلا يجوز للشاهد أن يبدأ بالشهادة قبل أن يستشهد  
فإن لم يمكن استعمالها وجب التوقف كالقسم الذي قبله  
وإن كان أحدهما عاما والآخر خاصا مثل قوله تعالى



٤٦  
حرمت عليكم الميتة مع قوله صلى الله عليه وسلم إنما أها  
دبع فقد ظهر وقوله عليه السلام فيما سقت السماء العشر  
مع قوله عليه السلام ليس فيما دون خمسة أوسق من الثمر  
صدقة فالواجب في هذا ومثاله أن يعزى الخاص على العام  
ومن أصحابنا من قال إن كان الخاص متأخرا والعام مقدما  
لنسخ الخاص من العام بقدره بناء على أن تأخير البيان عن  
وقت الخطاب لا يجوز وهذا قول المعتزلة وقال بعض  
أهل الظاهر متعارض الخاص والعام وهو قول القاضي  
إبي بكر الأشعري وقال أصحاب أبي حنيفة إن كان الخاص  
مختلفا فيه والعام مجتمعا عليه لم يقص به على العام وإن كان  
متفقا عليه قضى به والدليل على ما ذكرناه هو أن الخاص  
أقوى من العام لأن الخاص يتناول الحكم بلفظ لا احتمال فيه  
والعام يتناول به بلفظ محتمل فوجب أن يتقضى بالخاص عليه

وأما

وأما إذا كان كل واحد منهما عاما من وجه خاصا من  
وجه آخر يمكن أن يخص بكل واحد منهما عموم الآخر مثل ما  
روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلوة عند  
طُلوع الشمس مع قوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلوة  
أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فإنه محتمل أن يكون المراد  
بالنهي عن الصلوة عند طلوع الشمس ما لا سبب لها من  
الصلوات بدليل قوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلوة  
أو نسيها فليصلها إذا ذكرها ومحتمل أن يكون المراد بقوله  
صلى الله عليه وسلم من نام عن صلوة أو نسيها فليصلها  
في غير حال طلوع الشمس بدليل ما روي عن النبي صلى الله  
عليه وسلم أنه نهى عن الصلوة عند طلوع الشمس فالواجب في مثل  
هذا أن لا يعدم أحدهما على الآخر لا بدليل شرعي من غيرها  
يدل على الخصوص منهما أو ترجيح مت لا أحدهما على الآخر كما



روى عن عثمان وعلى رضي الله عنهما في الجمع بين الختين  
احلتهما آية والتحريم اولى وهل يجوز ان يحلوا مثل هذا  
من الترجيح من الناس من قال لا يجوز ومنهم من قال يجوز  
ان يحلوا فاذا احلوا رضيا واستظا ورجع المجتهد الى  
براءة الذمة **فصل** واما افعال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فيجوز التخصيص بها وذلك مثل ان يحرم اشياء  
بلفظ عام ثم يفعل بعضها فيخص بذلك اللفظ العام ومن  
الناس من قال لا يجوز التخصيص بها وهو قول بعض اصحابنا  
لانه صلى الله عليه وسلم يجوز ان يكون مخصوصا به ولا اول  
اصح لانه وان جاز ان يكون مخصوصا الا ان الاصل  
مشاركة الامة له في الاحكام ولهذا قال الله تعالى لقد كان  
لكم في رسول الله اسوة حسنة **فصل** واما الاقوال  
فيجوز التخصيص به كما روى انه رأى مسلما يصلي ركعتي

الفجر

الفجر بعد الصبح فاقره عليه فيخص به نهية صلى الله عليه  
وسلم عن الصلوة بعد الصبح لانه لا يجوز ان يرى منكرا  
فيقر عليه فلما اقره دل على جواز **فصل** واما الاجماع  
فيجوز التخصيص به لانه اقوى من كثر من الظواهر فاذا  
جاز التخصيص بالظواهر فبالاجماع اولى **فصل** واما  
قول الواحد من الصحابة اذا انتشر ولم يعرف له مخالف  
فهو حجة بجوز التخصيص به وان لم ينتشر فان كان له مخالف  
لم يحجز التخصيص به ومن اصحابنا من قال لا يجوز  
به فيه وجهان احدهما يجوز والثاني لا يجوز **فصل**  
واما القياس فيجوز التخصيص به وان لم يكن له مخالف  
فصل يجوز التخصيص به بينا على القولين في امه حجة ام لا  
فاذا قلنا ليس بحجة لم يحجز التخصيص به واذا قلنا انه حجة  
فهل يجوز التخصيص به وهو قول ابي علي الجبائي واخيرا



القاضي أبي بكر الأشقرى وقال عيسى بن أبان اذا ثبت  
تخصيصه بدليل بوجوب العلم جازا التخصيص به وان لم يثبت  
تخصيصه بدليل بوجوب العلم لم يحز وقال بعض اهل العراق  
ان دخلة التخصيص بدليل غير القياس جازا التخصيص به  
وان لم يدخلة التخصيص بغيره لم يحز والدليل على جواز ذلك  
ان القياس تناول الحكم فيما يخصه بلفظ غير محتمل فخص به  
العموم كاللفظ الخاص **فصل** واما قول الراوى فلا يجوز  
تخصيص العموم به وقال الصحاب ابى حنيفة يجوز والدليل  
على انه لا يجوز هو ان تخصيصه بجوز ان يكون بدليل ويجوز  
ان يكون بشبهة فلا ترك الظاهر بالشك وكذلك لا يجوز  
ترك شئ من الظواهر بقوله مثل ان يحتمل الخبر امرين وهو  
في احدهما اظهر بصرفه الراوى الى الآخر فلا يقتل منه ذلك  
لما بيناه في تخصيص العموم واما اذا احتمل اللفظ امرين  
احتمالا واحدا فصرفه الى احدهما مثل ما روى عن عمر رضى الله

عنه انه حمل قوله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب  
رباء الا هاء وهاء على القبض في المجلس فقد قيل انه  
يقبل ذلك لانه اعرف بمعنى الخطاب وفيه نظر عندي  
**فصل** واما العرف والعادة فلا يجوز تخصيص  
العموم به لان الشرع لم يوضع على العادة واما وضع  
في قول بعض الناس على حسب المصلحة وفي قول الباقرين  
على ما اراد الله تعالى وذلك لا يعف على العادة **فصل**  
واما تخصيص قول الآية باخوها واخوها باوقها فلا يجوز  
ذلك مثل قوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلثة  
قروء وهذا عام في الرجعية وغيرها ثم قال في اخرا لاية و  
بعولتهن احق برذهن في ذلك وهذا خاص في الرجعية  
فيحمل قول الآية على العموم واخوها على الخصوص ولا يخص  
اوقها باوقها جوازا ان يكون مصداقا لاية بيان



بعض ما اشتمل عليه اقل الآية فلا يجوز ترك العموم في قولها  
**باب القول في اللفظ** الوارد على سبب وحملته  
 ان اللفظ اذا ورد على سبب لم يجز ان يخرج السبب منه لانه  
 يودى الى تاخير البيان عن وقت الحاجة وذلك لا يجوز وهل  
 يدخل فيه غيره سطر فان كان اللفظ لا يستقل بنفسه كان ذلك  
 مقصودا على ما ورد فيه من السبب ويصير الحكم مع السبب  
 كالجمله الواحدة فان كان لفظ السائل عاما مثل ان قال افطرت  
 فقال اعتق حمل الجواب على العموم في كل منظر كانه قال من افطر  
 فعليه العتق من جهة المعنى لا من جهة اللفظ وذلك انه لما لم  
 يستفصل دل على انه لا يختلف ولما عمل السبب وهو النظر  
 فحكم فيه بالعتق صار كانه علل بذلك لان السبب في الحكم تعليل  
 وان كان خاصا مثل ان قال جامعت فقال اعتق حمل الجواب  
 على الخصوص في الجامع ولا يتعلق الى غيره من المفطرين فكانه

قال من جامع في رمضان فعليه العتق واما اذا كان اللفظ  
 يستقل بنفسه اعتبر حكم اللفظ فان كان خاصا حمل على  
 خصوصه وان كان عاما حمل على عمومه ولا يختص بالسبب  
 الذي ورد فيه وذلك مثل ما سئل النبي صلى الله عليه وسلم  
 عن امر يصاعه ففصل انك توضحا من بيريضاعه وانه  
 يطرح فيها المحايض وكوم الكلاب وما يحى الناس فقال  
 النبي صلعم الماء طهور لا يجسه شئ فهذا يحمل على عمومه و  
 لا يصح على ما ورد فيه من السبب وقال ملك والمرى و  
 ابو ثور وابوبكر الدقاق من اصحابنا يتصر على ما ورد فيه  
 من السبب والدليل على ما قلناه هو ان الحجة في قول رسول الله  
 صلعم دون السبب فوجب ان يعتبر عموم **باب**  
**القول في الاستثناء والاستثناء** يجوز تخصيص  
 اللفظ به وهو ما اخذ من قولهم **ثبثت** فلانا عن رايه اذا



٧٠  
صرفته عنه وقتلته ما خوذ من تثنية الخبر بعد الخبر ومن ظنه  
ان يكون متصلا بالمستثنى منه وحكى عن ابن عباس جواز تأخير  
وحكى عن قوم جواز تأخيرها اذا ورد معه كلام يدل على ان  
ذلك استثناء مما تقدم وهو ان تقول جاءني الناس ثم تقول  
بعد ذلك بزمان الا زيدا وهذا استثناء عما كنت قلت  
فاما المحكى عن ابن عباس رضي الله عنه فالظاهر انه لا يصح  
عنه وهو بعيد لانهم لا يستعملون الاستثناء المتصلا  
بالكلام الا ترى انه اذا قال جاءني الناس ثم قال بعد شهر  
الا زيدا لم يعد ذلك كلاما فدل على بطلانه وما حكي عن  
غيره خطأ لانه لو جاز ذلك على الوجه الذي قاله الجازان  
لو خرجنا ابستدأ ثم خبر به مع كلام يدل عليه بان يقول زيدا  
ثم يقول بعد حين قائم ومعه ما يدل على انه خبر عنه وهذا  
مما لا نقوله احدا ولا بعد كلاما في اللغة فيبطل

**فصل** ويجوز ان تقدم الاستثناء على المستثنى منه  
كما يجوز ان يتاخر كقول الكميت  
وما لي الا آل احمد شيعة وما لي الا مشعب الحيثية  
**فصل** ويجوز الاستثناء من جنس كقولك رايت  
الناس الا زيدا وكذلك استثناء بعض ما دخل تحت الاسم  
كقولك رايت زيدا الا وجهه فاما الاستثناء من غير  
الجنس فهو مستعمل وقد ورد به القرآن والاشعار  
قال الله عز وجل فسجد الملكة كلهم اجمعون الا ابليس  
فاستثنى ابليس وليس من الملكة وقال الشاعر  
وقفت فيها اصيلا كى اسأيلها اعيت جوابا وما بال ربح من احد  
الا اوارى لا ياما ابينها . والموى كالحوض في المظلومة الجلاء  
فاستثنى الا وارى من الناس وهل هو حقيقة ام لا فيه  
وجهان من اصحابنا من قال هو حقيقة ومنهم من قال



هو مجاز وهو لا يظهر لان الاستثناء مشتق من قولهم  
 ثنيت عنان الدابة اذا صرفتها او من ثنية الخبر بعد  
 الخبر وهذا لا يجوز الا فيما دخل في الكلام ثم يخرج منه  
**فصل** وحجبت ان يستثنى الاكثر من الجملة وقال  
 احمد لا يجوز وهو قول القاضي ابى بكر الاشعري و  
 ابن درستويه الخوى والدليل على جواز ان القرآن  
 ورد به قال الله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان  
 الا من اتبعك من العاوين ثم قال في عزيتك لا غويهم  
 اجمعين الا عبادك منهم المخلصين فاستثنى العاوين  
 من العباد واستثنى العباد من العاوين وانهما كان  
 اكثر فقد استثناء من الآخر ولا ان الاستثناء معني  
 بوجوب تخصيص اللفظ العام فجاز في القليل والكثير  
 كال تخصيص بالدليل المفصل **فصل** اذا تعقب

الاستثناء

الاستثناء جملا عطفت بعضها على بعض رجع ذلك  
 الى الجميع وذلك مثل قوله تعالى والذين يرمون المحصنات  
 ثم لم ياتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا  
 تقبلوا لهم شهادة ابداً واولئك هم الفاسقون الا  
 الذين تابوا وقال اصحاب ابى حنيفة يرجع الى ما يليه  
 وقال القاضي ابوبكر يتوقف فيه ولا يرد الى شيء منها  
 الا بدليل والدليل على ما قلناه هو ان الاستثناء كما شرط  
 في التخصيص ثم الشرط يعود الى الجميع وهو اذا قال  
 امرأتى طالق وعبدى حر وما الى صدقة ان شاء الله  
 وكذلك الاستثناء **فصل** فان دل الدليل على  
 انه لا يجوز رجوعه الى جملة من اجل المذكورة مثل ان  
 العذف فان الدليل دل على انه لا يجوز ان يرجع الاستثناء  
 فيها الى الجمل دمج الى ما بقى من الجمل وكذلك ان تعقب



الاستثناء جملة واحدة ودلّ الدليل على أنه لا يجوز رجوعه  
 الى بعضها كقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن  
 وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم الا ان يعفون  
 فانه قد دلّ الدليل على ان الاستثناء لا يجوز رجوعه الى  
 الصغار والمجانين رجع الى ما بقى من الجملة لان ترك الظاهر  
 فيها قام عليه الدليل لا يوجب تركه فيها لم يتم عليه الدليل  
**باب التخصيص بالشروط اعلم**  
 ان الشرط ما لا يصح المشروط الا به وقد ثبت ذلك  
 بدليل منفصل كالشرائط العدة في العبادات واشترائط  
 الطهارة في الصلوات وقد دخل ذلك فيما ذكرناه من  
 تخصيص العموم وقد يكون متصلا بالكلام وذلك قد يكون  
 بلفظ الشرط كقوله تعالى فمن لم يجد فصيام شهرين  
 متتابعين فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا  
 وقد يكون بلفظ الغاية كقوله تعالى حتى يعطوا الجزية

عن يده

عن يده وهم صاغرون ويجوز تخصيص الحكم بالجميع  
 فيكون الصيام لمن لم يجد الرقبة والقمل فبين لم يؤد الجزية  
**فصل** ويجوز ان تقدم الشرط في اللفظ ويجوز  
 ان يتاخر كما يجوز في الاستثناء ولهذا لم يفرق بين قوله  
 انت طالق ان دخلت الدار وبين قوله ان دخلت  
 الدار فانت طالق **فصل** وانما يعقب الشرط جملة  
 رجع الى جميعها كما قلنا في الاستثناء ولهذا اذا قال  
 امرأتى طالق وعبدى حران شاء الله لم يطلق المرأة  
 ولم يعتق العبد **فصل** فانما اذا دخل الشرط في  
 بعض الجمل المذكورة دون بعض لم يرجع الشرط الا الى  
 المذكور وذلك مثل قوله تعالى اسكنوهن من حيث  
 سکنتم من وحيدهم الى قوله تعالى وان كن اوکات  
 حمل فانفقوا عليهن فشرط الحمل في الانفاق دون



٧٢  
 التكني فرجع الشرط الى الاتفاق ولا يرجع الى السكني و  
 هكذا لو ثبت الشرط بدليل منفصل في بعض الجمل لم يجب  
 اثباته فيما عداه كقوله تعالى والمطلقات يتربصن  
 بأنفسهن ثلثة قروا الى قوله ويعولنهن احق بردهن  
 في ذلك فان الدليل قد دل على ان المراد بالردة في الرجعية  
 فرجع ذلك الى الرجعية فلا يوجب ذلك تخصيص قوله  
 الآية وهكذا اذا ذكر جملا وعطف بعضها على بعض  
 بالنظر يقتضي الوجوب في الجميع او يقتضي العموم في الجميع  
 دل الدليل على ان في بعضها لم يرده الوجوب وفي بعضها ليس  
 على العموم لم يجب جملة على غير الوجوب في الباقي ولا على  
 غير العموم وذلك مثل قوله تعالى كلوا من ثمره اذا اثمر  
 واتوا حقه يوم حصاده فامر بالاكل وايتا الحق و  
 الاكل لا يجب ولا ايتا واجب والاكل عام في القليل

الكثير

والكثير والاياء خاص في خمسة اوسق فاقام الدليل  
 عليه خرج من اللفظ وبقي الباقي على ظاهره **فصل**  
 وهكذا كل شيئين قرن بينهما في اللفظ ثم ثبت لاحدهما  
 حكم بالاجماع لم يجب ان يثبت ذلك الحكم للاخر من غير لفظ  
 يوجب التسوية بينهما او علة توجب الجمع بينهما ومن  
 اصحابنا من قال اذا ثبت لاحدهما حكم ثبت لقرينه  
 مثله وهذا غير صحيح لان الحكم الذي ثبت لاحدهما  
 ثبت بدليل يخصه من لفظ او اجماع وذلك غير موجود  
 في الاخر فلا يجوز التسوية بينهما **باب**  
**القول في المطلق**  
**المقتيد اعلم** ان تقييد العام بالصفة يوجب  
 التخصيص كما يوجب الشرط والاستثناء وذلك مثل  
 قوله تعالى فتحرير رقية مؤمنة فانه لو اطلق الرقية



لعم المؤمنين والكافرة فلما قيد بالمؤمنة وجب التخصيص  
**فصل** فان اورد الخطاب مطلقا لا يقيد له حمل  
 على اطلاقه وان ورد مقيدا لا مطلقا له حمل على يقيديه  
 وان ورد مطلعا في موضع ومقيدا في موضع نظرت في  
 كان ذلك في حكمين مختلفين مثل ان يقيد الصيام  
 بالتتابع ويطلق الاطعام لم يحمل احدهما على الاخر بل  
 كل واحد منهما بنفسه لانهما لا يشتركان في لفظ ولا  
 معنى وان كان في حكم واحد وسبب واحد مثل ان يذكر  
 الرقبة في كفارة القتل مقيدة بالايمان ثم يذكرها في  
 القتل مطلقة كان الحكم للمقيد لان ذلك حكم واحد  
 استوفى سانه في احد الموضعين ولم يستوف في الموضع  
 الاخر وان كان ذلك في حكم واحد وليس بين مختلفين  
 نظرت في المقيد فان عارضه مقيد اخر لم يحمل المطلق

على واحد من المقيدين وذلك مثل الصوم في الظهار  
 قيته بالتتابع وفي التمتع قيد بالتفرق واطلاق في كفارة  
 اليمين فلا يحمل المطلق في اليمين لا على الظهار ولا على التمتع  
 بل يعتبر بنفسه اذ ليس حمله على احدهما باولى من الحمل على  
 الاخر وان لم يعارض المقيد مقيد اخر كالرقبة في كفارة  
 القتل والرقبة في كفارة الظهار قيدت بالايمان في القتل  
 واطلقت في الظهار حمل المطلق على المقيد من اصحابنا  
 من قال يحمل من جهة القياس وهو الاصح وقال اصحابنا  
 ابي حنيفة لا يجوز حمل المطلق على المقيد لان ذلك زيادة  
 في النص وذلك نسخ بالقياس وربما قالوا لا نه حمل  
 على منصوص والدليل على انه لا يحمل من جهة اللغة ان  
 اللفظ الذي ورد فيه القيد وهو القتل لا يتناول  
 وهو الظهار فلا يجوز ان يحكم فيه بحكمة من غير علمه كلفظ  
 البراءة لم يتناول الا ذلك لم يحجز ان يحكم فيه بحكمة من غير علمه كذلك



ها هنا والدليل على انه يحمل عليه بالقياس هو ان حمل المطلق  
على المقيد يخصص عموم بالقياس وصار كتحصيل ما ير  
العمومات **باب القول في مفهوم الخطاب** اعلم ان مفهوم الخطاب على وجه  
احدها نحو الخطاب وهو ما دل عليه اللفظ من جهة  
التبني كقوله تعالى فلا تقل لهما اف ولا تنههما وقوله  
تعالى ومن اهل الكتاب من ان تامسه بقسطار روده اليك  
وما اشبه ذلك مما تصرف فيه على الادنى لينبئ على الاعلا  
وعلى الاعلا لينبئ به على الادنى وهل يعلم ما دل عليه النبي  
من جهة اللغة او من جهة القياس فيه وجهان احدهما  
انه من جهة اللغة وهو قول اكثر المتكلمين واهل الظاهر  
ومنهم من قال هو من جهة القياس الجلي وحكي ذلك عن  
الشافعي رحمه الله وهو الاصح لان لفظ الشافعي لا ينافي  
الضرب وانما يدل عليه بمعناه وهو الاذي فدل على انه قياس

**فصل** والثاني لحن الخطاب وهو ما دل عليه  
اللفظ من جهة الضمير الذي لا يتم الكلام الا به وذلك  
مثل قوله عز وجل فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت  
ومن ذلك ايضا حذف المضاف واقامة المضاف اليه  
مقامه كقوله عز وجل واسئل القرية ومعناه اهل القرية  
ولا خلاف ان هذا كالمستطوق به في الافادة والبيان ويجوز  
ان يضم في مثل هذا الا ما دعوا الحاجة اليه فان استقل  
الكلام باضمار واحد لم يحجز ان يضاف اليه غيره الا بدليل  
وان يعارض فيه اضمار ان اضمر ما دل عليه الدليل منهما  
وقد حكي في مثل هذا الخلاف عمر قال انه يضم فيه ما هو اعم  
فايدة او موضع الخلاف وقد يتناقض ذلك **فصل**  
وان ثالث دليل الخطاب وهو ان تعلق الحكم على احدى صفتي  
الشيء فيدل على ان ما عداها بخلافه كقوله تعالى ان جاءكم  
فاستقربوا قريبا فدينوا فدل على انه اذا جاء عدل لم يتيقن



وكقوله صلى الله عليه وسلم انما الوكعة دالة على انما الوكعة  
 لا زكوة فيها وقال اصحاب ابي حنيفة واكثر المتكلمين لا يدل  
 على ان ما عداه بخلافه بل حكمه انما هو موقوف على الدليل وقال  
 ابو العباس بن سريج كان يلفظ الشرط كقوله تعالى ان جاءكم  
 فاسق ببناء فبيئوا بالمال ان ما عداه بخلافه وان لم يكن يلفظ  
 الشرط لم يدل وهو قول بعض اصحاب ابي حنيفة والدليل على  
 ما قلناه ان الصحابة اختلفت في ايجاب الغسل من الجماع فقال  
 بعضهم لا يجب واحتجوا بدليل الخطاب من قوله صلى الله عليه  
 وسلم الماء من الماء فانه لما اوجب من الماء دل على انه لا يجب  
 من غير ماء ومن اوجب ذكران الماء من الماء منسوخ  
 فدل على ما ذكرناه ولا تقييد الحكم بالصفة بوجوب تخصيص  
 الخطاب فاقوى من اطلاقه النفي والاثبات كالاستثناء  
**فقد** لا يتأذى اذ اعلق الحكم على صفة بلفظه انما كقوله  
 صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وقوله صلى الله

عليه

٤  
 عليه وسلم انما الوكعة دالة على انما الوكعة  
 بخلافها وبه قال كثير من لم يدل دليل الخطاب ومنهم من  
 قال لا يدل على ان ما عداها بخلافها وهذا خطأ لان هذه  
 اللفظة لا تستعمل الا لاثبات المنطوق به ونفي ما عداه الا  
 ترى انه لا فرق بين ان يقول انما في الدار زيد وبين ان يقول  
 ليس في الدار الا زيد وبين ان يقول انما الله الله واحد  
 وبين ان يقول لا اله الا الله واحد دل على انه يقتضي  
 النفي والاثبات **فصل** في ما اذا اعلق الحكم على صفة  
 في جنس كقوله صلى الله عليه وسلم في سائمة الغنم زكوة  
 دل على نفي الزكوة عن معلوفة الغنم دون ما عداها ومن  
 اصحابنا من قال يدل على نفيها عما عداها في جميع الاجناس  
 وهذا خطأ لان الدليل يقتضي النطق فاذا اقتضى النطق  
 الايجاب في سائمة الغنم وجب ان يقتضي الدليل نفيها



**فَذَلِكَ** **وَأَمَّا** إذا اعلت الحكم على محذور الاسم  
 عن معلومة الغنم **فَذَلِكَ** **وَأَمَّا** إذا اعلت الحكم على محذور الاسم  
 مثل أن يقولوا في اسم كذا فأن ذلك لا يدل على نفي الزكوة عن  
 ما عدا الغنم بل ربما من قال بذلك كالصفة والمذهب  
 الأول لأنه قد شتر الاسم بالذكور وهو غيره سواء الأترى  
 أنهم يقولون اشتر غنما وبقر أو ابلا فينصمون على كل واحد  
 منواع ارادة جميعها لا يصمون الصفة الى الاسم وهو  
 غيرها سواء الأترى أنهم لا يقولون اشتر غنما سايمة و  
 المدلوفة عندهم سواء فافترقا **فَصْلٌ** إذا أدى القول  
 بالدليل الى استطاب الخطاب استطاب الدليل وذلك مثل قوله  
 صلى الله عليه وسلم لا بيع ما ليس عندك فان دليله يقتضي  
 جواز بيع ما هو عنده وان كان ما يباع عن العين فاذا اجزأ ذلك  
 لزنا ان يجزى ما ليس عنده لان احلا لم يفرق بينهما واذا  
 اجزأ ذلك استطاب الخطاب وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا بيع

ما ليس عندك فاستطاب الدليل وبقى الخطاب لان الدليل  
 فرع للخطاب فلا يجوز ان يمتنع عن الفرع على الاصل  
 بالاستطاب **بَابُ** **الْبَيِّنَاتِ** **وَأَمَّا**  
 والمبين ذلك **وَجَوْرُ** **وَأَمَّا**  
 المبين فهو ما استقل بنفسه في الكشف عن المراد فلا  
 يفتقر في معرفة المراد الى غيره وذلك ضربان ضرب  
 يفيد بظقة وضرب يفيد بظهوره فاما ما يفيد  
 بظهوره فقد تقدم ذكره واما الذي يفيد بظقة هو  
 النص والظاهر والعموم فالنص كل لفظ دل على الحكم  
 بصرحة على وجه لا احتمال فيه وذلك مثل قوله تعالى  
 محمد رسول الله وكقوله ولا تقربوا الزنا ولا يقتلوا  
 النفس التي حرم الله الا بالحق وكقوله صلى الله عليه وسلم  
 في اربع وعشرين من الابل فادونها الغنم وغير ذلك من



من انواع الخطاب الموضوع للتعاني المخصوصة المحتملة  
لغيرها **فصل** والعموم كل لفظ عم شئين فصاعدا  
كقوله تعالى فاقتلوا المشركين وقوله تعالى والتاركوا سنة  
فاقطعوا ايديهم وغير ذلك فهذه كلها من البيّن الذي  
لا يفتقر في معرفة المراد به الى غيره وانما يفتقر الى غيره  
في معرفة ما ليس بمراد فيصح الاحتجاج بهذه الانواع  
قال ابو ثور وعيسى بن ابان العموم اذا دخله التخصيص  
صار مجعلا لا يحتاج بظاهره وقال ابو الحسن الكرخي ان  
خص بدليل متصل لم يصح مجعلا وان خص بدليل منفصل  
صار مجعلا وقال ابو عبد الله المصري ان كان حكمة يفتقر الى  
شروط كآية السّرة فهي مجعلة لا يحتاج بها الى دليل وان لم  
يفتقر الى شروط لم يصح مجعلا والدليل على ما قلناه هو ان المجمل  
ما لا يعقل معناه من لفظه ويفتقر في معرفة المراد بها الى

غيره

غيره وهذه الايات نعقل معناها من لفظها ولا نفتقر  
في معرفة المراد بها الى غيرها فهي كغيرها من الايات  
**فصل** فاتل ما سئد بمفهومه فهو مخوف الخطاب و  
حسن الخطاب ودليل الخطاب وقد نبهنا قبل هذا الباب  
فاغنى عن الاعداد **باب ذكر**  
**وجوه المجمل** فاتل المجمل هو ما لا يعقل معناه  
من لفظه ويفتقر في معرفة المراد به الى غيره وذلك  
على اوجه منها ان يكون اللفظ لم يوضع للدلالة على  
شئ بعينه كقوله تعالى واتوحنه يوم حصاده و  
كقوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى  
يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم  
واموالهم الا محبتهم فان الحق مجهول الحسن والقدار  
وفتقر الى بيان **فصل** ومنها ان يكون اللفظ في



في الوضع مشترك بين شيئين كالقصر يقع على الحضر وينفع على  
الطهر فيفقده اليان **فصل** ومنها ان يكون اللفظ  
موضوعا لجملة معلومة الا انه دخلها استثناء مجهول  
كقوله تعالى اجبت لكم بهيمة الانعام الا ما تاتي عليكم  
فانه قد صار محلا بما دخله من الاستثناء وفي هذا المعنى  
العموم اذا علم انه مخصوص وتعلم ما خص منه فهذا ايضا  
محملا لانه لا يمكن العمل به قبل معرفة ما خص منه **فصل**  
ومن ذلك ايضا ان يفعل بول الله صلى الله عليه وسلم  
فعلا محتمل وجهين احتمالا واحدا مثل ما روي انه  
جمع في السفر وهو محتمل لانه يجوز ان يكون في سفر طويل  
او في سفر قصير فلا يجوز حمله على احدهما دون الاخر  
بدليل وكذلك اذا قضى في عين محتمل حالين احتمالا  
واحدا مثل ما روي ان رجلا افطر فامره النبي صلى  
بالكنانة فهو محتمل لانه يجوز ان يكون افطر جماع وجوز

ان يكون

ان يكون افطرا لكل فلا يجوز حمله على احدهما دون الآخر  
الا بدليل فلهذا الوجه لا يختلف المذهب في اجماله  
وافتيقارها الى البيان **فصل** واختلاف المذهب في  
الناظر فيها قوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا  
وفيه قولان قال في احدهما هو محتمل لان الله تعالى احل  
البيع وحرم الربا والربا هو الزيادة وما من بيع الا وفيه  
زيادة وقد حل البيع وحرم الربا فافترق الى بيان ما يحل  
مما يحرم وقال في القول الثاني ليس محتمل وهو الاصح  
لان البيع معقول في اللغة فحل على العموم الا فيما خصه  
الدليل **فصل** ومنها الايات التي ذكر فيها الاسماء  
الشرعية وهي قوله تعالى واقموا الصلوة واتوا الزكاة  
وقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وقوله تعالى  
ولله الحجة على الناس حج البيت فمن اصحابنا من قال هي



عامية عن محمل التحليل في قوله على كل دعاء والصوم على  
 على كل أساءك وأخرج على كل قصدا لا ما قام عليه الدليل  
 وهذه طرية يمكن قال ليس في الاسماء منقول و  
 منهم من قال هي محملة لان المراد بها معان لا يدل اللفظ  
 عليها في اللغة فانما يعرف من جهة الشرع فافتقر  
 الى البيان كقوله تعالى واذا حقه يوم حصاده و  
 هذه طرية من قال في هذه الاسماء منقولة وهو  
 الاصح **فصل** منها الالفاظ التي علق التحليل  
 والتحريم فيها على الاعيان كقوله تعالى حرمت عليكم الميتة  
 فقال بعض اصحابنا انها محملة لان العين لا تنصف  
 بالتحليل والتحريم وانما يوصف بذلك افعالها و  
 اتعالتا غير مذكورة فافتقر الى بيان ما يحرم من الافعال  
 مما لا يحرم ومنهم من قال انها ليست محملة وهو الاصح  
 لان التحليل والتحريم في مثل هذا اذا اطلق عقل منه

التصريح

التصرفات المتصورة في اللغة الا ترى ان هذا اذا قال  
 بغيره حرمت عليك هذا الطعام عقل منه تحريم كل  
 وما عقل المراد من لفظه لم يكن محلا **فصل**  
 وكذلك اختلفوا في الالفاظ التي يتصور فيها واشياء كقوله  
 صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وكقوله عليه  
 السلام لا نكاح الا بولي وما اشبهه فمنهم من قال  
 ان ذلك محمل لان الذي يفاه دعاء العمل والنكاح وذلك  
 موجود فيجب ان يكون المراد به في طرية غير مذكورة  
 فافتقر الى بيان تلك الصفة ومنهم من قال ليس محمل  
 وهو الاصح لان صاحب الشرع لا ينفي ولا يثبت  
 المشاهدات وانما ينفي ويثبت لشرعيات فكانه  
 قال لا عمل في الشرع الا بالنية ولا نكاح في الشرع  
 الا بولي وذلك معقول من اللفظ فلا يحزم ان يكون محلا



**فصل** وكذلك اختلفوا في قوله صلى الله عليه وسلم  
 رفع عن ائمتي الخط والنسيان فمنهم من قال هو مجمل  
 لان الذي رفع هو الخطا وذلك موجود فيجب ان يكون المراد  
 به معنى غير ذلك فافترى الى البيان ومنهم من قال هو غير مجمل  
 وهو الاصح لانه محمول المعنى في اللغة الا ترى انه اذا قال  
 لعبد رفعت عنك جنايتك عقل منه رفع المواجهة بكل ما  
 يتعلق بالجناية من السمات فدل على انه غير مجمل **فصل**  
 واما التشابه فتد اختلف اصحابنا فيه فمنهم من قال هو  
 المجمل واجلوه منهم من قال التشابه ما استأثر الله تعالى  
 بعلمه ولم يطلع عليه احدا من خلقه ومنهم من قال  
 التشابه هو القصص والامثال والحكم هو الحلال والحرام  
 ومنهم من قال التشابه هو الحروف المجموعة في اواخر السور  
 كما قص طبر وغير ذلك والصحيح هو الاول لان حقيقة  
 التشابه ما اشتبه بعناه واما ما لا يشبه فلا يوصف

**باب الكلام في البيان ووجهه**  
 اعلم ان البيان هو الدليل الذي يتوصل بصحيح النظرية  
 الى ما هو دليل عليه وقال بعض اصحابنا هو اخراج الشيء  
 من حيث الاشكال الى حيث التجلي **فصل** ويقع البيان  
 بالقول ومفهوم القول والفعل والافعال والاشارة  
 والكتابة والقياس فاما البيان بالقول فكقوله صلى الله  
 عليه وسلم في الرقة ربيع العشر وقوله عليه السلام  
 في خمس من الابل شاة واما المفهوم فقل كون نبيها  
 فلا تقبل لهما انت فدل على ان الضرب اولى بالمنع وقد  
 يكون دليلا كقوله صلى الله عليه وسلم في سائمة الغنم زكوة  
 فدل على انه لا زكوة في المعروفة واما بالفعل فثل بيان  
 مواقيت الصلوة وافعالها والحج ومناسكة فانه يتبينها  
 بفعله صلى الله عليه وسلم واما بالافعال فهو كما انه



٧٥  
نوعاً ثم رأى قيساً يصلي بعد الصبح ركعتين فضال  
فقال ركعتي الفجر ولم سكر فدل على جواز الشغل بعد الصبح  
وأما الإشارة فكما قال صلى الله عليه وسلم الشهر هكذا  
وهكذا وهكذا وحسن بهامه في الثالثة وأما الكتابة  
فكما بين فريض الزكاة وغيرها من الأحكام في كتب  
كتبها طعناً القياس فكما نص على أربعة أعيان في الربا فدل  
القياس على أن غيرها من المطعومات مثلها  
**باب تأخير البيان ولا يجوز تأخير**  
البيان عن وقت الحاجة إليه لأنه لا يمكن الامتنال  
من غير بيان وأما تأخير عن وقت الخطاب ففيه  
ثلاثة أوجه أحدها أنه يجوز وهو قول أبي العباس  
وأبي سعيد الأصمطي وأبي بكر القفال والثاني أنه لا يجوز  
وهو قول أبي بكر الصيرفي وأبي إسحق المروزي وهو قول

المعتزلة

المعتزلة والثالث أنه يجوز تأخير البيان الجمل ولا  
يجوز تأخير بيان العموم وهو قول أبي الحسن الكرخي  
ومن الناس من قال يجوز ذلك في الأخبار دون  
الأمر والنهي ومنهم من قال يجوز في الأمر والنهي  
دون الأخبار والصحيح أنه يجوز في جميع ما ذكرناه  
لأن تأخير لا يخل بالامتنال فجاز كتاباً في الشئ  
**باب الكلام في النسخ**  
بيان النسخ والبداء والنسخ في اللغة يستعمل في  
الرفع والازالة يقال نسخت الشمس الظل ونسخت  
الرياح الأثر إذا زالتها واستعمل في النقل يقال  
نسخت الكتاب إذا نقلت ما فيه وإن لم تنزل شيئاً  
عن موضعه وأما في الشرع فهو على الوجه الأول في  
اللغة وهو الازالة وحده الخطاب الدال على ارتفاع



٧٦  
الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجهه لولا كان  
ثابتا بمرع تراخي عنه ولا يلزم عليه ما يستقطب عن  
الانسان بالموت فان ذلك ليس بفسخ لانه ليس بفسخ  
ولا يلزم ما رفع بها كانوا عليه كشراب الخمر وغيره فانه  
ليس بفسخ لانه لم يثبت بخطاب ولا يلزم ما استقطب  
بكلام متصل كالاستثناء والغاية كقوله تعالى ثم اتوا  
الصيام الى الليل فانه ليس بفسخ لانه غير مترسخ عنه  
وقالت المعتزلة هو الخطاب الدال على ان مثل الحكم  
الثابت بالمنسوخ غير ثابت بالمستقبل على وجه  
لولا كان ثابتا بالنص الاول وهذا فاسد لانه اذا  
جذب هذا لم يكن النسخ منيلا لما ثبت بالخطاب الاول  
لان مثل الحكم ما ثبت بالمنسوخ حتى يزيله النسخ وقد  
بين ان النسخ في اللغة هو الازالة والرفع **فصل**

٨  
والنسخ جائز في الشرع وقالت طائفة من اليهود  
لا يجوز وبه قال شذوذة من المسلمين وهذا خطأ  
لان التكليف في قول بعض الناس الى الله تعالى  
يفعل فيه ما يشاء وعلى قول بعضهم التكليف على  
سبيل المصلحة فان كان الى مشيئة فيجوز ان يشا  
في وقت تكليف فرض وفي وقت اسقاطه وان كان  
على سبيل المصلحة فيجوز ان يكون المصلحة في وقت  
في امر وفي وقت اخر في غيره فلا وجه للمنع منه  
**فصل** ولما البداء فهو ان يظهر له ما كان خفيا  
عنه من قولهم بدا الى الفجر اذا ظهر وذلك لا يجوز في  
الشرع وقال بعض الترا فضة يجوز البداء على الله تعالى  
عن ذلك وقال منهم زارة بن اعين في شعبه  
ولولا البداء سميت عرهاب وذكر البداء ثلث



ولو لا البدأ ما كان فيه تصرف وكان كفاراً بدهها  
وكان كضوء مشرقاً بطبيعة وبالله عن ذكر الطبايع  
وزعم بعضهم أنه يجوز على الله البدأ فيما لم يُطْلَع عليه عبارة  
وهذا خطأ لأنهم إن أرادوا بالبدأ ما يتناه من أنه  
يظهر له ما كان خفياً عنه فهذا كفر وتعالى الله عن  
جل عن ذلك علواً كبيراً وإن كانوا أرادوا بتبديل العباد  
والفروض فهذا لا ينكر إلا أنه لا يستعمل بدالاً حقيقياً  
البدأ ما يتناه فلم يكن لهذا القول وجه **فصل في**  
نسخ الفعل قبل دخول وقته فيجوز وليس ذلك بدالاً من  
أصحابنا من قال لا يجوز ذلك وهو قول المعتزلة وزعموا  
أن ذلك بدالاً والدليل على جواز ذلك أن الله تعالى أمر  
إبراهيم عليه السلام بذبح ابنه ثم نسخ قبل وقت الفعل  
فدل على جوازه والدليل على أنه ليس بدالاً ما يتناه من أن  
البدأ ظهور ما كان خفياً عنه وليس في النسخ قبل الوقت

هذا المعنى

4  
هذا المعنى **باب بيان ما يجوز نسخه من**  
الاحكام وما لا يجوز أعلم أن النسخ لا يجوز إلا فيما  
يصح وقوعه على وجهين كالصوم والصلوة والعبادة  
الشريعة فإما ما لا يجوز أن يكون إلا على وجه واحد  
مثل التوحيد وصنات الذات كالعلم والعلمة وغير  
ذلك فلا يصح فيه النسخ وكذلك ما أخبر الله تعالى عنه  
من أخبار القرون الماضية والأمم السالفة فلا  
يجوز فيه النسخ وكذلك ما أخبر الله تعالى بوقوعه في المستقبل  
كخروج الدجال وغير ذلك لم يجز فيه النسخ وحكي عن  
أبي بكر الدقاق أنه قال ما ورد من الأمر بصيغة الخبر  
كقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء  
فلا يجوز نسخه وقال بعضهم يجوز النسخ في الأخبار كما يجوز  
في الأمر والنهي فالدليل على الدقاق هو أن قوله والمطلقات



يتبين وان كان لفظ الخبر لا انه امر الا  
ترى انه يجوز ان يقع فيه المخالفة ولو كان خبر المصحح  
ان يقع فيه المخالفة واذا ثبت انه امر جاز نسخ كسائر  
الاوامر والدليل على القابل الاخر اننا اذا جازنا النسخ  
في الخبر صار احدا الجزئين كذا وهذا لا يجوز **فصل**  
وكذلك لا يجوز نسخ الاجماع لان الاجماع لا يكون الا بعد  
موت رسول الله صلى الله عليه وسلم والنسخ لا يجوز  
بعد موته **فصل** كذلك لا يجوز نسخ القياس لان  
القياس تابع للاصول والاصول ثابتة فلا يجوز  
نسخ تابعها فاما اذا ثبت الحكم في عين بعلة وقيس عليها  
غيرها ثم نسخ الحكم في تلك العين بطل الحكم في الفرع  
المقيس عليه ومن اصحابنا من قال لا يبطل وهو قول  
اصحاب ابي حنيفة وهذا غير صحيح لان الفرع تابع للاصل  
فاذا بطل الحكم في الاصل بطل في الفرع **باب**

بيان وجوه النسخ اعلم ان النسخ يجوز  
في الرسم دون الحكم كاية الرجم الشيخ والشيخ اذا زنيا  
فارجوها البتة فهذا نسخ رسم وحكم باق ويجوز  
في الحكم دون الرسم كالعدة كانت حولا ثم نسخ باربعة شهر  
وعشر ورسمها باق وهو قوله تعالى متاعا الى الحول  
غير اخراج ويجوز في الرسم والحكم كتحریم الرضاع كان  
بعشر رضعات وكان مما تلى فنسخ الرسم والحكم جميعا  
وذهب طائفة الى انه لا يجوز نسخ الحكم وبقاء التلاوة  
لانه بقي الدليل ولا مدلول معه وقال طائفة لا يجوز  
نسخ التلاوة مع بقاء الحكم لان الحكم تابع للتلاوة  
فلا يجوز ان يرتفع الاصل ويبقى التابع وهذا خطأ  
لان التلاوة والحكم في الحقيقة حكمان فجاز رفع احدهما  
وبقي الاخر كما يقول في عادات يجوز ان نسخ احدهما



وبقي الاخرى **فصل** ويجوز النسخ الى غير بدل كالعادة  
 نسخ منها ما زاد على اربعة اشهر وعشر الى غير بدل و  
 يجوز النسخ الى بدل كالقبلة من بيت المقدس الى الكعبة  
 ويجوز النسخ الى اخف من المنسوخ كنسخ المصابرة من  
 الواحد للعشرة الى اثنين ويجوز الى ما هو اغلظ منه  
 كالصوم كان فيه مخير بينه وبين الفطر ثم نسخ بالا حكام  
 بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ويجوز النسخ  
 من الخطر الى الاباحة كقوله تعالى علم الله انكم كنتم نجاسون  
 انفسكم قتال عليكم وعفى عنكم فالان باشر وهن فخرم  
 عليهم المباشرة ثم ابح لهم ذلك وقال بعض اصحابنا  
 لا يجوز النسخ الى ما هو اغلظ من المنسوخ وهو قول بعض  
 اهل الظاهر وهذا خطأ لا نأقده وجدنا ذلك في الشرع  
 وهو نسخ التخيير بين الصوم والفطر الى احكام الصوم

ولانه اذا جازان موجب تغليظا لم يكن فلان يجوز ان  
 ينسخ واجبا بما هو اغلظ منه اولى باب بيان  
 ما يجوز النسخ به وما لا يجوز ويجوز نسخ الكتاب  
 بالكتاب لقوله تعالى ما ننسخ من آية او ننساها نأت  
 بخير منها او مثلها **فصل** وكذلك يجوز نسخ جاد  
 بالستة كما يجوز نسخ الكتاب بالكتاب والا حاد بالاحاد  
 والتواتر بالتواتر والاحاد بالتواتر فاما التواتر بالاحاد  
 فلا يجوز لان التواتر موجب العلم فلا يجوز نسخه بما  
 يوجب الظن **فصل** ويجوز نسخ الفعل بالفعل  
 لانها كالقول مع القول وكذلك نسخ القول بالفعل  
 والفعل بالقول ومن الناس من قال لا يجوز نسخ  
 القول بالفعل والدليل على جوازه ان الفعل كالقول  
 في البيان فكما يجوز بالقول يجوز بالفعل **فصل**



وَأَمَّا نَسْخُ السَّنَةِ بِالْقُرْآنِ فَفِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا لَا يَجُوزُ  
لَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ السَّنَةَ بَيَانًا لِلْقُرْآنِ فَقَالَ السَّيِّئُ  
لِلنَّاسِ مَا نَزَلَ إِلَيْهِمْ فَلَوْ جُوزَ نَسْخُ السَّنَةِ بِالْقُرْآنِ  
لَجَعَلْنَا الْقُرْآنَ بَيَانًا لِلسَّنَةِ وَالثَّانِي أَنَّهُ يَجُوزُ وَهُوَ  
الصَّحِيحُ لِأَنَّ الْقُرْآنَ أَقْوَى مِنَ السَّنَةِ فَإِذَا جَازَ  
نَسْخُ السَّنَةِ بِالسَّنَةِ فَلَا يَجُوزُ بِالْقُرْآنِ أَوَّلًا  
**فصل** وَأَمَّا نَسْخُ الْقُرْآنِ بِالسَّنَةِ فَلَا يَجُوزُ مِنْ  
جِهَةِ السَّمْعِ وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ لَا يَجُوزُ مِنْ جِهَةِ  
السَّمْعِ وَلَا مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ وَالْأَوَّلُ صَحِيحٌ وَقَالَ أَصْحَابُ  
أَبِي حَنِيفَةَ يَجُوزُ ذَلِكَ بِالْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ  
الْمُتَكَلِّمِينَ وَحُكِيَ ذَلِكَ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ مِنْ شَرْحِهِ  
الدَّلِيلُ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ هَوَانُهُ لَيْسَ فِي  
الْعَقْلِ مَا مَنَعَ جَوَانَهُ وَالْأَوَّلُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ مِنْ  
جِهَةِ السَّمْعِ قَوْلُهُ تَعَالَى مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَسَاهَا

يَاتِ خَبَرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا وَالسَّنَةُ لَيْسَتْ مِثْلَ  
الْقُرْآنِ لَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَثَابُ عَلَى دَلَاوَةِ السَّنَةِ كَمَا  
يَثَابُ عَلَى دَلَاوَةِ الْقُرْآنِ وَلَا عِجَازٌ فِي لِنَظَرِهَا كَمَا فِي لِنَظَرِ  
الْقُرْآنِ فَلِذَا عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مِثْلَهُ **فصل** وَأَمَّا  
النَّسْخُ بِالْإِجْمَاعِ فَلَا يَجُوزُ لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ حَادِثٌ بَعْدَ  
مَوْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْسَخَ  
مَا نَقَضَ فِي شَرْعِهِ وَلَكِنْ يَسْتَدِلُّ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى النَّسْخِ  
فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ يَجْمَعُ عَلَى الْخَطَا فَاذَارِئَانَا هُمْ قَدْ أَجْمَعُوا  
عَلَى خِلَافِهَا وَرَدَّ بِهِ الشَّرْعُ دَلِيلًا ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ مَنْسُوخٌ  
**فصل** وَتَجُوزُ النَّسْخُ بِدَلِيلِ الْخَطَابِ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى  
النُّطْقِ عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ جَعَلَهُ  
كَالْقِيَاسِ فَعَلَى هَذَا لَا يَجُوزُ النَّسْخُ بِهِ وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ  
أَمَّا النَّسْخُ بِغَيْرِ الْخَطَابِ وَهُوَ التَّنْبِيهُ فَلَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ



قياس ومن اصحابنا من قال يجوز النسخ به لانه كالنطق  
**فصل** ولا يجوز النسخ بالقياس وقال بعض  
اصحابنا يجوز بالجلي منه دون الخفي ومن الناس من  
قال يجوز بكل دليل يقع به البيان والتخصيص وهذا خطأ  
لان القياس انما يصح اذا لم يعارضه نص فاذا كان هناك  
نص مخالف للقياس لم يكن للقياس حكم فلا يجوز النسخ  
به **فصل** ولا يجوز النسخ بادلة العقل لان دليل  
العقل ضريان ضرب لا يجوز ان يرد الشرع بخلافه  
فلا يتصور نسخ الشرع به وضرب يجوز ان يرد  
الشرع بخلافه وهو البقاء على حكم الاصل وذلك انما  
يجب العمل به عند عدم الشرع فاذا وجد الشرع بطلت  
دلالة فلا يجوز النسخ به **باب ما يعرف**  
به الناسخ من المنسوخ واعلم ان النسخ قد علم بصريح  
النطق لقوله عز وجل الان خفف الله عنكم وعلم ان فيكم

ضعفنا

10  
ضعفنا وقد علم بالاجماع وهو ان جميع الامة على  
خلان ما ورد من الخبر فيستدل بذلك على انه منسوخ  
لان الامة لا يجمع على الخطأ وقد علم بتاخير احد  
اللتظين عن الاخر مع التعارض وذلك مثل ما روي  
انه قال اثبت بالثب جلد مائة والرحم ثم روى انه  
رجم مائة او لم يجلد به فدل على ان الجلد منسوخ  
**فصل** وعلم التأخير في الاخبار بالنطق لقوله  
عليه السلام كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها  
وعلم باخبار الصحابي ان هذا نزل بعد هذا او  
هذا بعد هذا كما روي انه كان اخرا لامر من  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء ميتا  
مستاتا اذ كان راوى احد الخبرين اقدم  
صحبة والاخر احدث صحبة كابن معسود وابن عباس  
لم يحسن نسخ خبر الاقدم بخبر الاحدث لانهما عاشا الى ان



مات رسول الله صلى الله عليه وسلم فيجوز ان يكون الاقدم  
سمع ما رواه بعد سماع الاحداث ولا نه يجوز ان يكون  
الاحداث ارسله عثمان قد تمت ضجته فلا تكون رقة  
متاخرة عن رواية الاقدم فلا يجوز النسخ مع الاحتمال  
فاما اذا كان راوي احدا لا خبرين اسلم بعد موت  
او بعد قصته مثل ما روى طلحة بن علي ان النبي  
صلى الله عليه وسلم سئل عن من الذكر وهو يبنى  
مسجد المدينة فلم يوجب منه الوضوء وروى  
ابو هريرة اجاب الوضوء وهو اسلم عام حبر بعد  
بناء المسجد فحتمل ان ينسخ حدث طلق بحديثه  
لان الظاهر انه لم يسمع ما رواه الا بعد هذه القصة  
فنسخه ويحتمل ان لا ينسخ لجواز ان يكون قد سمعه  
قبل ان يسلم او ارسله عثمان قد سلم اسلامه **فصل**  
فاما اذا قال الصحابي هذه الآية منسوخة او قال هذا

١٢٨  
الخبر منسوخ لم يقبل منه حتى يبين الناس فيظن فيه  
ومن الناس من قال ينسخ بخبره ويقلد فيه و  
منهم من قال ان ذكر الناس لم يقلد بل نظرية و  
ان لم يذكر الناس نسخ وقلد به والدليل على انه لا يقبل  
هو انه يجوز ان يكون قد اعتقد النسخ بطريق لا وجب  
النسخ فلا يجوز ان يترك الحكم الثابت من غير نظر  
**باب الكلام** في نسخ بعض العبادات و  
الزيادة فيها اذا نسخ شئ سعلق بالعبادة لم يكن ذلك  
نسخا للعبادة ومن الناس من قال ان ذلك نسخ  
للعبادات ومن الناس من قال ان كان ذلك بعض  
العبادة كالركوع والسجود من الصلوة كان ذلك  
نسخا لها وان كان شيئا منفصلا عنها كالطهارة  
لم يكن نسخا لها وقال بعض المتكلمين ان كان ذلك







في شيء من الاحكام ولا احد من الصحابة الى شيء من  
كتبهم ولا الى خبر من اسلم منهم ولو كان ذلك شرعا  
لنا لحنوا عنه ورجعوا اليه ولما لم يفعلوا ذلك  
دل على ما قلناه **فصل** في رد بد الشريعة او زل  
به الوحي على الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يتصل  
بالامة من حكم مبتدا او نسخ امر كانوا عليه فهل  
يثبت ذلك في حق الامة فيه وجهان من اصحابنا  
من قال انه يثبت في حق الامة فان كان في عبادة  
وجب القضا ومنهم من قال لا يجب وهو الصحيح  
لان القبلة قد حوت الى الكعبة واهل قبا يصلون  
الى بيت المقدس فاخبروا بذلك وهم في صلوة فاستدلوا  
ولم يبرروا بالعادة فلو كان قد ثبت في حقهم  
ذلك لا يبرروا بالقضاء **باب القول في**  
**حروف المعاني اعلم** ان الكلام في هذا

الباب كلام في باب من ابواب النحو غير انه لما كثر  
احتياج الفقهاء اليه ذكرها الاصوليون وانا  
اشير الى ما اكثر من ذلك ان شاء الله فمن ذلك من  
وتدخل في الاستفهام والشرط والجاء والخبر  
تقول في الاستفهام من عندك ومن جاءك ومن  
تقول في الشرط والجاء من جاءني اكرمته ومن عصا  
عاقبتة وتقول في الخبر جاءني من احبته ويختص ذلك  
بمن يعقل دون ما لا يعقل **فصل** واي يدخل  
في الاستفهام والشرط والجاء والخبر تقول في الاستفهام  
اي شيء تحسنه واي شيء عندك وفي الشرط والجاء  
تقول اي رجل جاءني اكرمته وفي الخبر جاءني اكرمته  
ويدخل فيمن يعقل وفي ما لا يعقل **فصل** وما  
تدخل للنفي والتعجب والاستفهام تقول في النفي ما رأيت



١٢٣  
زيداً وفي التعجب ما احسن زيدا وفي الاستفهام ما  
عندك وتدخل في الاستفهام عما لا يعقل وقد قيل  
انها تدخل ايضا لمن يعقل كقوله تعالى والسماء وما  
بناها **فصل** ومن تدخل لابتداء الغاية والتبعيض  
وللصلة تقول في ابتداء الغاية سررت من البصرة  
وورد الكتاب من فلان وفي التبعيض تقول خذ  
من هذه الدراهم واخذت من علم فلان وفي الصلة  
تقول ما جاءني من احد وما بالربع من احد **فصل**  
والى تدخل لانها الغاية كقولك ركبنا الى زيد وقد  
لستعمل بمعنى مع الا انه لا يحمل على ذلك الا بدليل كقوله  
تعالى وايدكم الى المرافق والمراد به مع المرافق وزعم  
قوم من اصحاب ابى حنيفة انه لستعمل في معنى مع على  
سبيل الحقيقة وهذا خطأ لانه لا خلاف انه لو قال

لستعمل

فلان

لفلان علي من درهم الى عشرة لم يلزمه الدرهم  
العاشر وكذلك اذا قال لامرأته انت طالق من  
واحدة الى الثلث لم يقع الطلاق الثالثة فدل على  
انه للغاية **فصل** والواو للجمع والتشريك  
العطف وقال بعض اصحابنا هو للترتيب وهذا خطأ  
لانه لا خلاف انه لو كانت للترتيب لما جاز ان يستعمل  
فيه لفظ المقارنة وهو ان تقول جاءني زيد وعمرو  
معاً كما لا يجوز ان تقول جاءني زيد ثم عمرو معاً وتدخل  
بمعنى رتب في ابتداء الكلام كقول الشاعر ومهمه  
مغيرة ارجاوه اي رتب مهمه وفي القسم يقوم مقام  
الباء تقول والله ومعناه بالله **فصل** والفاء  
للتعقيب والترتيب تقول جاءني زيد فعمرو ومعناه  
جاءني عمرو وعقيب زيد واذا دخلت السوق فاشتر



كذا يقتضي ذلك عيب الدخول **فصل** وشره  
 للترتيب مع المهلة والتراخي تقول جاءني زيد ثم  
 عمرو يقتضي ان يكون بعده **فصل** وامر  
 تدخل للاستفهام تقول اكلت ام لا ويدخل بمعنى ا  
 وتقول سواء احسنت ام لم يحسن **فصل**  
 او تدخل للشك في الخبر تقول كلمني زيدا وعمرو  
 تدخل للتخيير في الامر كقوله تعالى اطعام عشرة  
 مساكين من اوسط ما يطعمون اهليكم او كسوتهم  
 او تحرير رقبة وقال بعضهم في النهي تدخل للجمع و  
 الاول اصح لان النهي امر بالترك كالامر امر بالفعل  
 فاذا لم يقتض الجمع في الامر لم يقتض الجمع في النهي  
**فصل** والبناء تدخل للاصاق كقولك مررت بزيد  
 وكنت بالقائم وتدخل للتبعيض كقولك مسحت برأسهم

وقال

وقال اصحاب ابى حنيفة لا تدخل للتبعيض وهذا غير  
 صحيح لانهم اجمعوا على الفرق بين قوله اخذت قميصه  
 وبين قوله اخذت بقميصه فعقلوا من الاول اخذ  
 جمعه ومن الثاني اخذ بجمعه فدل على ما قلناه  
**فصل** واللام يقتضي التملك وقال بعض اصحاب  
 ابى حنيفة يقتضي الاختصاص دون التملك وهذا  
 غير صحيح لانه خلاف انه لو قال هذه الدار لزيد  
 اقتضى انها ملكه فدل على ان ذلك مقتضاه وتدخل  
 ايضا للتعليل كقوله تعالى ليلا يكون للناس على الله  
 حجة بعد الرسل وتدخل للعاقبة والقيومية كقوله  
 تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا  
**فصل** وعلى للايجاب تقول لفلان على كذا معناه  
 واجب على **فصل** وفي للظرفية تقول له عندي



١٥٤  
تمر في جراب معناه ان ذلك وعائلة **فصل** ومتى  
ظرف زمان تقول متى رايتك **فصل** وان ظرف  
مكان تقول اين كنت **فصل** واذا ظرفان للزمان  
الا ان اذ لما مضى تقول انت طالق اذ دخلت الدار  
معناه في الماضي واذا للمستقبل تقول انت طالق اذا  
دخلت الدار معناه في المستقبل **فصل** وحتى للغاية  
كقوله تعالى حتى مطلع الفجر وتدخل للعطف كالواو والا  
انه لا يعطف بها الا على وجه التعظيم او التحقير تقول  
في التعظيم جاءني الناس حتى السلطان وتقول في التحقير  
كلمني كل احد حتى العبيد وتدخل لابتداء الكلام بعدها  
كقولك قام الناس حتى زيد قائم **فصل** وانما  
للحصر وهو جمع الشئ فيما اشير اليه ونفيه عما سوا  
تقول انما في الدار زيد اي ليس فيها غيره وانما الله

الله واحد اي لا اله الا واحد **باب الكلام**  
**في فعلا رسول الله صلى الله عليه وسلم**  
وجملته ان الفعل لا يخلو اما ان يكون بقرينة او ليس  
بقرينة فان لم يكن قرينة كالاكل واللبس والقيام والقعود  
فهو يدل على الاباحة لانه لا يقتر على الحرام وان كان قرينة  
لم يحل من ثلثه اوجه احدها ان بفعل بيانا لغيره  
فحكمة ما خوذ من المبين فان كان المبين واجبا كان  
البيان واجبا وان كان ندبا كان البيان ندبا والعرف  
انه بيان بان يصريح بان ذلك بيان لذلك وعلم  
في القرآن آية مجملة تفتقر الى البيان ولم يظهر بيانها  
بالقول فيعلم ان هذا الفعل بيان لها والثاني ان  
يفعل امثالا لا امر فيعتبر ايضا بالامر فان كان على الوجه



علمنا انه فعل واجبا وان كان على الندب علمنا انه فعل ندبا  
والثالث ان يفعل ابتداء من غير سبب واختلاف اصحابنا  
فيه على ثلاثة اوجه احدها انه على الوجوب الا ان يدل الدليل  
على غيره وهو قول ابي سعيد وابي العباس وهو مذهب  
مالك واكثر اهل العراق والثاني انه على الندب الا ان يدل  
الدليل على انه على الوجوب والثالث انه على التوقف فلا يحمل  
على الوجوب ولا على الندب الا بدليل وهو قول ابي بكر  
وهو الاصح والدليل عليه ان احتمال الفعل للوجوب  
كاحتماله للندب فوجب التوقف فيه حتى يدل الدليل  
**فصل** في فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
شيئا وعرف انه فعله على وجه الوجوب وعلى وجه الندب  
كان ذلك شرعا لنا الا ان يدل الدليل على تخصيصه بذلك  
وقال ابو بكر الدقاق لا يكون ذلك شرعا لنا الا بدليل  
والدليل على فساد ذلك قوله تعالى لم يكن لكم في رسول الله

أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ وَلَا تَنَالُوا الصَّحَابَةَ كَانُوا رَجَعُونَ فَمَا أَشْكَلُ  
عليهم الى افعالهم فيقتدون به فيها فدل على انه شرع في  
حق الجميع **فصل** ونمنع بالفعل جميع انواع البيان  
من بيان المجمل وتخصيص العموم وتأويل الظاهر و  
النسخ فاما بيان المجمل فهو كما فعل رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في الصلوة والحج فكان في فعله بيان المجمل  
الذي في القرآن واما تخصيص العموم فكما روي ان  
النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلوة بعد العصر  
حتى تغرب الشمس ثم روي انه صلى الله عليه وسلم  
صلى بعد العصر صلوة لها سبب فكان في ذلك  
تخصيص عموم النهي واما تأويل الظاهر فكما روي  
عنه صلى الله عليه وسلم انه نهى عن القود في الطرف  
قبل الاندمال ثم روي انه صلى الله عليه وسلم اقاد في الطرف



قبل الاند مال فعلم ان المراد بالنهي الكراهية دون التحريم و  
 اما النسخ فكمما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لا يكره  
 باليكر جلد مائة وعرب عام والثيب بالثيب جلد مائة  
 والترجم ثم روى انه عليه وسلم رجم ما عزا ولم يجلد  
 فدل على انه منسوخ **فصل** فان تعارض قول وفعل  
 في البيان ففيه ثلاثة اوجه من اصحابنا من قال القول  
 اولى ومنهم من قال الفعل اولى ومنهم من قال هما سوا  
 والا قول اصح لان الاصل في البيان هو القول الاتراه  
 تعدى بصيغته والفعل لا يتعدى الا بدليل فكان القول  
 اولى **باب القول في الاقرار**  
 والسكت عن الحكم والاقرار ان يسمع رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم شيئا فلا يكره او يرى فعلا فلا يكره مع عدم  
 الموانع فيدل ذلك على جوازه وذلك مثل ما روى انه سمع  
 صلى الله عليه وسلم رجلا يقول للرجل محذوع امراته رجلا

ان قل

ان قل قتلتموه وان سلكم جلد تموه وان سكت سكت  
 على عيط ام كيف يصنع ولم يكره عليه فدل ذلك على  
 انه اذا قتل قتل واذا ذف جلد وكمما روى عنه صلعم  
 انه رأى مسلما يصلي ركعتي الفجر بعد الصبح فلم يكره  
 عليه فدل على جوازه ما لها سبب بعد الصبح لانه لا يجوز  
 ان يرى منكرا فلا يكره مع القدية عليه لان في ترك  
 الانكار ابها ما ان ذلك جائز **فصل** واما ما  
 فعل في زمانه صلى الله عليه وسلم فلم يكره فنظر فيه  
 فان كان ذلك مما لا يجوز ان يخفى عليه من طريق العادة  
 كان يمينه ما لو راها فلم يكره وذلك مثل ما روى ان  
 معاذا كان يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العشا  
 ثم ما في قومه في بني سلمة فيصلي بهم هي له تطوع ولم يكره  
 العشا فيدل ذلك على جوازه الافتراض خلف المشتغل



فان مثل ذلك لا يجوز ان يخفى عليه فلو كان لا يجوز  
 لا نكره واما ما يجوز خفاؤه عليه وذلك مثل ما  
 روى عن بعض الانصار انه قال كنا نجتمع على عهد  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ونكسل ولا نغتسل  
 فهذا لا يدل على الحكم لان ذلك بفعل سرائر ويجوز ان لا  
 يعلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم لا يغتسلون  
 لان الاصل انه لا يجب الغسل فلا يحتج به في اسقاط  
 الغسل ولهذا قال عمر رضي الله عنه حين روى ذلك  
 علم رسول الله صلى الله عليه وسلم فافترسكم عليه  
 نقالوا لا يقال فيه **فصل** فاما التكت عن الحكم  
 فهو ان يرى رجلا يفعل فعلا فلا يوجب عليه فيه  
 حكما فينظر فيه فان لم يكن ذلك موضع حاجة لم يكن  
 في سكوت دليل على الايجاب ولا على الاسقاط يجوز  
 ان يكون قد احرى لسان الى وقت الحاجة وان كان

موضع حاجة مثل الاعرابي الذي سأل عن الجماع  
 في رمضان فوجب عليه العتق ولم يوجب على  
 المرأة دل على سكوت انه غير لازم تاخير البيان عن  
 وقت الحاجة لا يجوز **القول في الاجابة**  
**باب بيان الخبر واثبات**  
**صنيعته** والخبر هو الذي لا يخلو ان يكون  
 صدقا او كذبا وله صيغة موضوعة في اللغة يدلت  
 عليه وهي قولك زيد قائم وعمرو قاعد وما اشبهه  
 وقالت الاشعرية لا صيغة له والدليل على فساد  
 ذلك ان اهل اللغة قسموا الكلام اربعة اقسام  
 فقالوا امرؤ نهى وخبر واستخبار فالامر قولك  
 ان فعل والنهي قولك لا تفعل والخبر قولك زيد  
 في الدار والاستخبار قولك ازيد في الدار فدل على

واجب  
 واجب  
 واجب



ملقنا **باب القول في الخبر**  
**المتواتر** اعلم ان الخبر ضربان متواتر واحد  
 فاما الاحاد فلكل باب ما في الكلام فيمن شاء الله  
 وبه الثقة واما المتواتر فهو كل خبر علم بحبسه ضرورة  
 وذلك ضربان تواتر من طريق النظم كالاخبار المتفقة

عن القرون الماضية والبلاد النائية وتواتر من  
 طريق المعنى كالاخبار المختلفة عن سخا حاتم وشجاعة  
 على عليه السلام وما اشبهه ونفع العلم بكلا الضربين  
 وقالت البراهمة لانفع العلم بشيء من الاخبار وهذا  
 جهل فانما نجد انفسنا عالمة بما يودى اليها الخبر المتواتر  
 من اخبار مكة وخراسان وغيرهما كما نجد عالمة  
 بما تودى اليها الحواس فكما لا يجوز انكار العلم الواقع  
 بالحواس الخمس لم يحجر انكار العلم الواقع بالاخبار

فصل

**فصل في العلم الذي يقع به ضروري وقال**  
 الشيخ من المعتزلة العلم الواقع به الكتاب وهو  
 قول أبي بكر الدقاق وهذا خطأ لانه لا يمكن بغير  
 يقع به العلم عن نفسه بالشك والشبهة فكان ضروريا  
 كالعلم الواقع عن الحواس **فصل في العلم**  
 الضروري بالتواتر الا بثلاث شرائط احدها ان  
 يكون المخبرون عددا لا يصح منهم التواطى على  
 الكذب وان يستوي طرفاه ووسطه فمروى هذا  
 العدد عن مثله الى ان يتصل بالخبر عنه وان يكون  
 الخبر في الاصل عن مشاهدة او سماع فاما اذا  
 كان عن نظر واجتهاد مثل ان يجتهد العلماء فيؤدبهم  
 اجتهدا دهم الى شيء لم يقع العلم الضروري بذلك ومن  
 اصحابنا من اعتبر ان يكون العدد مسلمين ومن



١٣٠  
الناس من قال لا يجوز ان يكون اقل من اثني عشر  
ومنهم من قال اقله سبعون ومنهم من قال  
اقله ثلثمائة وكسره هذا كله خطأ لان وقوع  
العلم به لا يختص بشئ مما ذكره فيستطاع اعتبار ذلك  
**باب القول في اخبار الاحل**  
واعلم ان خبر الواحد ما انحط عن حد التواتر و  
هو ضبان مسند ومرسل فاما المرسل فله باب  
يجي ان شاء الله واما المسند فضبان احدهما  
يوجب العلم وهو على اوج من اخبار الله تعالى وخبر  
رسوله صلى الله عليه وسلم ومنها ان يحكى الرجل محض  
رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً ويدعى علمه فلا يكر  
عليه فيقطع به على صدقة ومنها ان يحكى الرجل شيئاً  
محضه جماعة كثيرة ويدعى علمهم فلا يكرونه فيعلم

بذلك

بذلك صدقة ومنها خبر الواحد الذي يلتزم الامة  
بالقبول فيقطع بصدقة سواء عمل الكل به او عمل به  
واوله البعض فلهذا الاخبار يوجب العلم ويقع العلم  
بها استدلالاً والثاني يوجب العمل ولا يوجب العلم  
وذلك مثل الاخبار المروية في السنن الصحاح وما  
اشبهها وقال بعض اهل العلم يوجب العلم وقال  
بعض المحققين ما تجلئ اسناده او يوجب العلم وقال  
النظام يجوز ان يوجب العلم اذا قاربه بسبب  
مثل ان ترى رجلاً مخرق الثياب فيخبر بموت قريب  
له وقال القاساني وابن داود لا يوجب العمل وهو  
مذهب الرافضة ثم اختلف هؤلاء فمنهم من قال  
العقل يمنع العمل به ومنهم من قال العقل لا يمنع الا  
ان الشرع لم يرد به والدليل على انه لا يوجب العلم هو انه



لو كان نوجب العلم لوقع العلم بخبر كل مخبر ممن يدعي النبوة  
او ما لا على غيره ولما لم يقع العلم بذلك دل على انه  
لا نوجب العلم وما الدليل على ان العقل لا يمنع  
من التعبد به هو انه اذا جاز التعبد بخبر المعنى و  
شهادة الشاهد ولم يمنع العقل منه جاز بخبر  
المخبر والدليل على وجوب العمل به من جهة الشئ  
ان الصحابة رضي الله عنهم رجعوا اليه في الاحكام  
فرجع عمر رضي الله عنه الى حديث حمل بن مالك في  
دية الجبين وقال لو لم يسمع هذا لقضينا بغيره  
ورجع عثمان رضي الله عنه في السكنى الى حديث  
فريجة بنت مالك وكان علي رضي الله عنه يرجع  
الى اخبار الاحاد ويستظهر فيها باليمين وقال اذا  
حدثني احد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

احلفته

احلفته فاذا حلف لي صدقة الا ابا بكر و  
حدثني ابو بكر وصدق ابو بكر ورجع ابن عمر الى  
حديث رافع بن جرحج في المخابرة ورجعت الصحابة  
الى حديث عايشة رضي الله عنها في الثقات الختان  
فدل على وجوب العمل به **فصل** ولا فرق بين ان  
رويه واحد او اثنان وقال ابو علي الجبائي لا يقبل  
حتى يرويه اثنان عن اثنين وهذا خطأ لانه اجاز  
عن حكم شرعي فجاز قبوله من واحد كما لقينا **فصل**  
ويجب العمل به فيما يعم به البلوى وفيما لا يعم وقال  
اصحاب ابى حنيفة لا يجوز العمل به فيما يعم به البلوى  
والدليل على فساد ذلك انه حكم شرعي يسوغ فيه الاجتهاد  
فجاز اثباته بخبر الواحد قياسا على ما لا يعم به البلوى

من البلوى



**فصل** ويقبل وان خالف القياس ويقدّم عليه  
وقال اصحاب مالك اذا خالف القياس لم يقبل و  
قال اصحاب ابي حنيفة اذا خالف قياس الاصول  
لم يقبل وذكرنا ذلك في خبر التعليل والقرعة و  
المصنعة والدليل على اصحاب مالك ان الخبر يدل  
على قصد صاحب الشرع بصريحه والقياس يدل  
على قصده بالاستدلال والصريح اقوى فوجب  
ان يكون بالتقديم اولى واما اصحاب ابي حنيفة  
فانهم ارادوا بالاصول القياس على ما ثبت بالاصول  
فهو الذي قاله اصحاب مالك وقد دللنا على ما  
وان ارادوا بغير الاصول التي هي الكتاب والسنة  
والاجماع فليس معهم في المسائل التي ردوا فيها  
خبر الواحد كتاب ولا سنة ولا اجماع فسقط

انهم

ما قالوه

**ما قالوه** **باب القول في المراسيل**  
والمرسل ما انقطع اسناده وهو ان يروى عن  
لم يسمع منه وترك بينه وبينه واحدا في الوسط  
فلا يخلو اذ لك من احدا من ائمة ان يكون من  
مراسيل الصحابة او غيرهم فان كان من مراسيل  
الصحابة وجب العمل به لان الصحابة رضي الله عنهم  
نصّ مقطوع بعد التهمة وان كان ذلك من مراسيل  
غيرهم بطرقت فان كان من مراسيل غير عبيد بن  
المسيّب لم يعمل به وقال مالك وابو حنيفة لم يعمل به  
كالمرسل قال عيسى بن ابيان ان كان من مراسيل  
التابعين وتابع التابعين قبل وان كان من مراسيل  
غيرهم لم يقبل الا ان يكون المرسل مائما والدليل



على ما قلناه ان العدالة شرط في صحة الخبر والذي  
 ترك تسميته يجوز ان يكون عدلاً ويجوز ان لا يكون  
 عدلاً فلا يجوز قبول خبره حتى يعلم **فصل** وان  
 كان من مراسيل سعيد بن المسيب فقد قال الشافعي  
 رحمه الله مراسيله عندنا حسن فمن اصحابنا من  
 قال مراسيله حجة لانها تتبعت فوجدت كلها  
 مسانيد ومنهم من قال هي خيرها وانما استحسناها  
 الشافعي رحمه الله استيناساً بها لانها حجة  
**فصل** واما اذا قال اخبرني الثقة عن الزهري  
 فهو كالمُرسل لان الثقة مجهول عندنا فهو بمنزلة  
 من لم يذكره أصلاً واما خبر العنعنة وهو اذا  
 قال اخبرنا ما لك عن الزهري فهو مسند ومن الناس  
 من قال حكمه حكم المرسل وهذا خطأ لان الظاهر

السمع من الزهري وان كان بلفظ العنعنة فوجب  
 ان يقبل **فصل** واما اذا قال اخبرني عمر بن  
 عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم فنحن  
 ان يكون ذلك عن الجد الا دني وهو محمد بن عبد الله بن  
 عمرو فيكون مرسلًا ويحتمل ان يكون عن جده الاعلى  
 فيكون مسندًا ولا يحتاج به لانه يحتمل الارسال ولا  
 فلا يجوز اثباته بالشك الا ان ثبت انه ليس بروي  
 عن جده الاعلى فينبذ بحجة **باب صفة**  
**الراوي وقبول خبره اعلم**  
 انه لا يقبل الخبر حتى يكون راوي في حال السماع مميزاً  
 ضابطاً لانه اذا لم يكن الراوي بهذه الصفة عند  
 السماع لم يعلم ما روي وان لم يكن بالغاً عند السماع  
 جاز ومن الناس من قال يعتبران كونه في حال السماع



بالغار هذا خطأ لأن المسلمين اجمعوا على قبول  
 اخبار أحداث الصحابة رضي الله عنهم والعمل بما  
 سمعوه في حال الصغر كما بنى عتاس رضي الله عنه و  
 ابن الزبير والنعمان بن بشير وغيرهم فدل على ما قلنا  
**فصل** وينبغي ان يكون عدلًا محتسبًا للكبار  
 مستترها عن كل ما سقط المبرقة من المحون والشحف  
 والاكل في الشوق والبول في قارعه الطريق لانه اذا  
 لم يكن بهذه الصفة لم يؤمن ان ساهل في رواية  
 ما لا اصل له ولهذا رد على رضي الله عنه حديثه  
 ابى سنان الاسجعي وقال بوال على عقيب **فصل**  
 وينبغي ان يكون ثقة ما موثقا لا يكون كذابا ولا مهين  
 يزيد في الحديث ما ليس منه فان عرف بشئ من ذلك  
 لم يقبل حديثه لانه لا يؤمن ان يضيف الى رسول الله

صلى الله

صلى الله عليه وسلم ما لم يقله **فصل** وكذلك  
 يجب ان يكون غير مبتدع يدعو الناس الى البدعة  
 لانه لا يؤمن ان يضع الحديث على وفق بدعته  
 واما اذا لم يدع الناس الى البدعة فقد قيل ان  
 روايته يقبل والصحيح عندي انها لا تقبل  
 لان المبتدع فاسق فلا يجوز ان يقبل خبره  
**فصل** وينبغي ان يكون غير مدلس والتدليس  
 هو ان يروي عن من لم يسمع منه يوم انه سمع  
 منه او يروي عن رجل يعرف بنسب واسم فعلا  
 عن ذلك الى ما لا يعرف به من اسماء يوم انه غير  
 ذلك الرجل المعروف وقال كثير من اهل العلم بكرة  
 ذلك لانه لا يقدح ذلك في روايته وهو قول  
 بعض اصحابنا لانه لم يصرح بكذب ومن الناس



١٣٥  
مَنْ قَالَ يَرِدُ حَدِيثُ كَذَا فِي كَذَا يَهَامُ عَنْهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ  
تَوْهِيماً بِمَا لَا أَصْلَ لَهُ فَهُوَ كَالْمَصْرَجِ بِالْكَذِبِ وَفِي  
الْعَدُولِ عَنِ الْأَسْمِ الْمَشْهُورِ إِلَى غَيْرِهِ يُعَرَّبُ بِالرَّوَايَةِ  
عَمَّنْ لَعَلَّ غَيْرُهُ يُرْضَى فَوْجِبُ التَّوَقُّفِ عَنْ حَدِيثِهِ  
**فصل** ويجب أن يكون ضابطاً حال الرواية  
مَحْصُلاً لِمَا رُوِيَ فَأَمَّا إِذَا كَانَ مَغْفِلاً لَمْ يَقْبَلْ  
خَبَرُهُ فَإِنَّهُ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَرُودَ مَا لَمْ يَسْمَعْهُ فَإِنْ كَانَ  
لَهُ حَالُ غَفْلَةٍ وَحَالُ تَيَقُّظٍ فَمَا رُوِيَ فِي حَالِ تَيَقُّظِهِ  
مَقْبُولٌ كَمَا كَانَ رُوِيَ عَنْهُ حَدِيثٌ وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ رَوَاهُ فِي  
حَالِ التَّنَظُّظِ أَوْ فِي حَالِ الْغَفْلَةِ لَمْ يَعْمَلْ بِهِ بَابُ  
**القول في الجرح والتعديل** وحملته  
أَنَّ الرَّوَايَةَ لَا يَحْتَلُونَ أَنَّ كَوْنَهُ مَعْلُومٍ الْعَدَالَةِ أَوْ  
مَعْلُومٍ الْفُسْطِقِ أَوْ مَجْهُولٍ الْحَالِ فَإِنْ كَانَتْ عَدَالَتُهُ

معلومة

معلومة كالصحابة رضي الله عنهم وأفاضل التابعين  
رَحِمَهُمُ اللَّهُ كَالْحَسَنِ وَعُطَاوٍ وَالشَّعْبِيِّ وَالْخُفِيِّ وَ  
أَجْلَاءِ الْفُقَهَاءِ كَالْكَافِيِّ وَسَفِينِ بْنِ خَيْفَةَ وَشَاغِي  
وَاحِدٍ وَاسْتَحْيَى وَمَنْ تَجَرَّ بِجُرَاهُمْ وَجِبَ قَبُولُ خَبَرِهِمْ  
وَلَمْ يَجِبِ الْبَحْثُ عَنْ عَدَالَتِهِمْ وَذَهَبَتْ الْمُعْتَبَرَةُ  
الْمُسْتَدْعَةُ إِلَى أَنْ فِي الصَّحَابَةِ قِسَامًا وَهُمْ الَّذِينَ  
قَاتَلُوا عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ وَالشَّامِ  
حَتَّى اجْتَرَأُوا وَأُولُو خِيَابِ فَوَاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَاطْلُقُوا  
هَذَا الْقَوْلَ عَلَى طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ  
وَهَذَا قَوْلٌ عَظِيمٌ فِي السَّلَفِ وَالذَّلِيلُ عَلَى فُسَادِ قَوْلِهِمْ  
أَنَّ عَدَالَتَهُمْ قَدْ ثَبَتَتْ وَبَرَاهِنُهُمْ قَدْ عُرِفَتْ فَلَا يَجُوزُ  
أَنْ يَزُولَ عَمَّا عَرَفْنَاهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ وَلَا نَهْ لَمْ يَظْهَرْ  
مِنْهُمْ مَعْصِيَةٌ اعْتَمَدُوهَا وَأَمَّا دَارَتْ بَيْنَهُمْ حُرُوفٌ

بن أهولة



كانوا فيها متاولين ولهذا امتنع خلق كثير من خيار  
 الصحابة والتابعين رحمهم الله عن معاوية على رضي  
 عنه واستعفوا عن القتال معه لما دخل عليهم من  
 الشبهة في ذلك كسعد بن ابى وقاص وابن عمر  
 واصحاب ابن مسعود وغيرهم رحمهم الله ولهذا  
 كان على عليه السلام باذن في قبول شهادتهم و  
 الصلوة معهم فلم يجز ان يقدح ذلك في عدالتهم  
**فصل** في ما ابوبكر ومن جلد معه في القدر  
 فان اخبارهم مقبولة لانهم لم يخرجوه مخرج القدر  
 وانما اخرجوه مخرج الشهادة وانما جلد هم عمر  
 رضي الله عنه باجتهاده فلم يجز ان يقدح ذلك في  
 عدالتهم **فصل** وان كان معلوم الفسق لم يقبل  
 خبره سواء كان فسقة بتاويل او بغير تاويل وقال  
 بعض المتكلمين يقبل خبر الفاسق بتاويل اذا كان

خبر  
شأن

امينا

امينا في دينه حتى الكافرو الدليل على ما قلناه  
 قوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا  
 ولم يفرق ولا نه اذا لم يخرج التاويل عن  
 كونه كافرا او فاسقا لم يخرج عن ان يكون مردود  
 الخبر **فصل** وان كان مجهول الحال لم يقبل  
 خبره حتى يثبت عدالة وقال اصحاب ابى حنيفة  
 يقبل والدليل على ما قلناه ان كل خبر لم يقبل من  
 الفاسق لم يقبل من مجهول العدالة كالشهادة  
**فصل** وجب البحث عن العدالة الباطنة كما  
 يجب ذلك في الشهادة ومن اصحابنا من قال  
 يكفي السؤال عن العدالة في الظاهر فان مبناه  
 على الظاهر واحسن الظن ولهذا يجوز قبوله من  
 العبد **فصل** فان اشترك رجلان في الاسماء



والنائب أحدهما عدل والآخر فاسق فروي خبر  
 عن هذا الاسم لم يقبل حتى يعلم انه عن العدل  
**فصل** وثبت التعديل والجرح في الخبر بواحد  
 ومن اصحابنا من قال لا يثبت الا من نفسين كتركية  
 اليهود والا قول اصح لان الخبر يقبل من واحد  
 فلكذلك تزكية المخبر **فصل** ولا يقبل التعديل  
 الا ممن يعرف شروط العدالة وما يفسق به الا فساق  
 لاننا لو قبلنا ممن لا يعرف لم يامن ان يشهد بعدالة  
 من هو فاسق او فسق من هو عدل **فصل**  
 يكفي في التعديل ان يقول هو عدل ومن اصحابنا من  
 قال يحتاج ان يقول هو عدل على وجه ومن الناس من  
 قال لا بد من ذكر ما صار به عدلا والدليل على انه يكفي قوله  
 عدل ان قوله عدل يجمع انه عدل عليه وله فلا يحتاج الي

الزيادة

الزيادة عليه والدليل على انه لا يحتاج الى ذكر ما  
 صار به عدلا انا لا يقبل الا قول من يعرف شروط  
 العدالة فلا يحتاج الى بيان شروط العدالة  
**فصل** ولا يقبل الجرح الا مفسرا فاما اذا  
 قال هو ضعيف او فاسق لم يقبل وقال ابو حنيفة  
 اذا قال هو فاسق قبل من غير تفسير وهذا غير  
 صحيح لان الناس مختلفون فيما يرد به الخبر  
 وفسق به الانسان فربما اعتقد في امرانه  
 جرح وليس محرج فوجب بيانه **فصل**  
 فان عدله واحد وجرحه آخر قدم الجرح على التعديل  
 لان مع شاهد الجرح زيادة علم فقدم على المزكي  
**فصل** فان روى عن المجهول عدل لم يكن ذلك  
 تعديلا وقال بعض اصحابنا ان ذلك تعديل والدليل



على فساد ذلك انا نجد العدو يروون عن المدعي  
والكذابين ولهذا قال الشعبي اخبرني الحرث  
الاعور وكان والله كذا ابا فلم يكن في الرواية  
عنه دليل على التعديل **فصل** فاما اذا عمل  
العدل بخبره وصرح انه عمل بخبره فهو تعديل لانه  
لا يجوز ان يعمل به الا وقد قبله وان عمل بموجب خبره  
ولم يسمع منه انه عمل بالخبر لم يكن ذلك تعديلا  
لانه قد عمل بموجب الخبر من جهة القياس او دليل  
غيره فلم يكن ذلك تعديلا **باب القول**  
**في كيفية الرواية وما يتصل**  
بها والاختيار في الرواية ان يروي الخبر بلفظه  
لقوله صلى الله عليه وسلم نضر الله امرأ سمع

مقالتي

مقالتي فوعاها ثم اذاها كما سمع فرب حامل فقه  
غير فقيه ورب حامل فقه الى من هو افقه منه  
فان اورد الرواية بالمعنى نظرت فان كان ممن لا  
يعرف معنى الحديث لم يحز ذلك لانه لا يؤمن ان  
يغير معنى الحديث وان كان ممن يعرف معنى الحديث  
نظرت فان كان في خبره تحتمل لم يحز ان يروي  
بالمعنى لانه ربما نقل بلفظ لا يودى مراد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فلا يجوز ان تصرف فيه وان  
كان خبرا ظاهرا فغير وجهان من اصحابنا من  
قال لا يجوز لانه ربما كان التعبد فيه بالنظر ككبيرة  
الصلوة والثاني انه يجوز وهو الاصح لانه  
يودى معناه فقام مقامه ولهذا يروى عن النبي  
صلى الله عليه وسلم انه قال اذا اصبحت المعنى فلا بأس



**فصل** ولاولى ان روى الحديث بتمامه فان روى  
 البعض وترك البعض لم يجز ذلك على قول من يقول  
 ان نقل الحديث بالمعنى لا يجوز فاما على قول من يقول  
 ان ذلك جائز فقد اختلفوا في هذا فتهم من قال ان كان  
 قد نقل ذلك هو وغيره بتمامه مرة جاز ان نقل البعض  
 مما وان لم يكن قد نقل ذلك لا هو ولا غيره لم يجز  
 منهم من قال ان كان يتعلق ببعضه بعض لم يجز وان  
 كان الخبر يشتمل على حكمين لا يتعلق احدهما بالآخر جاز  
 نقل احدهما حكمين وترك الآخر وهو الصحيح ومن الناس  
 من قال لا يجوز ذلك بكل حال والدليل على الصحيح ما  
 اخبرناه هو انه اذا يتعلق ببعضه بعض كان في ترك بعضه  
 عبر لا نه ربما عمل بظاهره فخل بشرط من شروط الحكم  
 واذا لم يتعلق ببعضه بعض فهو كالخبرين يجوز نقل

احدهما

**فصل** وينبغي لمن لا يحفظ  
 الحديث ان يروي من الكتاب وان كان يحفظ  
 فلاولى ان يروي من الكتاب لانه احوط وان  
 رواه من حفظه جاز واما اذا لم يحفظه وعنده  
 كتاب فيه سماعه بخطه وهو يذكر انه سمع هذا  
 الجزء جاز ان يروي به وان لم يذكر كل حديث فيه  
 وان لم يذكر انه سمع هذا الجزء فهل يجوز ان يروي به  
 فيه وجهان احدهما يجوز وعليه يدل قوله في الرسالة  
 والثاني لا يجوز وهو الصحيح لانه لا يامن ان يكون  
 قد نقر على خطه فلا يجوز الرواية بالشك **فصل**  
 فاما اذا روي عن شيخ ثم نسي الشيخ الحديث  
 لم يستط الحديث وقال الكرخي من اصحاب ابي حنيفة  
 يستط الحديث وهذا غير صحيح لان الراوى عنه ثقة



١٤٠  
ويجوز ان يكون الشيخ قد نسي فلا تستطرو رواية صحيحة  
في الظاهر فاما اذا احمدا الشيخ الحديث وكذب  
الراوي عنه سقط الحديث لانه قطع بالبحود و  
ويرد الحديث فتعارضت روايته وجود الشيخ  
فستقط ولا يكون هذا التكذيب قد حاق بالراوي عنه  
لانه كما يكذب الشيخ فهو ايضا يكذب الشيخ **فصل**  
واذا قرأ الشيخ عليك الحديث جاز ان يقول  
سمعتة وحدتي واخبرني وقرأ على وسواء قال  
اروه عني او لم يقل وان امل على عليك جاز جميع  
ما ذكرناه ويجوز ان تقول امل على لان جميع ذلك  
صدق واما اذا قرأت عليه الحديث وهو ساكت  
يسمع لم يجز ان يقول سمعتة ولا حدثني ولا اخبرني  
ومن الناس من قال يجوز ذلك وهذا خطأ لانه

لم يوجد شيء من ذلك وان قال هو كما قرأت  
على فاقرة بجازان يقول اخبرني ولا يجوز ان  
يقول حدثني لان الاخبار يستعمل في كل ما  
يتضمن الاعلام والحديث لا يستعمل الا فيما  
يسمعه مشافهة فاما اذا اجاز له لم يجز ان  
يقول حدثني ولا اخبرني ويجوز ان يقول اجاز لي  
واخبرني جازة وجب العمل به وقال بعض اهل  
الظاهر لا يجب العمل به وهذا خطأ لان المقصد  
ان يثبت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم و  
لا فرق بين النطق به وبين ما يقوم مقامه فاما  
اذا كتب اليه رجل وعرف خطه جاز ان يقول  
كتب الي به واخبرني كتابة ومن اصحابنا من  
قال لا يعمل بالخط كما لا يعمل به في الشهادة و



هذا غير صحيح لأن الأخبار منها على حشر الظن  
**باب بيان ما يرد به خبر**  
**القول جلد** إذا روى الخبر ثقة كذا بأمر  
 أحدها أن مخالفات العقول فعلم بطلان  
 لأن الشريعة إنما ردت بمخوات العقول فاما  
 خلاف العقول فلا والثاني أن مخالف نص كتاب  
 أو سنة متواترة فيعلم أنه لا أصل له أو منسوخ  
 والثالث أن مخالف الإجماع فيستدل به على أنه  
 منسوخ أو لا أصل له لأنه لا يجوز أن يكون صحيحا  
 غير منسوخ وتجمع الأمة على خلافه والرابع أن  
 نفرد الواحد برواية ما يجب على الكافة علمه  
 فيدل ذلك على أنه لا أصل له لأنه لا يجوز أن يكون  
 له أصل ونفرد هو بعلمه من بين الخلق العظيم

والخامس أن نفرد برواية ما جرت العادة  
 أنه نقله أهل التواتر فلا يقبل لأنه لا يجوز أن  
 سفرد في مثل هذا الرواية فاما إذا ورد مخالفا  
 للمقياس أو انفرد الواحد برواية ما يعم به البلوى  
 لم يرد وقد حكينا الخلاف في ذلك فاعني عن  
 الاعادة **فصل** واما إذا انفرد سفل حديث  
 واحد لا سرونه غيره لم يرد خبره وكذلك لو  
 انفرد باسناد ما ارسله غيره أو رفع ما أوقفه  
 غيره أو زيادة لا نقلها غيره وقال بعض أصحاب  
 الحديث يرد وقال أصحاب <sup>الشيعة</sup> لا يرد  
 ينقل نقل الأصل لم يقبل وهذا خطأ لأنه يجوز  
 أن يكون أحدهما سماع الحديث كله والآخر سماع  
 بعضه أو أحدهما سماع مسندا أو مرفوعا والآخر



بذلك

بيناه

سمعه من سلا او موقوف فلا تترك رواية اليقظة  
 لذلك **باب القول في ترجيح**  
**احد الخبرين على الآخر** وجملة  
 انه اذا تعارض خبران وامكن الجمع بينهما وترتب  
 احدهما على الآخر في الاستعمال فعمل وان لم يمكن  
 ذلك وامكن نسخ احدهما بالآخر فعمل على ما بينته  
 في باب بيان الادلة التي تجوز التخصيص بها  
 وما لا تجوز وان لم يمكن ذلك ترجح احدهما على  
 الآخر بوجه من وجوه الترجيح والترجيح في الخبر  
 تدخل في موضعين احدهما في الاسناد والاخر في  
 المتن فاما الترجيح في الاسناد فمن وجوه احدها  
 ان يكون احدا الراويين صغيرا والاخر كبيرا فيقدم  
 رواية الكبير لانه اضبط ولهذا قدم ابن عمر رضي الله

عنه

عنه روايته في افراد على رواية انس فقال ان انسا  
 كان صغيرا يتوكل على النساء وهن متكشفات  
 وانا احذ بزمام ناقة رسول الله صلى الله عليه و  
 سلم يسيل على لعابها والثاني ان يكون احدهما  
 افقه فيقدم على من دونه لانه اعرف بما سمع و  
 الثالث ان يكون احدهما اقرب الى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فيقدم لانه اوعى والرابع  
 ان يكون احدهما مابشر للقصة او تتعلق القصة  
 به فيقدم لانه اعرف من الاجنبي والخامس ان يكون  
 احدا الخبرين اكثر رواية فيقدم على الآخر ومن احبنا  
 من قال لا تقدم كما لا تقدم في الشهادة بكثرة العدد  
 والاول اصح لان قول الجماعة اقوى في الظن والعدد



عز وجل  
 من السهو ولهذا قال الله تعالى ان يصل احداها  
 فذكر احداها الاخرى والسادس ان يكون احد  
 الراويين اكثر صحة فروايته أولى لانه اعرف بما  
 دام من السنن والتابع ان يكون احدهما احسن  
 سياقا للحديث فيقدم لحسن عنائه بالحنو والثبات  
 ان يكون احدهما متاخرا لاسلامه فقدم لانه يحفظ  
 اخرا لم يزل من النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك  
 اذا كان احدهما متاخرا لصحة والاخر متقدما  
 للصحة كابن عباس وابن مسعود فرواية المتأخر  
 منهما يقدم وقال أصحاب أبي حنيفة لا يقدم  
 بالمتأخر لان المتقدم عاش حتى مات رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فساوى المتأخر في الصحة  
 وزاد عليه بالتقدم وهذا غير صحيح لانه وان كان

قد ساوى المتأخر في الصحة الا ان سماع المتأخر  
 متحقق التأخير وسماع المتقدم محتمل التأخير  
 والتقديم فاما خريقتنا او لا ولهذا قال ابن عباس  
 كنا ما حدث من اوامر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بالاحداث فالأحدث والتاسع ان يكون أحد  
 الراويين اوسع واشد احتياطا فيهما يروي فقدم  
 رواية لا احتياطة في النقل والعاشرون كون احدهما  
 قد اضطرب لفظه والاخر لم يضطرب فيقدم من  
 لم يضطرب لفظه لان اضطراب لفظه يدل على  
 ضعف حفظه والحادي عشر ان يكون أحد الخبرين  
 من رواية اهل المدينة فقدم على رواية غيرهم عليها  
 ياترون افعال رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه



١٢٣  
 التي مات عنها فهم اعرف بذلك من غيرهم  
 والثاني عشر ان يكون راوي احد الخبرين قد اختلفت  
 عنه الرواية والاخر لم يختلف عنه فاختلف اصحابنا  
 في ذلك فمنهم من قال يتعارض الروايتان عن من  
 اختلفت الرواية عنه وتسقطان وتبقى رواية من  
 لم يختلف عنه الرواية ومنهم من قال لا يخرج احد  
 الروايتين عمن اختلفت الرواية عنه على الرواية  
 الاخرى برواية من لم يختلف عنه الرواية  
 ولما ترجيح المتن من وجوه احدها ان يكون احد  
 الخبرين موافقا للدليل اخر من كتاب او سنة او اجماع  
 او قياس فنقدم على الاخر لما ضده الدليل له والثاني  
 ان يكون احد الخبرين عملا به الايمة فهو اولى لان علمهم  
 به دليل على انه اخر الاخرين واولاهما وهكذا اذا عمل

باحد الخبرين اهل الحرمين فهو اولى لان علمهم به يدل  
 على انه قد استقر عليه الشئ وورثته والثالث  
 ان يكون احدهما يجمع النطق والدليل فيكون اولى  
 لانه اس والترابع ان يكون احدهما نطقا والاخر  
 دليلا فالنطق اولى من الدليل لان النطق يجمع عليه  
 والدليل يختلف فيه والخامس ان يكون احدهما قولا  
 وفعل والاخر احدهما فالذي يجمع القول والفعل  
 اولى لانه اقوى لتطاهر الدليلين وان كان احدهما  
 قولا والاخر فعلا ففيه اوجه وقد مضت في باب  
 الافعال والسادس ان يكون احدهما قصدا بالحكم  
 والاخر لم يقصد بالحكم فالذي قصده الحكم اولى  
 لانه ابلغ في بيان الغرض وافادة المقصود والسابع  
 ان يكون احدهما ورد على سبب والاخر ورد على غير



سبب فالذي ورد على غير سبب اولي لانه متفق على  
 عمومه والوارد على سبب مختلف في عمومه والثاني  
 ان يكون احدا خبرين قضى به على الاخر فالذي قضى به  
 منهما اولي لانه ثبت له حق التقديم والتاسع ان يكون  
 احدهما اثباتا والاخر نفيافقدم الاثبات لان الميث  
 زيادة علم فالأخذ برواية اولي والعاشران يكون احدهما  
 ناقلا والاخر مبدقا فالناقل اولي لانه يعدل حكميا  
 والحادي عشر ان يكون في احدهما احتياط فمقدم على  
 الذي لا احتياط فيه لان الاحتياط للمدين اسلم  
 والثاني عشر ان يكون يقتضي الحظر والاخر يقتضي الابا  
 فيه وجهان احدهما انها سواء والثاني ان الذي  
 يقتضي الاباحة الحظر اولي وهو الصحيح لانه احوط  
**باب القول في الاجماع**

ذكر

القول في الاجماع وما يشبه ذكره من اجماع واشتات

# ذكر معاني الاجماع واشتات

الاجماع في اللغة محتمل معنيين احدهما الاجتماع  
 على الشيء والثاني العزم على الامر والقطع به من  
 قولهم اجمعت على الشيء اذا عزمتم عليه واما في  
 الشرع فهو اتفاق علماء العصر على حكم الحادثة  
 وهو حجة من حجج الشرع ودليل من

## فصل

ادلة الاحكام مقطوع به على صحة معنييه وقال وذهب  
 النظام والرافضة ليس بحجة ومنهم من قال لا  
 انعقاد الاجماع ولا سبيل الى معرفته والدليل على  
 انه يتصور انعقاده هو ان الاجماع انما انعقد  
 عن دليل من نص او استنباط واهله مأمورون  
 بطلب ذلك الدليل ودواعيهم متوفرة للاحتياط  
 في صابته فصح اتفاقهم على ادراكه والاجماع على حجة

الاجماع

الاجماع



١٤٥  
كما يصح اجتماع الناس على رؤية الهلال و  
الصوم والفطر بسببه والدليل على امكان  
معرفة ذلك من جهةهم صحة السماع منهم  
والخبر عن غاب فمعرف بذلك اتفاههم كما تعرف  
اديان اهل الملل مع تفرقهم في البلاد وتباعدهم  
في الاقطار والدليل على انه حجة قوله تعالى وَنَ  
يُشَاقِقُ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَ  
يَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ  
جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا فواعد عز وجل على  
اتباع غير سبيل المؤمنين فدل على ان اتباع سبيلهم  
واجب ومخالفتهم حرام وايضا قوله صلى الله  
عليه وسلم لا يجتمع ائمتي على الخطا وروى لا يجتمع  
ائمتي على الضلالة وقوله صلى الله عليه وسلم

مَنْ فارق الجماعة قِيلَ شَبْرٌ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ  
الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ وَنَهَىٰ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
عَنِ الشُّذُوزِ وَقَالَ مَنْ شَذَّ شَذَّ فِي النَّارِ فَلَا  
عَلَىٰ وَجُوبِ الْعَمَلِ بِالْإِجْمَاعِ **فصل** الاجماع  
حجة من جهة الشرع ومن الناس من قال هو  
حجة من جهة الشرع والعقل جميعا وهذا  
لان العقل لا يمنع اجتماع الخلق الكثرة على الخطا  
ولهذا اجمع اليهود على كفرتهم والنصارى على  
كفرتهم على ما هم عليه من الكفر والضلالة فدل  
على ان ذلك ليس بحجة من جهة العقل **باب**  
**ذكر ما يعقد عند الاجماع وما**  
**جعل الاجماع حجة فيه اعلم**



١٤٧  
ان الاجماع لا ينعقد الا عن دليل فاذا رايتهم قد اجتمعوا  
على حكم علمنا ان هناك دليلا جميعهم سوا عرفنا ذلك الدليل  
اولم يعرفه ويجوز ان نعتقد عن كل دليل يثبت به الحكم  
كادلة العقل في الاحكام ونص الكتاب والسنة و  
فخواها وافعال رسول الله صلى الله عليه وسلم و  
اقراره والقياس وجميع وجوه الاجتهاد وقال  
داود وابن جرير لا يجوز ان نعتقد الاجماع من جهة  
القياس فاما داود فبناه على ان القياس ليس بحجة  
وبحجى الكلام على ذلك ان شاء الله واما ابن جرير  
فالدليل على فساد قوله هو ان القياس دليل من  
ادلة الشرع فجاز ان نعتقد الاجماع من جهة  
كالكتاب والسنة **فصل في الاجماع**  
حجة في جميع الاحكام الشرعية كالعبادات

والمعاملات

والمعاملات واحكام الدماء والقروح وغير  
ذلك من الحلال والحرام والفتاوى والاحكام فاما  
الاحكام العقلية فهي على ضربين احدهما ما يجب  
بعدم العلم به على السمع كحدث العالم واثبات الصانع  
جل وعز واثبات صفاته وما اشبهها فلا يكون  
الاجماع حجة فيه لا ناقلين ان الاجماع دليل شرعي  
ثبت بالسمع فلا يجوز ان يثبت حكما بحجة معرفة  
قبل السمع كما لا يجوز ان يثبت الكتاب بالسنة  
اذا الكتاب يجب العلم به قبل السنة والثاني مما لا  
تقدم العلم به على السمع وذلك مثل جواز الرؤية و  
غفران الذنوب وغيرهما مما يجوز ان يعلم به بعد  
السمع فالاجماع حجة فيها لانه يجوز ان يعلم بعد الشرع  
والاجماع من ادلة الشرع فجاز اثبات ذلك به



١٢٤١  
وَأَمَّا أُمُورُ الدُّنْيَا كَتَجْهِيرِ الْجِيُوشِ وَتَدِيرِ الْحُرُوبِ  
وَالْعِمَارَةِ وَالزَّرَاعَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ مَصَالِحِ الدُّنْيَا  
فَالْإِجْمَاعُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ فِيهَا لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ فِيهَا لَيْسَ بِكَبِيرٍ  
مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ ثَبَتَ  
أَنَّ قَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَّا هُوَ حُجَّةٌ فِي أَحْكَامِ  
الشَّرْعِ دُونَ مَصَالِحِ الدُّنْيَا وَلِهَذَا رَوَى أَنَّهُ صَلَّى  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَزَلَ مِنْزِلًا فَقِيلَ لَهُ إِنَّهُ لَيْسَ بِرَأْيٍ مِنْكُمْ  
**بَابُ مَا عُرِفَ بِهِ الْإِجْمَاعُ أَعْلَمُ**  
أَنَّ الْإِجْمَاعَ يُعْرَفُ بِقَوْلٍ وَفِعْلٍ وَقَوْلٍ وَقَرَارٍ وَ  
فِعْلٍ وَقَرَارٍ فَمَا الْقَوْلُ فَهُوَ أَنْ تَتَّفَقَ قَوْلُ الْجَمِيعِ عَلَى  
الْحُكْمِ بَأَن يَفْعَلُوا كَالَّذِي هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ وَ  
الْفِعْلُ أَنْ يَفْعَلُوا كَالَّذِي هُوَ الشَّيْءُ وَهَلْ يَشْتَرُطُ انْقِرَاضُ  
العَصْرِ فِي هَذَا أَمْ لَا فِيهِ وَجِهَانِ مِنَ اصْحَابِنَا مِنْ

قَالَ

قَالَ يَشْتَرُطُ فِيهِ انْقِرَاضُ الْعَصْرِ فَإِذَا لَمْ يَنْقُضِ الْعَصْرَ  
لَمْ يَكُنْ إِجْمَاعًا وَلَا حُجَّةً وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ إِنَّهُ إِجْمَاعٌ وَلَا  
يَشْتَرُطُ انْقِرَاضَ الْعَصْرِ وَهُوَ الْأَصَحُّ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ وَلَا أَنْ مِنْ  
جَعَلَ قَوْلَهُ حُجَّةً لَمْ يُعْتَبَرْ مَوْتُهُ فِي كَوْنِهِ حُجَّةً كَالرَّسُولِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِذَا قُلْنَا أَنَّ ذَلِكَ إِجْمَاعٌ وَ  
الاصْحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى قَوْلٍ وَلَمْ يَنْقُضُوا الْعَصْرَ  
لَا أَحَدٌ مِنْهُمْ أَنْ رَجَعَ عَمَّا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ فَإِنَّ كِبَرَهُمْ  
صَغِيرٌ وَصَارَ مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ بَعْدَ إِجْمَاعِهِمْ  
لَمْ يُعْتَبَرْ قَوْلُهُ وَلَمْ يُجْزَلْ مَخَالَفَتُهُمْ وَإِذَا قُلْنَا أَنَّهُ  
لَيْسَ بِإِجْمَاعٍ وَإِنْ انْقَرَضَ الْعَصْرُ يَشْتَرُطُ جَازِلُهُمْ  
الرَّجُوعُ عَمَّا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ وَجَازِلُهُمْ كِبَرُهُمْ وَ  
صَارَ مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ أَنْ مَخَالَفَتُهُمْ **فَصَلَّى**



وَأَمَّا الْقَوْلُ وَالْأَقْرَارُ فَهُوَ أَنْ يَقُولَ بَعْضُهُمْ قَوْلًا  
وَيُنْشِرُ ذَلِكَ فَيَسْكُتُونَ عَنْ مَخَالَفَتِهِ وَالْفِعْلُ وَ  
الْأَقْرَارُ هُوَ أَنْ يَفْعَلَ بَعْضُهُمْ شَيْئًا وَيَتَّصِلَ بِالْبَاقِينَ  
فَيَسْكُتُونَ عَنِ الْإِنْكَارِ عَلَيْهِ وَالْمَذْهَبُ أَنَّ ذَلِكَ  
حُجَّةٌ وَاجِبَةٌ بَعْدَ انْقِرَاضِ الْعَصْرِ وَقَالَ النَّصَّابِيُّ هُوَ  
حُجَّةٌ وَلَكِنْ لَا يُسَمَّى اجْمَاعًا وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ بْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ  
أَنْ كَانَ ذَلِكَ فِتْيَا فَقِيهِ فَيَسْكُتُونَ عَنْهُ فَهُوَ حُجَّةٌ  
وَأَنْ كَانَ ذَلِكَ حُكْمَ إِمَامٍ أَوْ حَاكِمٍ لَمْ يَكُنْ حُجَّةً وَقَالَ  
دَاوُدُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ وَلَا اجْمَاعٌ بِحَالٍ وَالْدَّلِيلُ عَلَى مَا  
قُلْنَا هُ الْعَادَةُ أَنَّ أَهْلَ الْجَهْدِ إِذَا سَمِعُوا  
جَوَابًا فِي حَادِثَةٍ حَدِيثَ اجْتِهَدُوا وَأُظْهِرُوا مَا  
عِنْدَهُمْ فَلَمَّا لَمْ يَظْهَرِ الْخِلَافُ دَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ قَدَرَضُوا  
بِذَلِكَ وَأَمَّا قَبْلَ انْقِرَاضِ الْعَصْرِ فَقِيهِ طَرِيقَانِ مِنْ  
أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ وَجَهًا وَاحِدًا قَرَنَهُمْ

مَنْ قَالَ عَلَى وَجْهَيْنِ كَالْاجْمَاعِ مِنْ جِهَةِ الْقَوْلِ وَ  
النَّهْلِ **بَابُ مَا يَصِحُّ مِنَ الْاجْمَاعِ**  
**وَمَا لَا يَصِحُّ وَمَنْ يَعْتَقِدُ قَوْلَهُ**  
**وَمَنْ لَا يَفْقَهُ** اعْلَمْ أَنَّ اجْمَاعَ مَا يَرَاهُ الْأَمَمُ  
سِوَى هَذِهِ الْأُمَّةِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ لَوْ  
كُلُّ أُمَّةٍ حُجَّةٌ وَهِيَ اخْتِيَارُ أَبِي اسْحَقَ الْأَسْفَرَاينِيِّ وَالْدَّلِيلُ  
عَلَى فُسَادِ ذَلِكَ مَا بَيَّنَّا أَنَّ الْاجْمَاعَ إِنَّمَا صَارَ حُجَّةً  
بِالشَّيْءِ وَلَمْ يَرُدَّ الشَّيْءُ إِلَّا بِعَصْمَةِ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَتَوَجُّبِ  
جَوَازِ الْخَطَا عَلَى مَنْ سِوَاهَا مِنَ الْأَمَمِ **فصل**  
أَمَّا هَذِهِ الْأُمَّةُ فَاجْمَاعُ عَلِيٍّ كُلِّ عَصْرٍ مِنْهُمْ حُجَّةٌ عَلَى  
الْعَصْرِ الَّذِي بَعْدَهُمْ وَقَالَ دَاوُدُ اجْمَاعُ غَيْرِ الصَّحَابَةِ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَيْسَ بِحُجَّةٍ وَالْدَّلِيلُ عَلَى مَا قُلْنَا قَوْلُهُ عَالِي



١٥٠  
ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى  
يتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ولم يفرق و  
نوله صلى الله عليه وسلم لا يخلو عصر من قائم لله  
عز وجل بحجة ولأنه اتفاق من علماء العصر على حكم  
الحادثة فاشبه الصحابة رضي الله عنهم **فصل**  
واعتبر في صحة الاجماع اتفاق جميع علماء العصر على  
حكم الحادثة خالف بعضهم لم يكن ذلك اجماعا قل  
المخالفون او كثر او قال ابن جرير اذا خالف الواحد  
او الاثنان كان اجماعا ومن الناس من قال ان  
كان المخالفون اقل عددا من الموافقين لم يعتد  
بخلافهم وقال بعضهم ان كان المخالفون عددا  
لا يقع العلم بخبرهم لم يعتد بهم ومن الناس من قال  
اذا اجمع اهل الحرمين مكة والمدينة والمصرين الكوفة

والبصرة لم يعتد بخلاف غيرهم وقال مالك اذا  
اجمع اهل المدينة لم يعتد بخلاف غيرهم وقال  
الابهرى من اصحابه انما اراد فيما طرقت الا  
كالجناس والصناع وقال بعض اصحابه انما  
اراد به الترجيح بنقلهم وقال بعضهم انما اراد  
به في زمن الصحابة والتابعين وتابعي التابعين  
رضي الله عنهم وقال بعض الفقهاء اذا اجمع الخلفاء  
الاربعة رضي الله عنهم لم يعتد بغيرهم وقالت الزا  
اذا قال على كرم الله وجهه لم يعتد بغيره والدليل  
على فساد هذه الاقاويل ان الله سبحانه انما اوجب  
اتباع سبيل جميع المؤمنين فدل على انه اذا خالف  
بعضهم جاز ولا ن النبي صلى الله عليه وسلم انما اخرج  
عن عصمة جميع الامة فدل على جواز الخطاء على



١٥١  
**فصل** ويعتبر في صحة الاجماع اتفاق كل من  
كان من اهل الاجتهاد سواء كان مُدْرِسًا مشهورًا  
او خاملاً مُسْتَوْرًا وسواء كان عدلاً أمينًا او فاسقًا  
مُتَّبِعًا لان المعقول في ذلك على الاجتهاد والمجتهدين  
كالشهور والناسق كالعدل في ذلك **فصل**  
فرق بين ان يكون المجتهد من اهل عصرهم او التحق بهم  
من العصر الذي بعدهم وصار من اهل الاجتهاد عند  
الحادثة كالتابعي اذا ادرك الصحابة في حال حدوث  
الحادثة وهو من اهل الاجتهاد ومن اصحابنا من قال  
لا يعتد بقول التابعي مع الصحابة والدليل على ما قلنا  
هو ان سعيد بن المسيب والحسن واصحاب عبد  
كشوح والاسود وعلقمة كانوا يجتمعون في زمن  
الصحابة رضي الله عنهم اجمعين ولم ينكر عليهم احد

ولا من اهل الاجتهاد عند حدوث الحادثة فاعتد  
بقوله كاصغر الصحابة رضي الله عنهم **فصل**  
واما من خرج من الملة بتاويل وبغية تاويل فلا يعتد  
بقوله في الاجماع فاذا اسلم وصار من اهل الاجتهاد  
عند الحادثة اعتد بقوله فان اعتد الاجماع وهو كافر  
ثم اسلم وصار من اهل الاجتهاد فان قلنا ان انقراض  
العصر ليس بشرط لم نعتد بقوله وان قلنا انه شرط  
اعتد بقوله فان خالفهم لم يكن اجماع **فصل**  
من لم يكن من اهل الاجتهاد في الاحكام العامة والمتكلمين  
والاصوليين لم يُعتد بقولهم في الاجماع وقال  
بعض المتكلمين يُعتد بقول العامة في الاجماع وقال  
بعضهم يُعتد بقول المتكلمين والاصوليين وهذا  
غير صحيح لان العامة لا يعرفون طرق الاجتهاد فهم



١٥٢  
كالصبيان وأما المتكلمون والاصوليون فلا يعرفون  
جميع طرق الاجتهاد حكام فلا يعتبر قولهم كالفقهاء  
إذا لم يعرفوا اصول الفقه **باب الاجماع**  
**بعد الخلاف** إذا اختلفت الصحابة في المسئلة  
رضي الله عنهم على قولين وانقض العصر عليه جاز  
للتابعين ان يتفقوا على احدها ومن اصحابنا من  
قال لا يتصور ذلك لان اختلافهم على قولين حجة  
على جواز الاخذ بكل واحد منهما لا يجوز عليها الخطا  
واجماع التابعين على تحريم احدها حجة لا يجوز عليها  
الخطا فلا يصح اجتماعهما وهذا غير صحيح لان  
الصحابة اذا اجتمعت على جواز الاخذ بكل واحد  
من القولين صار التابعون في القول بتحريم احدها  
بعض الامة والخطاء جابر على بعض الامة **فصل**

وإذا

وإذا اجمع التابعون على احد القولين لم يزل ذلك  
خلاف الصحابة ويجوز لتابعي التابعين الاخذ  
بكل واحد منهما وقال ابو علي بن خيران والقيس  
نزل الخلاف ورصي المسئلة اجماعا وهو قول  
المعتزلة والدليل على ما قلناه ان اختلفا فهم على قولين  
اجماع على جواز الاخذ بكل واحد منهما وما اجمعت  
الصحابة على جواز لا يجوز تحريمه باجماع التابعين  
كما اجمعت على تحليل شيء لم يحز تحريمه بالاجماع التابعين  
**فصل** وأما اذا اختلفت الصحابة على قولين  
ثم اجمعت على احدها نظرت فان كان ذلك قبل ان  
يترد الخلاف واستقر خلاف الصحابة لا يكر  
الصدق رضي الله عنه في قال ما نبي الزكاة واجماعهم  
بعد ذلك زال الخلاف وصارت المسئلة اجماعا



٦٥٣  
بلا خلاف وان كان ذلك بعد ما برد الخلاف واستقرت  
فان قلنا انه اذا اجمع التابعون زال الخلاف باجماعهم  
فباجماعهم اولى ان يزول وان قلنا ان باجماع التابعين  
لا يزول الخلاف ثبت على انقراض العصر فان قلنا  
ان ذلك شرط في صحة الاجماع جاز لان اختلافهم  
على قولين ليس باكثر من اجماعهم على قول واحد فاذا  
جاز لهم ان يرجعوا عما اجمعوا عليه قبل انقراض العصر  
فرجعوا عما اختلفوا فيه اولى وان قلنا ان انقراض  
العصر ليس بشرط لم يجز ان يجمعوا لان اختلافهم  
على قولين حجة لا يجوز عليها الخطا في جواز الاختلاف  
بكل واحد منهما فلا يجوز الاجماع على ترك حجة  
لا يجوز الخطأ عليها **باب القول في**  
**اختلاف الصحابة رضي الله**

عنهم

**عنهم على قولين** اعلم انه اذا اختلف  
الصحابة رضي الله عنهم في المسئلة على قولين  
وانقضى العصر عليه لم يجز للتابعين احداث قول  
ثالث وقال بعض اهل الظاهر يجوز ذلك والدليل على  
فساد ذلك هو ان اختلافهم على قولين اجماع على ابطال  
كل قول سواه كما ان اجماعهم على قول اجماع على ابطال  
كل قول سواه فكما لا يجوز احداث قول ثان فيما اجمعوا  
فيه على قول لم يجز احداث قول ثالث فيما اجمعوا فيه  
على قولين **فصل** وما اذا اختلفت الصحابة  
رضي الله عنهم في مسلتين على قولين فقالت طائفة  
فيهما بالتحليل وقالت طائفة فيهما بالتحريم ولم  
يصحوا بالتسوية بينهما في الحكم جاز للتابعين ان



١٥٤  
في احد المسئلتين بقول طائفة وفي المسئلة الاخرى  
ومن الناس من زعم ان هذا احداث قول ثالث و  
هذا خطأ لانه وافق في كل واحدة من المسئلتين  
فريقا من الصحابة واما اذا صرح الفريقان بالتسوية  
بين المسئلتين فقال احدا للفريقين الحكم ففهما واحدا  
وهو التحليل وقال الفريق الاخر الحكم ففهما واحدا  
وهو التحريم لم يحز المتابعي ان نفرق بين المسئلتين  
فياخذ بقول فريق في احدهما ويقول فريق في الاخرى  
وقال شيخنا القاضى ابو الطيب رحمه الله محتمل  
ان يجوز ذلك لانه لم يحصل الاجماع على التسوية  
بينهما في حكم والا قول اصح لان الاجماع قد حصل  
من الفريقين على التصريح بالتسوية بينهما في فرق  
بينهما فقد خالف الاجماع وذلك لا يجوز باب

القول في قول الواحد من الصحابة  
رضي الله عنهم وترجيح بعضهم  
على بعض اعلم انه اذا قال بعض الصحابة  
قولا ولم ينشر ذلك في علماء الصحابة رضي الله عنهم  
ولم يعرف له مخالف لم يكن ذلك اجماعا وهل هو حجة  
أم لا فيه قولان قال في القديم هو حجة ويقدم على القياس  
وهو قول جماعة من الفقهاء وهو قول ابي على الجبائي  
وقال في الجديد ليس بحجة وهو الصحيح وقال الصحابة  
ابى حنيفة اذا خالف القياس فهو توقيف يعلم على  
القياس وذكر واذ لك عن قول ابن عباس رضي الله  
عنه في من نذر ذبح ابنه وفي قول عائشة رضي الله  
عنها في قصة نيد بن ارم وغير ذلك من المسائل



والدليل على انه ليس بحجة ان الله سبحانه انما امر  
 باتباع جميع المؤمنين فدل على ان اتباع بعضهم  
 لا يجب ولا نه قول عالم يجوز اقراره على الخطا فلم يكن  
 حجة كقول التابعي والدليل على انه ليس بتوقيف انه  
 لو كان توقيفا لنقل في وقت من الاوقات عن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فلما لم ينقل ذلك دل على انه ليس  
 بتوقيف **فصل** اذا قلنا بقوله القدم انه حجة  
 قدم على القياس ويلزم التابعي العمل به ولا يجوز له مخالفة  
 وهل يخص به العموم فيه وجهان احدهما يخص  
 به لانه اذا قدم على القياس فتخصيص العموم به ادلى  
 والثاني لا يخص به لانهم كانوا يرجعون الى العموم و  
 يتركون ما كانوا عليه فدل على انه لا يجوز التخصيص

واذا

واذا قلنا انه ليس بحجة فالقياس مقدم عليه وسوغ  
 للتابعي مخالفة وقال التصير في ان كان معه قياس  
 ضعيف كان قوله مع القياس الضعيف ادلى من  
 قياس قوي وهذا خطأ لان قوله ليس بحجة القياس  
 الضعيف ليس بحجة فلا يجوز ان ترك مجموعهما  
 قياس هو حجة **فصل** اذا اختلفوا على  
 قولين بنيت على القولين في انه حجة او ليس بحجة  
 فان قلنا ان قول الصحابي ليس بحجة لم يكن قول  
 بعضهم حجة على بعض ولم يجز تعليل واحد من القولين  
 بل يجب الرجوع الى الدليل وان قلنا ان قول الصحابي  
 حجة فهما حجتان تعارضتا فخرج احد القولين  
 على الاخر كشره العدد فان كان على احد القولين  
 اكثر الصحابة وعلى القول الاخر اقل قدم ما عليه

المراد بالقدم  
 من الحجته  
 من شدة



الأكثر لقوله صلى الله عليه وسلم عليكم بالسواد الأعظم  
 فان استويا قدم بالآية فان كان على أحدهما امام وليس  
 على الآخر امام قدم ما عليه الامام لقوله صلى الله عليه وسلم  
 عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي  
 وان كان على أحدهما الأكثر وعلى الآخر الأقل الا ان مع  
 الأقل اماما فلهما سواء لان مع أحدهما زيادة عدد ومع  
 الآخر اماما فتساويا وان استويا في العدد والايمة  
 ان في أحدهما احدا الشيخين وفي الآخر غيرهما ففيه  
 أحدهما انهما سواء لقوله صلى الله عليه وسلم احكام  
 كالنجوم بايتهم اقدم اهتديتم والثاني ان الذي فيه  
 الشيخين رضي الله عنهما اولى لقوله صلى الله عليه وسلم  
 اقتدوا بالذين من بعدي ابي بكر وعمر فخصهما بالذكر  
**باب بيان حلال القياس اعلم ان القياس**

باب القياس

حمل

حمل فرع على اصل في بعض الاحكام بمعنى مجمع بينهما  
 وقال بعض اصحابنا القياس هو الامارة على الحكم  
 وقال بعض الناس القياس هو فعل القاييس وقال  
 بعضهم هو الاجتهاد والصحيح هو الاول لانه  
 يطرده وينعكس لا ترى ان الحكم يوجد بوجود القياس  
 وعدمه بعدمه فدل على صحته واما الامارة فلا  
 لا ترى ان زوال الشمس امانة على دخول الوقت  
 وليس بقياس وفعل القاييس ايضا لا معنى له  
 لو كان ذلك صحيحا لوجب ان يكون كل فعل بفعله  
 القاييس من المشي والقعود قياسا وهذا لا  
 احد فبطل تجديده بذلك واما الاجتهاد فهو اعم  
 من القياس لان الاجتهاد بذل المجهود في طلب  
 ذلك الحكم وذلك يدخل فيه حمل المطلق على المقيّد و



ترتيب العام على الخاص وجميع الوجوه التي يطلب  
 منها الحكم وذلك ليس بقياس فلامعنى لحد القياس  
**باب اثبات القياس وما جعل**  
**القياس حجة فير** وجملة ان القياس  
 حجة في اثبات الاحكام العقلية وطريق من طريقها  
 وذلك مثل اثبات حديث العالم واثبات الصانع  
 جل وعز وغير ذلك ومن الناس من انكر ذلك  
 والدليل على فساد قوله ان اثبات هذه الاحكام  
 لا يخلو اما ان يكون بالضرورة او بالاستدلال  
 والقياس ولا يجوز ان يكون بالضرورة لانه لو  
 كان كذلك لم يختلف العقلاء فيها فثبت ان  
 اثباتها بالقياس والاستدلال بالشاهد على الغائب  
**فصل** كذلك هو حجة في الشرعيات وطريق المعرفة

الاحكام  
 من  
 ذلك  
 ح

ذلك

الاحكام

الاحكام ودليل من ادلتها من جهة الشرع وقال  
 ابو بكر الدقاق هو طريق من طرقها يجب العمل به من  
 جهة العقل والشرع وذهب النظام والشيعة  
 وبعض المعتزلة البغداديين الى انه ليس بطريق  
 للاحكام الشرعية ولا يجوز ورود التعبد به من  
 جهة العقل وقال داود واهل الظاهر يجوز ان يرد  
 التعبد به من جهة العقل الا ان الشرع ورد بحظه  
 والمنع منه والدليل على انه لا يجب العمل به من جهة العقل  
 ان تعليق تحريم التفاضل على الكيل والظن في العقل  
 ليس باولى من تعليق التحليل عليهما ولهذا يجوز  
 ان يرد الشرع بكل واحد من الحكمين بلا غنى الاخر  
 فاذا استوى الامر ان في التجويز بطلان كون العقل  
 موجبا لذلك واما الدليل على جواز ورود التعبد به

الشرع مع



١١٨  
من جهة العقل هو انه اذا جاز ان حكم في الشيء بعلّة  
منصوص عليها جاز ان حكم فيه بعلّة غير منصوص عليها  
ونصب عليها دليل موصل اليها الا ترى انه لما جاز  
ان يؤمر من غايب القبلة بالتوجه اليها جاز ايضا  
ان يؤمر من غايب عنها ان يتوصل بالدليل اليها واما  
الدليل على ورود الشرع به وجوب العمل به فاجماع  
الصحابه رضي الله عنهم روى ان ابا بكر رضي الله عنه  
كان اذا ورد عليه حكم نظر في كتاب الله تعالى ثم في سنة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فان لم يجد جمع رؤسائه  
الناس واستبشارهم فاذا اجمع رأيهم على شيء  
به وكتب عمر رضي الله عنه الى ابي موسى الاسعري  
في الكتاب الذي اتفق الناس على صحته الفهم  
الفهم فيما اذ لي اليكم بها ليس في كتاب الله تعالى

ولا

ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قتل <sup>مور</sup>  
عند ذلك وقال لعثمان رضي الله عنهما اني رأيت  
في الجدر ايا فاتبعوني عليه فقال له عثمان رضي الله  
عنه ان نتبع راياك فزايك رشيد وان نتبع رايا  
من قبلك فنعم ذو الراي كان وقال علي عليه السلام  
وكان راياي وراي عمر رضي الله عنه ان لا تشاع امهاته  
اولاد وراي الاران سعن فقال عبيدة السلماني  
راي ذوى عدل احب الي من راي عدل واحد  
فدل على العمل بالقياس **فصل** ونشت بالقياس  
جميع الاحكام الشرعية حملها وبفصلها وحدودها  
وكفاراتها ومقارها وقال ابو هاشم لا نشت بالقياس  
الا بفصل ما ورد النص فيه واما اثبات جملة لم ورد  
بها النص فلا يجوز بالقياس وذلك كيرات الاخ لا يجوز



ان سدا الحجة بالقياس ولك اذا ثبت بالنص  
مباشرة جاز اثبات اربعة مع الجدل بالقياس وقال  
اصحاب ابى حنيفة لا مدخل للقياس في اثبات  
الحدود والكفارات والمقدرات كالنصب في  
الزكوات والمواقيت في الصلوات وهو قول  
الجبائي ومنهم من قال يجوز ذلك بالاستدلال  
دون القياس والدليل على ما قلناه ان هذه الاحكام  
يجوز اثباتها بخبر الواحد فجاز اثباتها بالقياس كسائر  
الاحكام **فصل** في ما الاسماء واللغات فهل  
يجوز اثباتها بالقياس فيه وجهان اصحهما انه يجوز  
وقد مضى في اول الكتاب **فصل** في اقسام القياس  
العادة والخلف كقول الحيز واكثره واقل النفا

والجمل

والكثرة

واكثره واقل الحمل واكثره فلاحال للقياس فيه  
لان معناه لا يعقل بل طريق اثباتها خبر الصا  
وكذلك ما طريقه الروى والسمع كقراءة صلى  
عليه وسلم وافراده ودخوله مكة حرثها الله  
صلحا او عنوة فهذا كله لا مجال للقياس فيه  
**باب** اقسام القياس قد ذكر  
في المختصر في الجدل اقسام القياس مشروحا وانا  
اعيد القول في ذلك ههنا على ما يقتضيه هذا  
الكتاب فاقول وبالله التوفيق ان القياس على ثلاثة  
اضرب قياس علة وقياس دلالة وقياس شبهة  
فاما قياس العلة فهو ان يرد الفرع الى الاصل  
بالتكثيرة التي علق الحكم عليها في الشرع وقد كون ذلك



معنى يظهر وجه الحكمة فيه للمجتهد كالفساد الذي في  
 الخمر وما فيها من الضد عن ذكر الله تعالى وعن الصلوة  
 وقد يكون معنى استأثر الله تعالى بوجه الحكمة في كماله  
 في تحريم الربا والكيل وهذا الضرب من القياس ينقسم  
 قسمين جلياً وخفياً فاما الجلي فهو ما لا يحتمل الا معنى  
 واحداً وهو ما ثبت علمته بدليل قاطع لا يحتمل التأويل  
 فيجوز انواع بعضها اجلي من بعض فاجلها ما صح  
 فيه بلفظ التعليل كقوله تعالى كي لا يكون دولة بين الاغنياء  
 منكم وكقوله صلى الله عليه وسلم انما نهيتكم لاحل  
 الدابة فصرح لفظ التعليل ويليه ما عليه التبيين  
 من جهة الاولى كقوله تعالى ولا تقبل بها ات فتبين  
 على ان الضرب اولى بالمنع وكنهية صلى الله عليه وسلم  
 عن التصحية بالعمراء فانه يدل على ان العمياء اولى

جلي وخفي

بالمنع ويليه ما فهم من اللفظ من غير جهة الاولى  
 كنهية عن البول في الماء الدائم والامر باراقة السمن  
 الذي ايد او قعت فيه الفارة فانه يعرف من لفظه  
 ان الدم مثل البول والشيرج مثل السمن وكذلك  
 ما استنبط من العلل راجع المسلمون عليها فهو  
 جلي كما جاءهم على ان الحد للردع والزجر عن ارتكاب  
 المعاصي ونقصان حد العبد عن حد الحر لوقه هذا  
 الضرب من القياس لا يحتمل الا معنى واحداً وينقص  
 به حكم الحاكم اذا خالفه كاستقصا اذا خالف النصيب  
 او الاجماع **فصل** واما الخفي فهو ما كان محتملاً  
 وهو ما ثبت بطريق محتمل وهو انواع بعضها اظهر  
 من بعض فاطهرها ما يدل عليه ظاهر مثل الطعم  
 في الربا فانه علم من نهية عليه السلام عن بيع الطعام



بالطعام الا مثلاً مثل ان علق النقي على الطعم فالظاهر  
انه علة وكما روى ان بريرة اعتقت وكان زوجها عبداً  
فجبرها رسول الله صلى الله عليه وسلم فالظاهر انه  
جبرها لعبودية الزوج وملكه ما عرّب بالاستتباط  
ودل عليه التأثير كالشدة المطرية في الخبر فانه لما  
التحريم بوجودها وزال بزوالها دل على انها هي العلة  
وهذا الضرب من القياس محتمل لانه محتمل ان يكون  
الطعام اراد به ما يتطعم ويحتمل ان اراد به الخطئة  
فقط ويحتمل ان يكون اراد به ما يتطعم ولكن حرم فيه  
التفاضل المعنى غير الطعم وكذلك حدث بريرة  
يحتمل ان اثبت الخيار للزوجة في الزوج ويحتمل ان  
يكون لمعنى آخر ويكون ذكر ورق الزوج تغريفاً و  
كذلك تحريم الخمر يجوز ان يكون للشدة المطرية و

يجوز ان يكون لاسم الخمر فان الاسم يوجد بوجود  
العلة وبزوال بزوالها فهذا لا ينقص به حكم  
الحاكم **فصل** في الضرب الثاني من القياس  
وهو قياس الدلالة فهو ان يراد الفرع الى الاصل  
بمعنى غير المعنى الذي علق عليه الحكم في الشرع الا  
انه يدل على وجود علة الشرع وهذا على ضرب  
منها ان يستدل بخصيصه من خصائص الحكم  
على الحكم وذلك مثل ان يستدل على منع وجوب  
بسجود السلاوة بجواز فعله على الراحلة فان جواز  
على الراحلة من احكام النوافل ويليه ان يستدل  
بنظير الحكم على الحكم كقولنا في وجوب الزكاة في مال  
الصبي انه مهمن بحب العشر في خبره فوجبت الزكاة  
في ماله كالبالغ وكقولنا في طهارة المذموم انه يصح طلاقه



فصح طهاره فنستدل بالعشر على ربع العشر و  
 بالطلاق على الظهار لانهما نظيرهما فدل احدهما  
 على الآخر وهذا الضرب من القياس مجرى مجرى  
 الخفي من قياس العلة في الاحتمال الا ان سقوطه  
 ما يجمع على دلالة فصير كالجلى في نقص الحكم  
**فصل في الضرب الثالث** هو قياس الشبه وهو  
 ان يحمل فرع على اصل بضرب من الشبه وذلك  
 مثل ان يتردد الفرع بين اصلين فيشبه احدهما  
 في ثلاثة اوصاف وشبه الاخر في وصفين فيتردد  
 الى الشبه الاصلين به وذلك كالعبد يشبه الحر في  
 انه آدمي مخاطب مثاب معاقب وشبه البهيمة  
 في انه مملوك مقوم فليحق بما هو اشبه به وكالوضوء  
 يشبه التيمم في اجاب النية من جهة انه طهارة عن

المعقود  
 قيمته كدونه

حادث

حادث وشبه ازالة النجاسة في ازالة طهارة بما يبع  
 فليحق بما هو اشبه به فهذا يختلف اصحابنا فيه  
 فمنهم من قال ان ذلك صحيح وللشافعي رحمه الله  
 ما يدل عليه ومنهم من قال لا يصح ويا قول ما قال  
 الشافعي رحمه الله على انه اراد به ان يرجح به قياس العلة  
 لكثرة الشبه واختلاف القائلون بقياس الشبه فمنهم  
 من قال الشبه الذي يرد به الفرع الى الاصل يجب  
 ان يكون حكمها ومنهم من قال يجوز ان يكون حكما  
 وجوز ان يكون صفة والاشبه عندي ان قياس الشبه  
 لا يصح لانه ليس بعلة للحكم عند الله تعالى ولا دليل  
 على العلة فلا يجوز تعليق الحكم به والله اعلم **فصل في**  
 واما الاستدلال فانه تفرع على ما ذكرناه من اقسام  
 القياس وهو على ضربين منها الاستدلال بلسان



١٠٧  
العلة وذلك ضربان احدهما ان سر علة الحكم في الاصل  
ثم يس ان الفرع يساويه في العلة مثل ان يقول ان  
في السرقة علة ايجاب القطع الردع والزجر عن اخذ الاموال  
هذا المعنى موجود في السرقة الكفن فوجب ان يوجب  
فيه القطع والثاني ان يس علة الحكم في الاصل ثم يس  
ان الفرع يساويه في العلة ويزيد عليه مثل ان يكون الكفا  
انما وجبت في قتل الخطا لانه قتل آدمي وهذا المعنى يوجد  
في قتل العمد ويزيد عليه بالاثم فهو ايجاب الكفارة او في  
فهذا حكم حكم القياس في جميع احكامه وفرق اصحاب  
ابن حنيفة رحمه الله عليه بين القياس وبين الاستدلال  
فقالوا الكفارة لا يجوز اثباتها بالقياس ويجوز اثباتها  
بالاستدلال وذكرنا ذلك في اصحاب الكفارة بالاكل  
ان الكفارة يجب للاثم واثم الاكل كاثم الجمع وربما

قالوا

قالوا هو اعظم فهو اولى بالكفارة وهذا سهو عن معنى  
القياس وذلك انهم حملوا الاكل على الجمع لتساوئها  
في العلة التي يجب بها الكفارة وهذا حقيقة القياس  
ومنها الاستدلال بالتقسيم وذلك ضربان احدهما  
ان يذكر جميع اقسام الحكم فيبطل جميعها ليثبت الحكم  
كقولنا في الايلاء انه لا يوجب وقوع الطلاق  
بانقضاء المدة لانه لا يخلو اما ان يكون صريحا  
او كناية ولا يجوز ان يكون صريحا وكناية واذا  
لم يكن صريحا وكناية لم يجز انتفاع الطلاق به  
الثاني ان يبطل جميع الاقسام الا واحدا ليصح ذلك  
الواحد وذلك مثل ان يقول ان القذف يوجب رد  
الشهادة لانه اذا حذر ردت شهادته ولا يخلو اما  
ان يكون ردت شهادته للحذر او للقذف او لهما



١٠٨  
ولا يجوز ان يكون للمحد ولا لها فثبت انه انما ردت  
للقذف وحده ومنها الاستدلال بالعكس وذلك  
مثل ان يقول لو كان دم الفصد بقض الوضوء لوجب  
ان يكون قليله سقض الوضوء كما قلنا في البول والغائط  
والنوم وسائر الاحداث واختلف اصحابنا فيه  
فثبتهم من قال انه لا يصح لانه استدلال على الشيء  
بعكسه ونقيضه ومنهم من قال يصح وهو الاصح  
لانه قياس مدلول على صحة بشهادة الاصول  
**باب الكلام في بيان ما**  
**يشتمل عليه القياس على التفصيل**  
وجملته ان القياس يشتمل على اربعة اشياء على  
الاصل والفرع والعلة والحكم فاما الفرع فهو  
ما ثبت حكمه بغيره وقد بينت ذلك في باب اثبات

القياس

القياس وما جعل القياس حجة فيه والكلام ههنا  
في بيان الاصل والعلة والحكم وفي كل واحد من ذلك  
**باب مفرد بيان الاصل وما يجوز**  
**ان يكون أصلاً وما لا يجوز اعلم**  
ان الاصل يستعمله الفقهاء في امرين احدهما في اصول  
الدلالة وهي الكتاب والسنة والاجماع ويقولون  
هي الاصل وما سوى ذلك من القياس ودليل الخطاب  
وخوى الخطاب معقول الخطاب الاصل وقد ثبت  
ذلك في المخصص في الجدل بحمد الله ومنه ويسعملون  
الاصل في الشيء الذي يقاس عليه كالحجر اصل للنبذ  
والمواصل للارز وحده ما عرف حكمه بلفظ متناوله  
او ما عرف حكمه بنفسه وقال بعض اصحابنا ما عرف  
به حكم غيره وهذا لا يصح لان الاثمان اصل في



١٠٩  
 الربا وان لم يعرف بها حكم غيره فاصلها **واعلم**  
 ان الاصل قد عرف بالنص وقد عرف بالاجماع  
 فما عرف بالنص ضربان ضرب بعقل معناه وضرب  
 لا بعقل معناه فالأول بعقل معناه كعدد الصلوة و  
 الصيام وما اشبههما لا يجوز القياس عليه لأن  
 القياس لا يجوز إلا بمعنى يقتضي الحكم فإذا لم يعقل  
 ذلك المعنى لم يصح القياس وأما ما بعقل معناه  
 فضربان ضرب يوجد معناه في غيره وضرب لا يوجد  
 معناه في غيره فما لا يوجد معناه في غيره لا يجوز قياس  
 غيره عليه وما يوجد معناه في غيره كوزن قياسي غيره  
 عليه سواء كان ما ورد به النص مجمعا على تعليله أو  
 مختلفا فيه مخالف القياس لأصول أو موافقا له وقال  
 بعض الناس لا يجوز القياس إلا على أصل مجمع على تعليله  
 وقال الكرخي وغيره من أصحاب أبي حنيفة لا يجوز القياس

على

على أصل مخالف للقياس إلا أن ثبت تعليله بغير أو  
 اجماع أو هناك أصل آخر بموافقة ويسمى ذلك  
 القياس على موضع الاستحسان والدليل على جواز  
 القياس على الأصل وإن لم يكن مجمعا على تعليله هو  
 أنه لا يخلو إما أن يعتبر اجماع الأمة كلها فهذا  
 موجب إبطال القياس لأن نقاه القياس من الأمة  
 وأكثرهم على أن الأصول غير تعليلة أو يعتبر اجماع  
 متبني القياس وذلك أيضا لا معنى له لأن اجماعهم  
 ليس بحجة على الأفراد فكان القياس على ما اجمعوا  
 عليه كالقياس على ما اختلفوا فيه وأما الدليل  
 على الكرخي ومن قال بقوله هو أن ما ورد بالنص به  
 مخالف للقياس أصل ثابت كما أن ما ورد به النص  
 موافقا للقياس أصل ثابت فإذا جاز القياس على ما



## فصل

موافقا للقياس جاز على ما كان مخالفه  
واما ما عرف بالاجماع فحكمه حكم ما ثبت بالنص  
في جواز القياس عليه على التفصيل الذي قدمته في  
النص ومن اصحابنا من قال لا يجوز القياس عليه  
ما لم يعرف النص الذي جمعو الاجله وهذا غير صحيح  
لان الاجماع اصل في اثبات الاحكام كالنص واذا  
جاز القياس على ما ثبت بالنص جاز على ما ثبت بالاجماع  
**فصل** في ما ثبت بالقياس على غيره فلا خلاف  
انه يجوز ان يستنبط منه المعنى الذي ثبت به الحكم  
ويقاس غيره عليه وهل يجوز ان يستنبط منه معنى  
غير المعنى الذي قيس به على غيره ويقاس عليه غيره  
مثل ان تقاس الارز على البر في التراب بعلته انه مطعوم  
جنس ثم يستنبط من الارز انه نبات لا يقطع الماء عنه

ثم يقاس عليه اللينوف فيه وجهان من اصحابنا  
من قال يجوز ومن اصحابنا من قال لا يجوز وهو  
قول ابي الحسن الكرخي من اصحاب ابي حنيفة وقد  
بصرت في البصرة جواز ذلك والذي يصح عندي  
انه لا يجوز لانه اثبات حكم في الفرع بغير علة الاصل  
وذلك ان علة الاصل هي الطعم فتقينا اللينوف  
عليه لما ذكرناه رددنا الفرع الى الاصل بغير علة  
الاصل وهذا لا يجوز **فصل** في ما لم يثبت  
من الاصول باحدى هذه الطرق او كان قد ثبت ثم  
نسح فلا يجوز القياس عليه لان الفرع انما يثبت  
باصل ثابت فاذا كان الاصل غير ثابت لم يثبت  
الفرع من جهته **باب القول في بيان  
العلة وما يجوز ان يعلى به وما لا**



١١١  
**يَكُونُ اَعْلَمُ اَنَّ الْعِلَّةَ فِي الشَّرْعِ هِيَ الْمَعْنَى الَّتِي تَقْتَضِي**  
الحكم واما المعلول ففيه وجهان من اصحابنا من  
قال هو العين التي يحلها العلة كالحجر والبر ومنهم  
من قال هو الحكم واما المَعْلِلُ به فهو الاصل واما  
المَعْلِلُ له فهو الحكم واما المَعْلِلُ فهو الناصب للعلة و  
والمَعْتَلُّ هو المستدل بالعلة **فصل** اعلم ان  
العلة الشرعية اشارة على الحكم ودلالة عليه ومن  
اصحابنا من قال هي موجبة للحكم بعد ما جعلت علة  
الاترى انه يجب ايجاد الحكم بوجودها ومنهم من قال  
ليست بموجبة لانها لو كانت موجبة لما جاز ان يوجد  
في حال ولا توجب كالعلة العقلية ونحن نعلم ان هذه  
العلل كانت موجودة قبل الشرع ولم يكن موجبة للحكم  
فدل على انها غير موجبة **فصل** ولا تدل العلة الا

على

الحكم الذي نصت له فان نصت للاثبات لم تدل  
على النفي وان نصت للنفي لم تدل على الاثبات وان  
نصت للنفي والاثبات وهي العلة الموصوفة بحس  
الحكم دلت على النفي والاثبات فيجب ان يوجد الحكم  
بوجودها ونزول بنواها ومن الناس من قال  
ان كل علة تدل على حكمين النفي والاثبات فاذا  
للاثبات امضت الاثبات عند وجودها والنفي  
عند عدمها وان نصت للنفي اقتضت النفي عند وجودها  
والاثبات عند عدمها وهذا خطأ لان العلة الشرعية  
دليل ولهذا كان يجوز ان لا توجب ما علق عليها من  
الحكم والدليل العقلي الذي يدل نفسه يجوز ان يدل على  
وجوب الحكم في الموضع الذي وجد فيه ثم اعلم ان  
الحكم بدليل اخر فالدليل الشرعي الذي صار دليلا يجعل



١١٣ جاعل اولي بذلك **فصل** ويجوز ان يشك الحكم الواحد  
 بعلمتين وثلاث واكثر كالقتل بحب بالقتل والزنا والردة  
 وتحريم الوطى بثبوت الحيض والاحرام والصوم والاحكام  
 والعدة **فصل** وكذلك يجوز ان تثبت بعلمتين واحدة  
 احكام متماثلة كالاحرام بوجوب تحريم الوطى والطب  
 واللباس وغير ذلك وكذلك يجوز ان تثبت بالعدة  
 الواحدة احكام مختلفة كالحيض بوجوب تحريم الوطى  
 واحلال ترك الصلوة ولكن لا يجوز ان تثبت  
 بالعدة الواحدة احكام متضادة كتحریم الوطى وتحليله  
 لتنافيهما **فصل** وكذلك يجوز ان تكون العلة  
 لاثبات الحكم في الابتداء كالعدة في منع النكاح و  
 وقد تكون علة للإبتداء والاستدامة كالرضاع  
 في ابطال النكاح **فصل** ولا بد في رد الفرج الى  
 الاصل من علة تجمع بهما بينهما وقال بعض الفقهاء

ومعنى شرعى وهو معرفة الاحكام الشرعية التي  
 الاجتهاد كالعلم بان النية في الوضوء واجبة وان  
 الوتر مندوب وان النية من الليل شرطا في صيام  
 رمضان وان الزكاة واجبة في مال الصبي غير واجبة  
 في الخلق المباح وان القتل بمقتل يوجب القصاص  
 بخلاف ذلك من مسائل الخلاف بخلاف ما ليس طريقة  
 كالعلم بان الصلوات الخمس واجبة وان الزنا محرم  
 وبخلاف ذلك من المسائل القطعية فلا يسمى ذلك فقها  
 فالعقبة هنا العلم بمعنى الظن والاحكام المراد  
 فيما ذكر سبعة الواجبات والمندوب في  
 المباح والمحظور والمكروه والصحيح

والمندوب في الواجبات  
 والمندوب في المحظورات  
 والمندوب في المكروهات  
 والمندوب في الصالحات



الباطل فانفق العلم بالواجب والمندوب الى آخر  
 السبعة اي بان هذا العلم واجب وهذا مندوب  
 وهذا مباح وهكذا الى آخر جزئيات السبعة **والاول**  
 من حيث وصفه بالوجوب ما يثاب على فعله  
 ويعاقب على تركه والمندوب من حيث  
 وصفه بالنسبة ما يثاب على فعله ولا  
 يعاقب على تركه والمباح من حيث  
 لا يباح ما لا يثاب على فعله ولا يعاقب  
 على تركه وفعله اي ما لا يتعلق بكل من فعله وتركه  
 ثواب ولا عقاب والمحظور من حيث وصفه  
 بالخطاى الحرمه ما يثاب على تركه امتثالاً لوجوب  
 لا انما هو واجب

من حيث وصفه بالوجوب ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه  
 من حيث وصفه بالنسبة ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه  
 من حيث لا يباح ما لا يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه  
 من حيث وصفه بالخطاى الحرمه ما يثاب على تركه امتثالاً لوجوب

لا انما هو واجب  
 من حيث وصفه بالوجوب ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه

على فعله ويكفى في صدق العقاب وجوده لواحد من  
 مع العفو عن غيره ويجوز ان يريد ويرتّب العقاب  
 على تركه كما عبر به غيره فلا يثاب في العفو ولا لمكروه  
 من حيث وصفه بالكراهة ما يثاب على تركه  
 ولا يعاقب على فعله والصحيح من حيث  
 وصفه بالصحّة ما يتعلق بالنفوذ  
 بان استتبع ما يعتبر فيه شرعاً عقداً كان أو عبادة  
 والباطل من حيث وصفه بالبطلان ما لا  
 يتعلق بالنفوذ ولا يعتد به بان لم يستتبع  
 ما يعتبر فيه شرعاً عقداً كان أو عبادة والعقد  
 بالنفوذ والاعتداد والعبادة تصنف بالاعتداد

كالصلوات مع التماس  
 ومع طائفة الأخيار

وصالح النقص  
 كالصلوات الجائز  
 والبيع الماصيه

ولا يحصل النقص  
 ولا يصفى ويصح بالاعتداد  
 ونحو ذلك مما لا يخفى

لا انما هو واجب



اصطلاحاً ولفقه بالمعنى الشرعية اختر  
من العلم لصدق العلم بالخو وغيره فكل  
علم وليس كل علم فقهها والعلم معرفة المعلوم  
اى ادراك ما من شأنه ان يعلم على ما هو في الواقع  
كادراك الانسان بانه حيوان ناطق والجهل تصو  
الشيء اى ادراكه على خلاف ما هو في الواقع  
كادراك الفلاسفة ان العالم وهو ما سوى الله قد يمد  
وبعضهم وصف هذا الجهل بالمركب وجعل البسيط  
علم العلم بالشيء لعدم علمنا بما تحت الارضين وما في  
بطون البحار وعلى ما ذكره المصنف لا يستحق هذا  
والعلم الضرورى ما لم يقع عن نظر

منه الكلام اسمان نحو زيدا او اسم  
وفعل نحو قام زيدا وفعل حرف نحو ما قام  
اثبت بعضهم ولم يعتد الضمير في قام الراجع الى زيد  
مثلاً لعدم ظهوره والجمهور على عدم كونه او اسم  
وحرف في لك في لندا نحو يا زيد وان المعنى ادع  
او انا دى زيدا والكلام ينقسم الى امر  
ونهى نحو قم ولا تقعد وخبر نحو جاء زيد  
استخبار وهو الاستفهام نحو هل قام زيد  
فيقال نعم او لا وينقسم ايضا الى ثمن نحو ثوب  
يعدو وعرض نحو الا تزل عندنا وقسم نحو والله  
لا نعلن كذا ومن وجداً اخر ينقسم الى



حقيقة ومجاز فالحقيقة ما بقي في الاستعمال  
على موضوعه وقيل استعمل فيما  
اصطلح عليه من المخاطبة وان لم يبق على  
موضوعه كالصلوة في الهيئة المخصوصة فانه لم  
يبق على موضوعه اللغوي وهو الدعا بخير والدابة  
لذات الاربع كالحمار فانه لم يبق على موضوعه وهو كل  
ما يدب على الارض والمجاز فاجوز اي يعنى  
به عن موضوعه هذا على المعنى الاول للحقيقة وعلى  
الثاني هو ما استعمل في غير ما اصطلح عليه من المجاز  
والحقيقة اقا لغوية بان وضعها اهل اللغة  
كالاسد للحيوان المفترس واقا شرعية

٢٧  
بان وضعها الشارع كالصلوة للعبادة المخصوصة  
واقا عرفية بان وضعها اهل العرف العام  
كالدابة لذات الاربع كالحمار وهي لغة لكل ما يدب  
على الارض والخاص كالفاعل للاسم المعرف عند النحاة  
وهذا التقسيم ما شئ على التعريف الثاني للحقيقة دون  
الاول القاصر على اللغوية والمجاز اما ان يكون  
بزيادة او نقصان او نقل واستعار  
فالمجاز بالزيادة مثل قوله تعالى ليس  
مكشركشي فالكاف زائدة والاف هي بمعنى مثل فيكون له  
تعالى مثل وهو محال والقصد بهذا الكلام نفيه  
المجاز بالنقصان مثل قوله تعالى و



اسئل القرية اي اهل القرية وقرب صدق  
 المجاز على ما ذكرنا استعمل في مثل المثال في نفي المثل  
 وسؤال القرية في سؤال اهلها والمجاز بالنقل  
 كالغايط فيما يخرج من الانسان نزل  
 اليه عن حقيقته وهي المكان المظن يقضي فيه  
 الحاجة بحيث لا يتبادر منه عرفا الا الى الخارج  
 والمجاز بالاستعارة كقوله تعالى  
 جذرا يريد ان ينقص اي بسط فشبّه به  
 الى السقوط بارادة السقوط التي هي من صنات المحي  
 دون الجاد والمجاز المبني على التشبيه يسمى استعارة  
 والامر استدعاء الفعل بالقول من

هو دونه على سبيل الوجوب فان كان

الاستدعاء من المساوي سمي التماسا او من الاعلى  
 سمي سؤالا وانه لم يكن على سبيل الوجوب بان جاز  
 الترك فظاهره انه ليس بامر اي في الحقيقة  
 صيغته الدالة عليه افعل نحو اضرب  
 واشرب واكرم وهي عند الاطلاق  
 التجريد عن القرينة الصارفة عن طلب الفعل وهو ان يكون الطلب  
 يحمل عليه اي على الوجوب نحو اقيموا الصلوة والفرق بين العلم  
 الاما دلل الدليل على ان المراد منه العلم كون الامر  
 النذب او الاباحة يحمل عليه اي على النذب من الامور  
 او الاباحة مثال النذب قوله تعالى كما تبوهم ان علمته كقولهم عاليا  
 لا يكون في نفس الامر كذا كذا فاعلم من صفات الامر



ففيهم خيراً ومثال الأباة وإذا احتلت فاصطفا  
وقد اجمعوا على عدم وجوب الكتابة والإصطفا  
ولا يقضى التكرار على الصحيح لأن ما  
قصد به من تحصيل الأمور به يتحقق بالمرة الواحدة  
والأصل براءة الذمة مما زاد عليها إلا إذا  
دل الدليل على قصد التكرار فيعمل  
به كالأمور بالصلوات الخمس والأمور بصوم  
ومقابل الصحيح أنه يقضى التكرار فيستوعب  
الأمور بالمطلوب ما يمكنه من زمان العمر  
حيث لا بيان لآمد الأمور به لانقضاء مرجح  
على بعض ولا يقضى الفور لأن الغرض منه الجاد

المحل

الفعل من غير تخصيص بالزمان الا قوله دون الزمان  
الثاني وقيل يقتضي الفور وعلى ذلك من قال انه  
يقتضي التكرار والامر بايجاد الفعل امر به  
في ما لا يتم الفعل الا به كالامر باصلا  
امر بالطهارة المؤدية اليها فان الطهارة  
لا تصح بدون الطهارة واذا فعلنا بنا  
للفعول اي المأمورية يخرج المأمور عن  
العهد اي عن عهد الامر ويتصف بالفعل  
بالاجزاء الذي يدخل في الامر والهي  
والايدخل في ترجميدخل في خطاب  
والله تعالى المومنون وسياى الكلام في الكفا

مالیہ  
مفت

کتابخانه شخصی

انصاف و انصاف

منه

عليه السلام

علی

عليه السلام

ایلیجہ

جہاں اصدانہا من

211

فقال هو من جنة  
لما هرقته مني

وكان ذلك من  
الشأن في رصده

فلا يغفلوا عن هذا

الحمد لله الذي جعل



وَالسَّاهِي وَالصَّبِي وَالْمَجْنُونِ غَيْرِ  
 دَاخِلِينَ فِي الْخَطَايَا لِأَنَّهَا تَكْلِفُ  
 عَنْهُمْ وَيَوْمَئِذٍ السَّاهِي بَعْدَ ذَهَابِ السُّهُو عَنْهُ كَجَبْرُ ظَلَمِ  
 السُّهُو كَقَضَاءِ مَا فَاتَهُ مِنَ الصَّلَاةِ وَضَمَانِ مَا  
 أَتْلَفَهُ مِنَ الْمَالِ وَالْكَفَّارُ مَخَاطِبُونَ  
 بِفُرُوعِ الشَّرَائِعِ وَمَا لَا تَضُرُّهُ إِلَّا  
 بِيْرُهُو الْإِسْلَامُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى مَا لَكُمْ فِي  
 سَفَرِ قَالُوا لِمَنْكَ مِنَ الْمُصَلِّينَ فَإِذَا  
 خُطِبَ لَهُمْ مَعَاظُهُمْ عَلَيْهَا إِذْ لَا تَضُرُّهُمْ خَالِ الْكُفْرِ  
 لَتَوْقُفُهَا عَلَى النِّيَّةِ الْمُتَوَقِّفَةِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَلَا يُوَاقِفُهَا  
 بِهَا بَعْدَ الْإِسْلَامِ تَرْغِيَابِيهِ وَالْأَمْرُ بِالشَّيْءِ

نَهَى

نَهَى عَنْ ضِدِّهِ وَالنَّهْيُ عَنِ الشَّيْءِ أَمْرٌ  
 بِضِدِّهِ فَإِذَا قِيلَ لِمَ اسْكُنَ كَانَ نَاهِيًا لِمَنِ التَّحَرُّكُ  
 أَوْ لَا تَتَحَرَّكَ كَانَ أَمْرًا لِمَنِ التَّكُونُ وَالنَّهْيُ أَسْبَغَ  
 التَّوَكُّلَ بِالْقَوْلِ مِنْ هُودٍ وَنَزَعَ عَلَى سَبِيلِ  
 الْوُجُوبِ عَلَى وَزْنِ مَا تَقَدَّمَ فِي حَذِّ الْأَمْرِ وَتَرْكِ  
 صِغَةِ الْأَمْرِ وَالْمُرَادُ بِهِ أَيْ بِالْأَمْرِ لَا بِالْحَا  
 كَاتِقَدَّمَ أَوْ التَّهْدِيدُ بِخَوِ الْعَمَلِ أَوْ مَا يَشِيئُهُ أَوْ  
 التَّسْوِيَةُ بِخَوَاصِهَا أَوْ لَا تَضُرُّ أَوْ التَّكْوِينُ  
 خَوْكُ نَوَاقِذِهِ وَأَمَّا الْعَامُّ فَهُوَ مَا عَمَّ  
 شَيْئَيْنِ فَصَاعِدًا مِنْ غَيْرِ حَصْرٍ مِنْ  
 قَوْلِهِ عَمَّمْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا بِالْعَطَا

تَرْكُ مَشْرِئٍ  
 مِنَ الْأَمْرِ  
 بِمَعْنَى الْأَمْرِ  
 مَثَلُ تَرْكِهِ







في ذلك الجار والخاص يقابل العام فقابل

فيه ما لا يتناول شيئين فصاعداً من غير حصر

نحو رجل ورجلين وثلاثة رجال والتخصيص

يميز بعض الجملة ترى اخرجها كخراج المعاهد

من قوله تعالى فاقتلوا المشركين وهو نقيض

الى متصل ومنفصل والمتصل الاكمل

وسياق مثاله والشرط نحو اكرم بني تميم ان جاؤك

اي الجاين منهم والتقيد بالصفة نحو

نحو اكرم بني تميم الفقهاء والاستثنى اخرج

فالوجه الذي دخل في الكلام نحو جاء القوم

الا زيد وانما يصح بشرط ان يبقى من

الجملة ما لا يتناول شيئين فصاعداً من غير حصر

نحو رجل ورجلين وثلاثة رجال والتخصيص

يميز بعض الجملة ترى اخرجها كخراج المعاهد

من قوله تعالى فاقتلوا المشركين وهو نقيض

الى متصل ومنفصل والمتصل الاكمل

المستثنى منه شيء نحو له على عشرة الآ

تسعة فلو قال الا عشرة لم يصح ولزمته العشرة

ومرثروا طراز يكون متصلاً

بالكلام فلو قال جاء الفقهاء ثم قال بعد يوم

الا زيد لم يصح ويجوز تقديم الاستثنى

على المستثنى منه نحو ما قام الا زيداً احد

وتجوز الاستثنى من الجنس كقوله

ومن غير نحو جاء القوم الا ابي والشرط

المخصص تجوز ان يتقدم على المشروط

نحو ان جاء كل بنو تميم فاكرمهم والمقيد بالصفة

يحمل عليه المطلق كالرقبة قيدت

واخرها في الكلام

واخرها في الكلام

واخرها في الكلام

واخرها في الكلام

المستثنى منه شيء نحو له على عشرة الآ

تسعة فلو قال الا عشرة لم يصح ولزمته العشرة

ومرثروا طراز يكون متصلاً

بالكلام فلو قال جاء الفقهاء ثم قال بعد يوم







لأن القياس يستند إلى نص من كتاب أو سنة  
فكانه المخصص والمحمّل لا يفتقر إلى  
البيان نحو ثلاثة قروء فانه محتمل الإظهار  
والخض لا يشترط أن القريئين الخضر والظهور  
والبيان أخرج الشيء من حيز  
الاشكال إلى حيز التجلي لا تضاح  
والنصف لا يحتمل إلا معنى واحدا  
كزيد في رأيت زيدا وقيل قاتا ويلة  
تأزيلة وخوفصيا مثلثة أيام فانه مجتمعا ينزل  
يفهم معناه وهو مشتق من منصة  
العروسة هو الكرسي لا رفاعة على غير

في فهم

٢٤  
في فهم معناه من غير توقف والظاهر  
مما احتمل الأمر من أحدهما أظهر  
من الآخر كالأسد في رأيت اليوم أسدا  
فانه ظاهر في الحيوان المفترس لانه المعنى الحقيقي  
محتمل للرجل الشجاع بذكره فان حمل اللفظ على الآخر  
سمي مؤقولا وانما يؤول بالدليل كما قال  
يؤول الظاهر بالدليل وليستى ظاهرا  
بالدليل أي كايستى مؤقولا منه قوله تعالى والسما  
بنيناها بأيدي ظاهرة جمع يد وذلك محال في حق الله  
تعالى فنصرف إلى معنى القوة بالدليل العقلي القاطع  
الأفعال هذه ترجمة وفعل صاحب الشريعة



منهم من يقول انهم لا يخلوا ايمانهم  
 بكون علي وجه القربة والطاعة  
 فان ذلك دليلك على الاختصاص  
 بحمل علي الاختصاص بزيادة  
 في النكاح على اربعة نسوة وان لم يدل  
 لا يختص به لان الله تعالى قال لقد  
 كان لكم في رسول الله اسوة حسنة  
 فيحمل علي الوجوب عند بعض  
 اصحابنا في حقه وحقا لانه الا حوط  
 اصحابنا من قال يحمل علي الندب  
 لانه المتحقق بعد الطلب فمنهم من قال

يعني النبي صلى الله عليه وسلم لا يخلوا ايمانهم  
 يكون علي وجه القربة والطاعة  
 فان ذلك دليلك على الاختصاص  
 بحمل علي الاختصاص بزيادة  
 في النكاح على اربعة نسوة وان لم يدل  
 لا يختص به لان الله تعالى قال لقد  
 كان لكم في رسول الله اسوة حسنة  
 فيحمل علي الوجوب عند بعض  
 اصحابنا في حقه وحقا لانه الا حوط  
 اصحابنا من قال يحمل علي الندب  
 لانه المتحقق بعد الطلب فمنهم من قال

انما حمل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 على الوجوب عند بعض اصحابنا  
 في حقه وحقا لانه الا حوط  
 اصحابنا من قال يحمل علي الندب  
 لانه المتحقق بعد الطلب فمنهم من قال

منهم من يقول انهم لا يخلوا ايمانهم  
 بكون علي وجه القربة والطاعة  
 فان ذلك دليلك على الاختصاص  
 بحمل علي الاختصاص بزيادة  
 في النكاح على اربعة نسوة وان لم يدل  
 لا يختص به لان الله تعالى قال لقد  
 كان لكم في رسول الله اسوة حسنة  
 فيحمل علي الوجوب عند بعض  
 اصحابنا في حقه وحقا لانه الا حوط  
 اصحابنا من قال يحمل علي الندب  
 لانه المتحقق بعد الطلب فمنهم من قال

يتوقف في رد تعارض الدلالة في ذلك فان  
 كان علي وجهه غير وجه القربة و  
 الطاعة فيحمل علي الاختصاص  
 حقه وحقا وافرار صاحب الشريعة  
 علي القول من احد هو قول صاحب  
 الشريعة اي كقوله وافراره علي  
 الفعل من احد كفعله لانه معصوم عن  
 ان يقتل احدا علي منكر مثال ذلك اقراره صلى الله  
 عليه وسلم ابا بكر علي قوله باعطاء سلب القتل  
 لقاتله وافراره خالد بن الوليد علي اكل الضب  
 متفق عليهما وما فعل في وقته صلى الله

منهم من يقول انهم لا يخلوا ايمانهم  
 بكون علي وجه القربة والطاعة  
 فان ذلك دليلك على الاختصاص  
 بحمل علي الاختصاص بزيادة  
 في النكاح على اربعة نسوة وان لم يدل  
 لا يختص به لان الله تعالى قال لقد  
 كان لكم في رسول الله اسوة حسنة  
 فيحمل علي الوجوب عند بعض  
 اصحابنا في حقه وحقا لانه الا حوط  
 اصحابنا من قال يحمل علي الندب  
 لانه المتحقق بعد الطلب فمنهم من قال



عليه وسلم في غير مجلسه وعلم به  
ولم ينكره فحكمه ما فعل في  
مجلسه كعلمه بحلف الى بكراته لا ياكل  
الطعام في وقت غيظه ثم اكل لما رأى الاكل خيرا  
كما يؤخذ من حديث مسلم في الاطعمة واما الشيخ  
فمعناه لغة ازالة يقال نسخت  
الشمس الظل اذا زالت ثم ورفعه  
بانسائها وقيل معناه النقل من  
قولهم نسخت ما في هذا الكتاب  
اذا نقلته باشكال كتابته ووجه شعا  
الخطاب الدال على رفع الحكم

الثابت

٢٥  
الثابت بالخطاب المتقدم على وجه  
لؤلاه لكان ثابتا مع تراخيه عنه  
هذا حد لنا نسخ ويؤخذ منه حد النسخ بانه رفع الحكم  
المذكور خطاب الى آخره اي رفع تعلقه بالفعل فخرج  
بقوله الثابت بالخطاب رفع الحكم الثابت بالبراه  
الاصلية اي عدم التكليف بشئ ويقولنا خطاب  
الماخوذ من كلامه الرفع بالموت والكفون وقوله  
على وجه الى آخره ما لو كان الخطاب الاول  
معيا بغاية او معللا بمعنى وصح الخطاب  
الثاني بمقتضاد ذلك فانه لا يستلزم نسخا للاول  
مثاله قوله تعالى اذ اودى للصلاة من يوم الجمعة



فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ فَتَحْرِيمُ الْبَيْعِ مَعْنِيَا  
 بَانْقِضَا الْجُمُعَةِ فَلَا يُقَالُ إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى فَإِذَا قُضِيَ  
 الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِهَا  
 نَاسِخٌ لِلْأَقْلِبِلِينَ غَايَةُ التَّحْرِيمِ وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى وَ  
 حَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا لَا يُقَالُ  
 نَسَخَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا  
 التَّحْرِيمُ لِلْأَحْرَامِ وَقَدْ نَالَ وَيَقُولُهُ مَعَ تَرَاجُيْعِهِ  
 مَا اتَّصَلَ بِالْخَطَابِ مِنْ صِفَةٍ أَوْ مَشْطَرٍ أَوْ  
 وَتَجُوزُ نَسْخُ الرِّسْمِ وَبَقَا الْحُكْمِ  
 خَوَالِشِخْ وَالشَّيْخَةُ إِذَا نَفِيا فَارْجُوها الْبَتَّ  
 قَالَ عُمَرُ فَإِنَّا قَدْ قَرَأْنَاهَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ وَقَدْ  
 لَا يَنْفَعُ نَسْخُ رِسْمِهِ وَحُكْمُ بَاقٍ رَجَمَ

رَجَمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُحْصَنِينَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ  
 وَهِيَ الْإِرَادُ بِالْشَيْخِ وَالشَّيْخَةُ وَنَسْخُ الْحُكْمِ  
 وَبَقَا الرِّسْمِ خَوَالِشِخْ الَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ  
 أَنْزَاجًا وَصِيَّةً لَا زَوْجَهُمْ مَتَاعًا إِلَى الْكَوْلِ  
 نَسَخَ بِأَيَّةٍ يَرْتَضِي بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ  
 وَعَشْرًا وَنَسَخَ الْأَمْرَ مِنْ مَعَاخِرِ حَدِيثِ مُسْلِمٍ عَنْ  
 عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَ فِيهَا أَنْزَلَ عَشْرَ رَضَعَاتٍ  
 مَعْلُومَاتٍ فَنَسَخَ بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ وَ  
 النَّسْخُ إِلَى بَدَلٍ أَوْ إِلَى غَيْرِ بَدَلٍ الْأَوَّلُ  
 كَمَا فِي نَسْخِ اسْتِقْبَالِ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ بِاسْتِقْبَالِ  
 الْكَعْبَةِ وَسَيَاتِي وَالثَّانِي كَمَا فِي نَسْخِ قَوْلِهِ تَعَالَى إِذَا

نَسَخَ فِي الْحُكْمِ  
 كَمَا أُعْتِدَ كَانَتْ  
 نَسَخَ بِأَيَّةٍ يَرْتَضِي  
 وَعَشْرًا وَنَسَخَ  
 وَهِيَ الْإِرَادَةُ  
 إِلَى الْكَوْلِ غَيْرَ  
 وَمَعْنَى رِسْمِ الْحُكْمِ  
 وَنَسَخَ الْوَضَاعُ  
 كَتَمِ رَضَعَاتٍ  
 وَكَانَ مَا يَتَوَفَّي  
 الرِّسْمُ وَالْحُكْمُ جَمِيعًا



فَاجْتَمَعَ الرَّسُولُ فَقَدَّ مَوَاقِينَ يَدَى جُؤَاكِمُ صَدَقَةٍ  
وَالْحَقُّ هُوَ غَلَطٌ كَنَسَخَ التَّخْيِيرَ فِي صَوْمِ  
رَمَضَانَ وَالْفَدْيَةَ إِلَى تَعْيِينِ الصَّوْمِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى  
وَعَلَى الَّذِينَ يَطِيقُونَهُ فَدْيَةٌ إِلَى قَوْلِهِ فَمَنْ شَهِدَ  
مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَإِلَى قَوْلِهِ خُفِ  
كَنَسَخَ قَوْلَهُ تَعَالَى إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ  
صَابِرِينَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ يَقُولُهُ تَعَالَى إِنْ يَكُنْ  
مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَفِي حُجْرٍ  
نَسَخَ الْكِتَابَ بِالْكِتَابِ كَمَا تَقْدِمُ  
فِي آيَةِ الْعِدَّةِ وَآيَةِ الْمُصَابِرَةِ وَنَسَخَ  
بِالْكِتَابِ كَمَا تَقْدِمُ فِي نَسَخِ اسْتِقْبَالِ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ

الثابت

الثابت بالسنة الفعلية في حديث الصحيحين  
بقوله تعالى قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ  
وَبِالسُّنَّةِ مُحَمَّدٌ حَدِيثُ مُسْلِمٍ كُنْتُ نَسِيْتُ عَنْ  
زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَرَوَّعَهَا وَسَكَتَ عَنْ نَسَخِ الْكِتَابِ  
بِالسُّنَّةِ وَقَدْ قِيلَ بِجَوَازِهِ وَمِثْلُهُ يَقُولُهُ تَعَالَى كُتِبَ  
عَلَيْكُمْ إِذَا أَحْضَرْتُمْ أَحَدَكُمْ الْمَوْتَ أَنْ تَتْرَكَ خَيْرًا  
الْوَصِيَّةَ لِلَّذِينَ دِينُكُمْ وَالْأَقْرَبِينَ مَعَ حَدِيثِ التَّرْمِذِيِّ  
وغيره لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ وَاعْتَرَضَ بِأَنَّهُ خَبَرٌ وَاحِدٌ  
وَمِثْلُ ذَلِكَ لَا يَنْسَخُ الْمُتَوَاتِرُ بِالْأَحَادِ وَفِي نَسَخَةِ وَلَا يَحْجُزُ  
نَسَخُ الْكِتَابِ بِالسُّنَّةِ أَيَّ مَخْلَافٍ تَخْصِيصُهَا  
كَتَقْدِمُ لِأَنَّ التَّخْيِيرَ هُوَ مِنَ النُّسْخِ وَفِي حُجْرٍ



نسخ المتواتر بالمتواتر ونسخ الأحكام  
بالأحكام وبالمتواتر ولا يجوز نسخ  
المتواتر كالقرآن بالأحكام لأنه دون في  
القوة والتراجيح وإن ذلك لأن محل النسخ الحكم  
والدلالة عليه بالمتواتر طينة كالأحكام فصل  
في التعارض إذا تعارض نطقان فلا يخلو  
أما أن يكونا عامين أو خاصين  
أو أحدهما عاما والآخر خاصا  
أو كلاهما عاما من وجه  
وخاصا من وجه فإن كانا عامين  
فإن لم يكن الجمع بينهما مجمعا  
كل

٢٩  
كل منهما على حال مثاله حديث شتر الشهود الذي  
يشهد قبل أن يستشهد وحديث خير الشهود الذي  
يشهد قبل أن يستشهد فحمل الأول على ما إذا كان من  
له الشهادة عالما بها والثاني على ما إذا لم يكن عالما  
بها والثاني رواه مسلم بلفظ إلى آخره كخير الشهود الذي  
يأتي بشهادة قبل أن يُسألها والأول متفق على معناه  
في حديث خير كمرقني ثم الذين يليونهم إلى قوله ثم  
يكون بعدهم قوم يشهدون قبل أن يستشهدوا  
وإن لم يمكن الجمع بينهما يتوقف فيهما  
أن لم يعلم التاريخ أي إلى أن يظهر مرجح  
أحدهما مثاله قوله تعالى وما ملة منكم



وقوله تعالى وان تجمعوا بين الاختين فالاول  
 يجوز جمع الاختين بملك اليمين والثاني محرم  
 فزج التحريم لانه احوط فان علم التاريخ  
 في نسخ المتقدم بالمتأخر كما في آتي  
 عدة العفاه وآتي المصابرة وقد تقدمت الاربع  
 وكذلك ان كانا خاضعين اى فان امكن  
 الجمع بينهما يجمع كما في حديث انه صلى الله عليه  
 وسلم توضى وغسل رجله وهذا مشهور في  
 الصحيحين وغيرها وحديث انه توضا ورش  
 الماء على قدميه وهما في النعلين رواه النسائي  
 والبيهقي وغيرها فجمع بينهما بان الرش في

حال

حال التجديد لما في بعض الطرق ان هذا وضوء  
 من لم يحدث وان لم يمكن الجمع بينهما ولم يعلم  
 التاريخ فتوقف فيهما الى ظهور مرجح لاحدهما  
 مثاله ما جاء انه صلى الله عليه وسلم سئل عما  
 يحل للرجل من امراته وهي حائض فقال ما فوق الاذان  
 رواه ابو داود وجاء انه قال صنعوا كل شئ الا الكاح  
 اى الوطى رواه مسلم ومن جملة الوطى فيما فوق الاذان  
 فتعارض فيه فزج بعضهم التحريم احتياطاً و  
 الحيل لانه الاصل في المنكوحة وان علم التاريخ فيسخ  
 المتقدم بالمتأخر كما تقدم في حديث زيارة القبور  
 وان كان احدهما عاماً والآخر خاصاً



فيخص العام بالخاص كتخصيص حديث  
 الصحيحين فيما سقت السبا العشر بحديثهما  
 ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة كما تقدم  
 وان كان كل واحد منهما عام من وجه  
 وخاصا من وجه فيخص عموم  
 كل واحد منهما بخصوص الآخر ان يمكن  
 ذلك مثاله حديث ابي داود وغيره اذ بلغ الماء  
 قلتين فانه لا يجس مع حديث بن ماجة وغيره  
 الماء لا يجس شئ الا ما غالب على ريحه وطعمه  
 ولونه فالاول خاص بالقلتين عام في المتغير  
 وغيره والثاني خاص في المتغير عام في القلتين و

فيكون  
 فيكون  
 فيكون

مادونه

ومادونهما فخص عموم الاول بخصوص الثاني  
 حتى يحكم بان مادون القلتين نجس وان لم  
 يتغير فان لم يمكن تخصيص عموم كل منهما بخصوص  
 الآخر احتج الى الترجيح بينهما فيما تعارض فيه  
 مثاله حديث البخاري من بدل دية  
 فاقبلوه وحديث الصحيحين <sup>والنظام</sup> انه صلى الله عليه  
 وسلم نهى عن قتل النساء فالاول عام في الرجال و  
 النساء خاص باهل الردة والثاني خاص بالنساء  
 عام في الجزئيات والمرئيات فتعارض في المقتدر  
 هل تقتل ولا واما الاجماع فهو اتفاق  
 علماء اهل العصر على حكم الحاشية



فلا يعتب وفاق العوام لهم ونعني بالعلماء  
الفقهاء فلا يعتبر موافقة الأصوليين لهم  
ونعني بالحادثين الحادثين للشريعة  
لأنها محل نظر الفقهاء بخلاف اللغوية مثلاً فإنما  
يجمع فيها علماء اللغة وجماع هذه الأمة  
حجة دون غيرها لقول صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم لا تجتمع أممي  
على ضلالة رواه الترمذي وغيره  
والشريعة وبرد بعصمة هذه  
الأمة بهذا الحديث ونحوه والجماع  
حجة على العصر الثاني ومن بعده

وفي

وفي أي عصر كان من عصر الصحابة ومن  
بعدهم ولا يشترط في حجية انقراض  
العصر بان يموت أهل على الصحيح  
أدلة الحجية عنه وقيل يشترط لجواز أن يطرأ  
لبعضهم ما يخالف اجتهاده فيرجع عنه واجب  
بأنه لا يجوز له الرجوع عنه لاجتماعهم عليه فإن  
قلنا انقراض العصر شرط يعتبر في  
انقضاء الاجماع قول من ولد في حياتهم  
وتفقده وصا من أهل الاجتهاد ولهم  
على هذا القول أن يرجعوا عن ذلك  
الحكم الذي أدى اجتهادهم إليه والاجماع



بِقَوْلِهِمْ

يَصِحُّ يَقُولُهُمْ وَيَفْعَلُهُمْ كَأَن يَقُولُوا  
بِحَوَالِ شَيْءٍ أَوْ يَفْعَلُوهُ فَيَدُلُّ فَعْلُهُمْ لَهُ عَلَى جَوَازِهِ  
لِعَصْمَتِهِمْ كَمَا تَقَدَّمَ وَيَقُولُ الْبَعْضُ وَ  
بِفَعْلِ الْبَعْضِ وَانْتِشَارِ ذَلِكَ الْقَوْلِ  
أَوِ الْفَعْلِ وَسُكُوتِ الْبَاقِينَ عَنْهُ يَتِمُّ  
ذَلِكَ بِالْإِجْمَاعِ السُّكُوتِيِّ وَقَوْلُ الْوَاحِدِ مِنْ  
الصَّحَابَةِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عَلَى غَيْرِهِ عَلَى  
الْقَوْلِ الْجَدِيدِ وَفِي الْقَدِيمِ حُجَّةٌ لِحَدِيثِ  
أَصْحَابِي كَالنَّجْمِ بِأَيِّهِمْ أَقْدَرُتُمْ أَهْتَدَيْتُمْ وَاجِبٌ  
بِضَعْفِهِ وَمَا الْأَخْبَارُ فَالْخَبَرُ مَا  
يَدْخُلُهُ الصِّدْقُ وَالْكِبَرُ

لَا حَظَّ لَهُ

٣٣

لَا حَظَّ لَهُمَا مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ خَبَرٌ كَقَوْلِكَ قَامَ زَيْدٌ بِحَمَلٍ  
أَن يَكُونَ صَادِقًا وَأَن يَكُونَ كَاذِبًا وَقَدْ يَنْقَطِعُ بِصِدْقِهِ  
أَوْ كَذِبِهِ لَامْرٍ خَارِجِي الْأَوَّلُ كَخَبَرِ اللَّهِ تَعَالَى وَالثَّانِي  
كَقَوْلِكَ الضَّدَّانِ مَجْتَمِعَانِ وَالْخَبَرُ يَنْقَسِمُ  
قِسْمَيْنِ إِلَى أَحَادٍ وَمُتَوَاتِرٍ فَالْمُتَوَاتِرُ  
مَا يُوجِبُ الْعِلْمَ وَهُوَ أَنِ يَرْوَى  
جَمَاعَةً لَا يَقَعُ التَّوَاتُؤُ عَلَى الْكُذْبِ  
عَنْ مِثْلِهِمْ وَهَكَذَا إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى  
الْمُخْبَرِ عَنْهُ فَيَكُونُ فِي الْأَصْلِ  
عَنْ مِثْلِ شَاهِدَةٍ أَوْ سَمَاعٍ لَا عَنْ  
اجْتِهَادٍ كَالْأَخْبَارِ عَنْ مِثْلِ شَاهِدَةٍ مَكَّةَ



او سماع خبر الله تعالى من النبي صلى الله عليه وسلم  
 بخلاف الاخبار عن مجتهديه كاجار النلا<sup>سفة</sup>  
 بتدعيم العالم والاحادي وهو مقابل المتواتر هو  
 الذي يوجب العمارة لا يوجب  
 العلم لاحتمال الخطأ فيه ويتقسم  
 قسمين الى مراسل ومسندين  
 فالمسندين اتصلا بسند<sup>بأن</sup>  
 صرح برواية كلهم والمرسل ما لم يتصل  
 اسناده بان اسقط بعض روايته فان  
 كان من مراسيل غير الصحابة  
 رضى الله عنهم فليس بحجة لاحتمال

ان يكون

ان يكون السابق مجرعا الامر اسيل  
 شعيد بن مسيب من التابعين رضى الله  
 عنهم اسقط الصحابي وعزاه للنبي فهو حجة فانها  
 قد شئت اى تنس عنها فوجدت مسانيد<sup>سند</sup>  
 اى رواها له الصحابي الذي اسقطه عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم وهو فى الغالب صهره  
 ابو زوجته ابو هريرة رضى الله عنه اما مراسيل  
 الصحابة بان يروى صحابي عن صحابي عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم ثم يسقط فحجة لان  
 الصحابة كلهم عدول ولا عندهم عتة بان  
 يقال حدثنا فلان عن فلان الى آخره تدخل







الحكم

بالنص والاجماع  
فان ما ورد به  
النص حافوا  
للمقبول اصل  
ثابت واذا اجاز  
العاسر على  
ما ثبت بالنص  
جاز على ما ثبت  
ما لا حافوا



لانه قيل ادعى القصاص كالقتل بالحد فينتقض ذلك بقتل الوالد  
 وهذه المعنى <sup>وهو انما يكون في مقتضى</sup> ولله فانه لا يجب به قصاص <sup>والثاني ان يقال</sup>  
 تجب الزكاة في المواشي لدفع حاجة الفقير <sup>فيما لا</sup> فيحتاج  
 ينتقض ذلك بوجوده في الجواهر ولا زكاة فيها  
 ومن شرط الحكم ان يكون مثل العلة  
 في النفي والاثبات اي تابعا لها في ذلك ان  
 وجدت وجد ان انتفى انتفى والعلة هي  
 الجالبة للحكم مناسبتها له والحكم  
 هو المجلوب للعلة لاذكروا ما الحظر  
 ولا باحترق من الناس من يقول ان  
 الاشياء بعد البعثة على الحظر <sup>اي على</sup>

هي الحظر

هي الحظر الا ما اباحته الشريعة فان  
 لم يوجد في الشريعة ما يدل على الاباحة  
 يتمسك بالاصل وهو الحظر ومن الناس  
 من يقول بضده وهو ان الاصل في  
 الاشياء بعد البعثة انها على الاباحة الا  
 ما حظره الشرع والصحيح التفصيل وهو  
 ان المضار على التحريم والمنافع على الحل اما قبل البعثة  
 فلا حكم يتعلق باحد لانقاء الربوب الموصول له  
 ومعنى الاستصحاب الحال الذي يحجب  
 كما سيأتي ان يستصحب الاصل <sup>اي لعدم</sup>  
 الاصل عند عدم الدليل الشرعي بان احده



المجتهد بعد البحث عنه بقدر الطاعة كان لم يجد  
 دليلا على وجوب صوم رجب فيقول لا يجب استحباب  
 الحال اي لعدم الاصل وهو حجة جزئية اما  
 الاستصحاب المشهور الذي هو ثبوت امر في  
 الزمن الثاني لثبوت في الاول فحجة عندنا دون الخفية  
 فلا زكوة عندنا في عشرين دينارا ناقصة شروج  
 الكاملة بالاستصحاب واما الادلة فيقدم  
 الجلي منها على الخفي وذلك كاظاهر والمؤول  
 فيقدم الاول الا ان يكون النظم في معناه الحقيقي على  
 معناه المجازي والموجب للعلم على الموجب  
 للظن فذلك المستوات واحد فيقدم الاول الا ان

يكون

ان يكون عاما فيخص بالثاني كاتقدم من تخصيص  
 الكتاب بالسنة والنطق من كتاب او  
 سنة على القياس الا ان يكون النطق عاما  
 فيخص بالقياس كاتقدم والقياس الجلي على  
 الخفي فذلك قياس العلة على قياس الشبه فان  
 وجد في النطق من كتاب او سنة مما  
 يغني الاصل اي عدم الاصل الذي يعبر عن  
 استحبابه باستصحاب الحال فواضح انه يعمل  
 بالنطق والاشاي وان لم يوجد ذلك فيستحب  
 الحال اي عدم الاصل اي يعمل به ومن شرط المطقة  
 وهو المجتهد ان يكون عالما بالفقه اصلا



وَفَرَعًا خَلَا فَاَوْمَذَهَبًا اِى بِسَائِلِ الْفَقْهَةِ  
قَوَاعِدِهِ وَفُرُوعِهِ وَبِمَا فِيهَا مِنَ الْخِلَافِ لِيُذْهِبَ  
اِلَى قَوْلٍ مِنْهُ وَلَا يَخَالَفُهُ تَحْدِثُ قَوْلًا آخَرَ  
لَا سَتْلَزَامَ اِتِّفَاقٍ مِنْ قَبْلِهِ يَعْزِمُ ذَهَابَهُمْ اِلَيْهِ  
عَلَى نَفْيِهِ وَانْ يَكُونَ كَمَا فِي التَّوْحِيدِ وَالْاِجْتِهَادِ  
عَارِفًا بِمَا تَحْتَاجُ النَّبِيُّ فِيهِ اِسْتِثْنَاءُ  
الْاَحْكَامِ مِنَ التَّحْوِيلِ وَاللُّغَةِ وَمَعْرِفَةِ  
الرِّجَالِ التَّوَابِينَ لِلَاخْبَارِ لِيَاخُذَ بِرَوَايَةِ الْمَقْبُولِ  
مِنْهُمْ دُونَ الْمَجْرُوحِ وَتَفْسِيرِ الْآيَاتِ  
الْوَارِدَةِ فِي الْاَحْكَامِ وَالْاَخْبَارِ  
الْوَارِدَةِ فِيهَا لِيَوَاقِفَ ذَلِكَ فِي اجْتِهَادِهِ وَلَا

يَخَالَفُهُ

يَخَالَفُهُ وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ قَوْلِهِ عَارِفًا اِلَى آخِرِهِ مِنْ جُمْلَةِ  
الَّذِي اِلَاجْتِهَادُ وَمِنْهَا مَعْرِفَةُ بِقَوَاعِدِ الْاَصُولِ وَ  
غَيْرِ ذَلِكَ وَمِنْ شَرْطِ الْمُسْتَفْتَى اَنْ يَكُونَ  
مِنْ اَهْلِ التَّقْلِيدِ فَيَقْلِدُ الْمُفْتِيَ فِي  
الْقَضِيَّاءِ فَاِنْ لَمْ يَكُنِ الشَّخْصُ مِنْ اَهْلِ التَّقْلِيدِ  
كَانَ مِنْ اَهْلِ الْاجْتِهَادِ فَلَيْسَ لَهُ اَنْ يَسْتَفْتِيَ كَمَا قَالَ  
لَيْسَ لِلْعَالِمِ اِى الْمُجْتَهِدِ اَنْ يَقْلِدَ لِمَنْ كَانَ مِنْ اَهْلِ  
وَالْتَّقْلِيدُ قَبُولُ قَوْلِ الْقَائِدِ بِالْاُحْمَةِ  
مَذْكُورًا فَعَلَى هَذَا قَوْلُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَا يَذْكُرُهُ مِنَ الْاَحْكَامِ سَمِعِي  
تَقْلِيدًا وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ التَّقْلِيدُ قَبُولُ



قَوْلَ الْقَائِلِ وَأَنْتَ لَا تَدْرِي مَنْ  
أَنْزَلَ إِلَيْهِ أَيْ لَا تَعْلَمُ مَا خُذَ فِي ذَلِكَ فَإِنْ  
قُلْنَا إِنْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
كَانَ يَقُولُ بِالْقِيَاسِ بَانَ مَجْتَهِدٌ فَيَجُوزُ  
أَنْ يَسْتَمْتَقِيَ قَوْلُهُ قَوْلَهُ تَقْلِيدًا لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ  
عَنْ اجْتِهَادٍ وَإِنْ قُلْنَا أَنَّهُ لَا يَجْتَهِدُ وَأَمَّا يَقُولُ عَنْ حُجَّتِهِ  
وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى فَلَا يَسْتَمْتَقِي  
قَوْلُهُ تَقْلِيدًا لِإِسْتِنَادِهِ إِلَى الْوَحْيِ وَأَمَّا الْأَلَا  
فَهُوَ بِذَلِكَ الْوُسْعِ فِي بُلُوغِ الْغَرَضِ الْمَقْصُودِ  
مِنَ الْعِلْمِ لِيَحْصَلَ لَهُ فَالْمَجْتَهِدُ إِنْ كَانَ كَامِلًا  
أَلَا لَهُ فِي اجْتِهَادِهِ كَانَتْ تَدْمُ فَإِنْ اجْتَهِدَ

فِي الْفُرُوعِ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ عَلَى  
اجْتِهَادِهِ وَأَصَابَتْهُ وَإِنْ اجْتَهِدَ فِيهَا وَخَطَأَ  
فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ عَلَى اجْتِهَادِهِ وَسَيَأْتِي دَلِيلٌ ذَلِكَ  
وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ كُلُّ مَجْتَهِدٍ فِي الْفُرُوعِ مُصِيبٌ  
بِنَاءً عَلَى أَنَّ حُكْمَ اللَّهِ فِي حَقِّهِ وَحَقِّ مُقَلِّدِهِ مَا أَدَّى  
إِلَيْهِ اجْتِهَادَهُ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ كُلُّ مَجْتَهِدٍ  
فِي الْأَصُولِ الْكَلَامِيَّةِ أَيْ الْعَقَائِدِ مُصِيبٌ لِأَنَّ  
أَنَّكَ يُؤَدِّي إِلَى تَصْوِيبِ أَهْلِ الضَّلَالَةِ  
مِنَ النَّصَارَى فِي قَوْلِهِمْ بِالثَّلَاثَةِ وَالْمَجُوسِ  
فِي قَوْلِهِ بِالْأَصْلِينَ لِلْعَالَمِ النُّورِ وَالظُّلْمَةِ وَالْكَفَرِ  
فِي فِقْهِهِمُ التَّوْحِيدِ وَبَعَثَةِ الرَّسُولِ وَالْمَعَادِ فِي الْآخِرَةِ



١٥٥  
١٥٦  
١٥٧

وَالْمُحْدِثِينَ فِي تَقِيهِمْ صِنَاعَةَ تَعَالَى كَالْكَلَامِ وَخَلْقَهُ  
الْعِبَادَ وَيَكُونُ مَرْيَبًا فِي الْآخِرَةِ وَغَيْرَ ذَلِكَ وَذَلِيلٌ مِنْ قَوْلِ  
لَيْسَ كُلُّ مُجْتَهِدٍ فِي الْفُرُوعِ مُصِيبًا قَوْلُهُ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ اجْتَهِدَ وَأَصَابَ  
فَلَهُ أَجْرَانِ وَمَنْ اجْتَهِدَ فَاخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ  
وَإِذَا خُذَ وَجِبَالُ الدَّلِيلِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ خَطَأً الْمُجْتَهِدِ تَارَةً وَصَوْبَةً أُخْرَى  
وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ الشَّيْخَانُ وَلَفْظُ الْبُخَارِيِّ إِذَا اجْتَهِدَ الْحَاكِمُ

فَحُكِمَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ وَإِذَا حُكِمَ فَاخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ  
تَمَّتِ الْوَرَقَاتُ وَشَرَحَهَا مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْهَا يَوْمَ الثَّلَاثِ فِي  
ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ شَهْرَ رَجَبِ الْمَرْحُومِ  
سَنَةِ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ وَسَعْدًا  
غَفَرَ اللَّهُ لَهُمْ وَلَهُمْ وَلِأَهْلِ بَيْتِهِ  
وَالْمُسْلِمِينَ أَمِينَ



م